



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رسائل مخالف اجماع

مؤلف از معاصرین علمای جازری

مترجم

شماره قفسه ۱۷۸۸۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۷۴۹

۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۱ ۲



١٤٥٨٤
٢٠٧٧٤٩

مستوفى ان في عبارة شعره بخصوص الامعاء بعد الانقراض وكلام الحق
 الشيخ علي حجة الله في شرح الشرايع عند شرح قول المصنف عند ذكر ما
 يمكن هذه الصيام وعن البقاء على الدنيا حتى يطلع البحر من غير زرع
 على الاشهر من المذهب ويردوايات في خلاف ابن بابويه في
 ذلك ضعيف وكلام التمسيد الثاني في شرح الشرايع وهو المقام
 هذا هو الصحيح والاشعار به متظان في خلاف ابن بابويه ضعيف
 وكلام التمسيد الثاني في شرح المجمع الصوم وهو الكف بما راعى
 الاكل والشرب مطلقا والجماع كل على اصح القولين والاستثناء
 وايصال اخبار المتعدي الى الخلق والبقاء على الدنيا ترجع على
 به البلاء سواء نوى العمل له او معارضة الصوم جنبات احتيا
 متاخرين عن العلم بالجناية وان نوى العمل في اطلع البحر عليه
 جنبات فيجوز الصوم كذلك فيلزم من لم يكلف من احد هذه السبعة
 احتيازا في صوم واجب تعيين ابي صوم شهر رمضان يقتضي
 الصوم مع الكفارة لو تعدد الاحلال بالكف المؤدي الى الفعل
 احدها والحكم في الستة السابقة قطعي وفي السابع شبهة
 ومستند غير صالح وكلام الشيخ علي بن طي حجة الله في سابل التخل
 سائلة الخ الفلذ اهمل البقاء على الدنيا الى الممات واضطر قبل
 ذهاب الروح لم يعد بعد استبصاره والقابض ان كل ما فعله

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

معتقد انه وان كان مخالفا لما ذهبنا اليه فانه صحيح لا يبعد الا ان
 يخل بركن من اركان الحج اثم لا يقال دعوى الاجماع مع مخالفة
 الصدوق وابن ابي عمير لا يبعد كيف ولو تحقق لعرفاه فلم يخالفنا
 لانا نقول بغير دعوى الاجماع والخبر من شيخ الطائفة في
 حفظ الطوسي وسيد المرتضى والشيخ المحقق محمد بن ادریس السید
 المذوق ابن زهره والشيخ أبي رضوان عليهم صريحا ومن كثير من
 العلماء اظهروا للتراث لا يبعد نسبة عدم الاطلاع بالاجماع
 عليهم اذ لا يلزم الكذب في اخبار مثل هذه التفات المجتهدين
 في الدين في سلة وعينية وهو من اعظم الكبائر ونسبة عدم
 الاطلاع بوقوع الاجماع اليها ليست بسنة فلو لا بعض
 الاثر العلم بوقوع الاجماع من الامور الغريبة القليلة المصولة
 حق وان بعض العلماء قالوا ان العلم بالطريق البه متنع على
 انه يمكن ان يكون انعقاد الاجماع الذي ادعوه بعد انقراض
 من هم ما كما اشار اليه الشيخ احمد بن محمد رحمه الله فلو
 يبرح دعواهم الاجماع مع مخالفتهم ما والجملة مختارة هذا القول
 في هذا العصر مخالف للاجماع البتة ولما لا يعتبر الفاضل المشا
 اليه كلام فقهاءنا المجتهدين في الدين رضوان الله عليهم جمع
 فما هو الحق المحقق ودعواهم الاجماع والانفاق ويقولون كلادي

انما هو

انما هو معهم وعليهم فلا بد ان اذكر حاديث الصدوق
 المعول عليها الواردة في هذا الباب فاننا اذكر ولا الاحاديث الواردة
 على فساد الصوم وجوب القضاء وانما الاحاديث التي توهم
 دلالة على المنزلة المنسوب الي ابن بابويه وسائر دلالة
 وابن الحقي فيما واجب منها فتاورد من الاحاديث المنسوبة
 الى اهل البيت الدالة على فساد الصوم وجوب القضاء ما رواه
 شيخ الطائفة رحمه الله في التمهيد والاستبصار في الصحيح عن
 الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى وفضل بن ايوب بن عوف
 بن عمار قال قلت لابي عبد الله الرجل يجب من اقل الليل ثم
 ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ليس عليه شيء
 فانه يستيقظ ثم نام حتى أصبح قال فيلحق ذلك اليوم عقوبة
 ورواه شيخ الطائفة رحمه الله في التمهيد والاستبصار والصحيح
 عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابن ابي
 يعفور قال قلت لابي عبد الله الرجل يجب في شهر رمضان
 ثم يتيقظ ثم ينام قبل ان يغسل قال يتم يومه ويقضي
 آخره ان لم يستيقظ حتى يصبح ثم يومه ويجازله وذكر هذا
 الحديث بعينه الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه رحمه الله
 في من لا يحضره الفقيه بطريق صحيح هكذا احمد بن محمد في

الطار عن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي
عن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عدي عن عبد الله بن ابي عوف
عن ابي عبد الله وما رواه شيخ الطائفة رحمه الله في كتابين
في الصحيح عن فضالة بن ابي عن الحكم بن زيد عن محمد بن مسلم
عن احمد بن محمد قال سالت عن الرجل يصيب الجنابة في شهر رمضان
ثم ينام قبل ان يغتسل قال يتم صومه ويقضي ذلك اليوم الا ان
يستيقظ قبل ان يطلع الفجر فان اشطراء يعني اويسق فطلع
الفجر فلا يقضي يومه وروي الحديث بعينه شيخنا محمد بن محمد بن
يعقوب الكليفي في الكافي بطريق صحيح وهو محمد بن يحيى عن محمد بن
الحسين عن الحلبي بن زيد عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد
وما رواه شيخ الطائفة رحمه الله في التمهيد في الصحيح عن احمد بن
محمد عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يصيب الجنابة في شهر رمضان
ثم ينام قبل ان يغتسل قال يتم صومه ويقضي ذلك الا ان يستيقظ
قبل ان يطلع الفجر فان اشطراء يعني اويسق فطلع الفجر فلا
يقضي يومه وما رواه شيخ الطائفة في كتابين في الصحيح عن
احمد بن محمد عن ابي الحسن قال سالت عن رجل اصاب من
اهله في شهر رمضان او اصابته جنابة ثم نيام حتى يصبح
متعمدا قال يتم يومه وعليه قضاء وما رواه الشيخ رحمه الله

في التمهيد

في التمهيد في الصحيح عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي لو اسال
ابو عبد الله عن رجل اصاب في شهر رمضان فغسل ان يغتسل
حتى خرج الوقت شهر رمضان قال عليه ان يقضي الصلوة
والصوم وما رواه الشيخ في التمهيد في الصحيح عن احمد بن محمد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال
سالت عن رجل اصاب في شهر رمضان فغسل حتى خرج
رمضان قال عليه قضاء الصلوة والصوم وما رواه شيخنا
لمحدثين محمد بن يعقوب الكليفي في الصحيح عن علي بن ابراهيم
عن ابيه وعن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عمار بن ابي
عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال
في رجل اخطأ اول الليل اصاب من اهله ثم نيام متعمدا في شهر
رمضان حتى أصبح قال يتم صومه ذلك ثم يقضه اذا افطر شهر
رمضان ويستغفر برة وما رواه الصدوق محمد بن علي بن بابويه
في الفقيه في الصحيح عن علي بن رباب عن ابراهيم بن ميمون
قال سالت ابي عبد الله عن الرجل يجنب بالليل في شهر
رمضان ثم ينسئ ان يغتسل حتى يمضي ذلك جمعنا او يخرج شهر
رمضان قال عليه قضاء الصلوة والصوم وما رواه الشيخ رحمه الله

١٢

في الكتابين في الصحيح او في الموقوف كما بيناه سابقا عن الحسين بن سعيد
عن محمد بن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي بصير عن ابي
عبد الله ع في رجل اخصب شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل
مستحيا حتى أصبح قال يعتق نفسه او يصوم شهرين متتابعين او
يطعم ستين مسكينا قال قال لا تخلصوا ان لا اراه يدركه ابدا
وهو الحديث منقول بعينه من طرق الجمهور عن النبي صلى
الله عليه وآله واستدل به علمائنا على وجوب القضاء والكفارة
فهو متبادل على فساد الصوم وجوب القضاء على ابق وجه
من الدلالة لان وجوب الكفارة يستلزم لفساد الصوم و
فيه شيء لا يرد من العقوبة والذم وما رواه الشيخ رحمه الله
في الكتابين عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن مكي قال
في شهر رمضان ليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين
مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه وضعف هذا الحديث
غير متيقن لا خلافا في علمائنا في شأن محمد بن عيسى وقال العلامة
في معجمه والاقوى عندي قبول روايته ولا يعلم ضعف سليمان بن جعفر
المزني من كتب الرجال ولا تقيده على ان ضعف السند بغير
بشارة المصنف وعمل الاوصاف فلا يقدح في مثل هذا الحكم حيث لم

بخالف

بخالف فيه الاشارة بقوله دعوي الجمع من الفقهاء الثقات مثل
السيد المرتضى وشيخ الطائفة وابن ادریس وغيرهم من المنقذين
المتأخرين رضوان الله عليهم اجمعين وما رواه الشيخ في الكتابين
في الموقوف عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن
مهران قال سالت عن رجل اصابه جنابة في خوف الليل في رمضان
فنام وقدم ولم يستيقظ حتى ينكره الخ فقل عليه ان يتم منه
ويقتضي يوما آخر فقلت اذا كان كذلك من الرجل وهو يقضي رمضان
قال لا ياكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شيء من الشهر
لا يقال هذا الحديث مفرولدين يعتمد عليه الراوي اذا كان مخصوصا
بواحد من الأئمة قال سالت يكون الظاهر من قوله سؤاله عن
الامام ولا يخفى على من تتبع كتب قريب عامدين مهران واختصاصه
بابي عبد الله وكون اكثر رواياته يلقب سالتة اليه فربما على ان
مواده سؤاله عند ما رواه الشيخ في الكتابين عن محمد بن الحسن
الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن عمار عن ابراهيم
بن عبد الحميد عن بعض واليه قال سالت عن اكل لحم الصائم قال
نقال اذا اكل لحمه في شهر رمضان فلا يتم حتى يغتسل وان لم يغتسل
ليل في شهر رمضان فلا يبرأ ان ينام الا ساعة حتى يغتسل من اكل
في شهر رمضان فنام حتى أصبح فعليه عقوبة او اطعام ستين

في شهر رمضان

سكتا وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يذكره ابدل وهذا الحديث
 من كونه في اصحاب الزاوات من التمدد ايضا متغيرا في الطريق
 وهو هذا الصغار عن ابراهيم بن هاشم عن حماد بن ابراهيم بن عبد
 عن بعض مواليه قال سئلته عن احتلام الصائم فقال اذا احتلم في
 شهر رمضان نهانا فليس له ان ينام حتى يغتسل ومن احتلم ليلة في
 شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه متق رقبة او اطعام ستين
 سكتا وقضاء ذلك اليوم ويتم ولن يذكره ابدل والثاني ان
 لان ابراهيم بن هاشم يروي عن حماد بن عيسى كما يظهر من التمدد
 وغيره وليست الفقرة التي سقطت عن متنه معجولا بها بحسب الظن
 لا يقال هذا الحديث من رسل لان ابراهيم بن عبد الحميد يروي عن
 بعض مواليه ومضى لان المسعودي غير مبين وفي متنه ايضا قصو
 لانه شتم على يحيى بن محمد بن عمار فلا ينبغي التمسك به لان اقول ابراهيم
 عبد الحميد كان من اصحاب الصادق والكاظم والرضا والجواد عليهم
 السلام كما يفهم من كتب الرجال فظاهر ان خبر مواليه راجع الى
 وهو ابراهيم بن محمد لا يعرف ان يكون المراد من بعض مواليه واحد
 من الائمة الذين يروي ابراهيم عنهم وكان من اصحابهم والظن
 ان يكون المسؤل عنه بقوله سئلته هو الامام والظن ان يكون
 المرجع ذكره في الكلام فعلى هذا يفتوى احتمال كون المراد

بعض

بعض مواليه هو الامام فلا يصح الحكم بالارسال والاحتمال لم سلم قال
 محبا للشمع والعمل واشتماله على النبي المذمور لا يستلزم قصور فيه
 لانه يمكن ان يكون المراد من قوله ليس له ان ينام الا ساعة حتى
 ان ليس له ان ينام نوما طويلا مستقبلا بالصبح على قصد عدم الا
 بل له ان ينام على قصد ان يكون نومه قليلا باساعة ويقتل قبل
 الصبح والآن الروايات المشتملة على فصل شهر رمضان والحث على
 العبادة في ايامها ولياليها اكثر مثل الروايات التي رواها شيخنا
 في الحسن عن محمد بن يحيى وغيره من احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
 بن محبوب عن ابي ايوب عن ابي الورد عن ابي جعفر قال خطب
 رسول الله في اخر جمعة من شعبان فحمد الله وابى عليه ثم قال
 ايها الناس ان قد اظلم شهر في ليلة خيره من الف شهر وهو شهر
 فرض الله صيامه وجعل قيام ليلة فيه ينقطع الصلوة كقطع صلوة
 سبعين ليلة في ما سواه من الشهور وجعل لمن تطوع فيه من
 خصال الخير والبر كاجر من ادا فريضة من فرائض الله عز وجل هو
 شهر الصبر يزيد الله في رزقه المؤمن فيه الحديث والروايات التي
 رواها شيخنا في الخبرين ايماني اكلاني وشيخ الطائفة في التمدد
 من ابي جعفر قال قال رسول الله لما حضر شهر رمضان وذلك
 في ثلاث يقين من شعبان قال لبلال انا وفي الناس شجع الناس

ثم معد المنبر فحمد الله واشتغل عليه ثم قال ايها الناس ان هذا الشهر
قد خصكم الله به وهو السيد الشهور ليله فيه من الف شهر تغلق
فيه ابواب النار ويفتح فيه ابواب الجنان فمن ادركه ولم يغفر
فانبعث الله احديت والرواية التي رواها شيخ الحديث النضائي
الكافي وشيخ الطائفة في التمدد عن أبي جعفر ع قال كان
رسول الله يقبل بوجهه الى الناس فيقول يا معاشر الناس
اطلع هلال شهر رمضان غلت مودة الشياطين وفتحت ابواب
السماء وابواب الجنان وابواب الرحمة وتغلت ابواب النار
واستجيب الدعاء وكان فيه عند كل طاعة تقايعتهم الله من
النار وينادي مناد كل ليلة هل من سائل هل من مستغفر الله
اعط كل منغف خلفا واعط كل مكلفا حق اذا طلع هلال
شوال فودي المؤمنون ان اغدوا الرجاء لم فهو يوم الجائز
ثم قال ابو جعفر اما الذي نفسي بيده ما هي مجازية للدنايا
والدراهم والرواية التي رواها الشيخ في التمدد عن أحمد
ابن عيسى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن عمار عن
المسيبي ان سمع ابا عبد الله يوصي ولده اذا دخل شهر رمضان
فاجهدوا انفسكم فان فيه يقسم الاوقات ويكتب الاجال فيه
يلتصق بها الله الذي يفسد دنياه وفيه ليلة العمل في الخير

من العمل

من العمل في الف شهر الحديث فيعمل النبي على النبي كما هو المعول
والعمل في طريق الحج بين الواجبات وتعتبر الاسلوب بقوله
فعله عتق رقبة فربما عليه على ان اشتمل الحديث على حكم
غير محمول به اذا كان شتما على حكم محمول به لا يتحقق عليه لا
يتلزم طرح الحديث بالكيفية بل لا بد من العمل به في الحكم
المحمول به وما رواه الصدوق في الفقيه بل ذكره سنان بن
جامع في اول شهر رمضان ثم في العمل حتى خرج شهر رمضان
ان عليه ان يغتسل ويقضي صلوته وصيامه الى ان يكون قد
اعتل الحجة فان يقضي صلوته وصيامه الى ان يكون قد
ما بعد ذلك ولا يخفى اعتماد العلماء على خبر رواه الصدوق
في الفقيه وما رواه شيخ الحديث في الكافي عن عمار بن محمد
عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن
ابراهيم بن ميمون قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يحب بالليل
في شهر رمضان وفي ان يغتسل حتى يمضي ذلك حرام ويخرج
شهر رمضان قال عليه قضاء الصلوة والقوم لا يقال لا ينبغي
ان يمتك به الحديث لضعف سند وجود سهل بن زياد
لان ضعفه محض غمرة والعمل لما الروايات التي يتوهم
صلاحها بالاحتجاج بها على ما ذهب المنسوب اليه ابن ابي

رد المحتار

فلا يلزم عليه محض التوهم ولا يدل عليه لا منطوقاً ولا مفهوماً
 مع كون بعضهما محاباً بالآخر مما كره عند كره فادع منها إلى
 يذكرها العلماء من قبله أصله إلا القاض المرسل جاء الله
 في شرحه للإمام الأول أفكره عند تعداد الدلائل الدرالة
 على هذا المذهب بقوله وصحبه العيص بن القيس الثقفي
 التميمي والاستبصار قال سألت أبا عبد الله عن رجل
 أحب في شهر رمضان في أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر
 قال نعم صومه لا قضاء عليه أقول ذكر الشيخ في الكتابين هذا
 الحديث لا ثبات أن الجنب إذا أصبح في النوم الأول لا شيء عليه
 وجهه فلا ركن السائل قال الجنب فأخر ولم يقل آخر في النوم الأول
 أو الثاني أو الثالث أم لعذر أو قسمه بل لا عذر فهو مطلق
 والأحاديث الصحيحة وأمره على أنه لو أخر في النوم الأول لا
 قضاء عليه والجماع عليه واقع أيضاً في المطلق على المعتد
 ولا يخفى أنه يمكن حل الحديث بأنه أخر لعذر لا أنه لا قضاء عليه أي
 ح بالاجماع قال القاض المرسل جاء الله بعد نقل الحديث
 وهذه مع ظهورها في العمد وعومها يدل على صحة الصوم أقول
 العوم ممنوع وبعد تسليم ظهورها في العمد لا منافاة بينه وبين
 اليوم الأول أو العذر كما سبقين ولا احتياج في دفع هذا الحديث

الوارث

إلى ارتكاب التقييد وأما كتاب أن مراد السائل أن أخر في أول الليل
 والثاني ما ذكره بقوله وحسنه عبد الله بن الجهم عن جدي البحري
 في الفقيه قال قلت لأبي عبد الله أخبرني عن النطوع وعن غيره
 الثلاثة أولاً ما إذا اجتنبت من أول الليل فاعلم أي اجتنبت فافهم
 متحد حتى ينجر الفجر أصوم أم لا قال نعم أقول أولاً المراد من الصوم
 في الحديث الصوم النطوع والمعتد أي المراد من هذه الثلاثة
أولاً ما صوم ثلثة الأيام الذي يستحب في كل شهر وأما في صوم
 شهر رمضان أولاً لا يجوز أن يكون صوم شهر رمضان شرطاً
 بالطهارة ولا يكون صوم النطوع شرطاً لمبدأ وثانياً أن المراد
 بالنوم هنا النوم الأول لأن كان فاء التعقيب وقيد بلفظ أخري
 الفجر لأن يتعلق بالنوم ونحن نقول بوجوبه والثالث ما ذكره
 بقوله وصحبه إن إلى نصر الرزقي عن أبي سعيد القماتي وهو
 بن سعيد البقرة قال أبى عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله
 في شهر رمضان فنام حتى أصبح قال لا شيء عليه وذلك أن خفا
 كانت في وقت جلاء القول فأمره أن للراعي هذا النوم الأول
 مكان فاء التعقيب وقيد بلفظ حتى أصبح ونحن نقول بوجوبه
 أنه لا شيء عليه ولا يخفى أن أبا سعيد القماتي مشهورين
 خالدين سعيد وهو ثقة وصلح بن سعيد وهو ليس بوثق

رجايرين عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يذبح ذكرا
 صبي العيص بن القيس وسائر عيص بن القيس عن الرجل ينام
 في شهر رمضان فيحتم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل في الايام
 اقول مضمون هذا الحديث انه لا بأس في النوم بعد اليقظة
 بعد الاعتكاف في النوم قبل الاعتكاف ولا يقول بوجوبه لان
 النوم كذلك هو النوم الاول وهو ليس بحرام ولا مستلزم للقضاء
 مع انه ليس بالحديث اشجع ارباب الامور للذكورة وقعت في الليل
 او اليوم ولا حرج فيها فذكره الشيخ في الكتابين من قبل المذهب
 المنسوب الى ابن بابويه فروي عن سعد بن عبد الله عن ابي جعفر
 عن سعد بن اسمعيل بن عيسى عن ابيه قال سألت الرضا
 عن رجل اصابته جنابة في شهر رمضان فنام عدا حتى يصبح اي شيء
 عليه قال لا يضره ما قال الي قال قلت عائشة ان رسول الله
 اصبح جنبا من جماع غير الاعتكاف قال لا يضره ولا يبالى ورجل
 اصابته جنابة فنام حتى اصبح اي شيء عليه قال لا شيء عليه
 اغتسل ورجل اصابته جنابة في اخر الليل فقام لغسل ولم يصبر
 فذهب يطلبه وبعث من دابته فغسل عليه حتى اصبح كيف يصنع
 قال يغتسل اذا جاءه ثم يصلي واجاب عنه في التهذيب انه ليس براه
 تعد ترك الغسل وانما قال نام عدا حتى اصبح فذكر التعمد واصله

والنوم

الى النوم وانما كان فيه شبهة لوقال تعد ترك الغسل ويجوز ان
 تعد النوم في اول الليل فتوقفا على الصحاح في ايام الكفارة
 ذكر الشيخ في الحديث في مقابلته ان وجوب الكفارة في النوم
 الثالث قال لا يلزم الكفارة والا فلا يلزم القضاء في ايها
 كما قال في الاستبصار واجابة الاستبصار ان وجوبها ان
 يكون حرج مخرج التقية لان ذلك في ايام العامة عن عائشة ولا
 حرج لك استدلوا به ايضا اليها ولم يرو عنه اياه عليه السلام ولو
 صح كان الوجه فيه انه من نام عدا او اسفر في النوم الطلوع
 لم يلزم شيئا انما يلزم القضاء والكفارة على من يترك الاعتكاف
 بعد ما دون من ينام بعد الاولين من خبر ترك الغسل هذا
 اقول كلامها احكاما الاول فيلوح من وخار الحديث انه لا
 يضره ولا يضره في موافق المطلب للجمهور لا يقول انه خلط
 في رواية وتوضيح على اراده مطلقه بخلاف الظاهر في العباد
 المنقول عن عائشة من طريق الجمهور لا يدل على مطلقه لانه
 مطلق بالنسبة الى العدة وعمره وبالنسبة الى النوم وباليقظة
 والى النوم الاول والثاني فقول هذا الحديث اشار الى تحمل
 الفعل النبي لو كان كلام عائشة صائغا ولان الثاني فلا
 قوله عدا الى السواقة على نيام فالمراد التعمد في النوم لا في

ترك الغسل واللواد من التعمد في الصوم هذا القصد الى الصوم وبعثا
 اخرى الصوم مع العلم بغيره بمقتضى قوله في نأما وظاهر ان قوله
 من قوله فقام حتى يصح استمرار الصوم الى ان ياتي الفجر فكذلك ما را
 بعد اصابته للجانبة وقيد الصوم بالفظ حتى يصح ويكون مفادها
 فقام حتى يصح وطبقا لمقتضى قوله بعد اصابته جانبة في نأما
 يصح فيكون في قوله انه اصابته جانبة ولم يبق نأما وعلم بها سوا
 كان اصابته جانبة في حال اليقظة او في حال النوم واستيقظ
 فقام حتى يصح وعن نقول بوجوبه في نأما في هذه المعنى
 كما لا يخفى بل ذكره الشيخ في الكتابين مرة اخرى ان شاق ان
 احبب فقام على نيته ان يغسل في الفجر فاستمر الصوم الى طلوع الفجر
 فليس عليه قضاء ولا كفارة ولا يغسل ويصوم ومن كان في
 بعد الايام من منع عنه من التعميد لان في طريقه سعدون
 اسمعيل بن عيسى وابوه اسمعيل بن عيسى كلهم ما فهم معلوم
 التوفيق والعلامة في ذكر هذه القول المنسوب الى عايشة في المنع
 والذكر من قبل الجاهل لا فهم يرون هذه العبارة روي
 ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال هبت انا وابي
 حتى دخلنا على عايشة فقالت اسمعيل بن عيسى رسول الله الله كان يصح
 جنباً من جماع غير اكلهم ثم يصوم ويصلي فيكون بوجاهة عنه

بل

باب اللواد

بان اللواد من قوله يصح اي يقارب الصباح لما عرفت من حاله في
 مواظبته لاداء الفريضة في اقل اوقاتها ولا يطاق منه الا لفظ
 غالباً الا في المستدام ولا شك في كراهية روى المستحب وروى الرسول
 على المذكور ان لم يقل التحريم فصار موضع حرام فانه محله على ما ذكرنا
 يجوز اجاءة ابن الاذلة ولا يخفى من هذا الجواب والجواب الثاني
 عن من يقول بجحمة الرسول وروى عن الحرات بل المذكور
 وشمل هذه العبارة في القرآن والاحاديث واقع ولفترين
المحدثون حملوا على هذا المعنى اما القرآن قوله فإذا بلغن
فاسكوهن معروف او فارقوهن معروف قال القاضى فاذا
 بلغن اجلهن شارفن اخر عرتهن فاسكوهن فاسكوهن فارجوهن
 معروف لجن عرته وادفان مناسب او فارقوهن معروف
 بانها الحق وانها الصراية في شيخ ابو جعفر الطوسي في
 تفسيره المتحى بالبيان وقوله فاذا بلغن اجلهن فاسكوهن
 هن معروف او فارقوهن معروف معناه فاذا دارين اجلهن
 الذي هو الخروج من عرتهن لانه بالخبر ان المراد فاذا انقضى
 اجلهن لانه عند انقضاء اجلهن لا يملك جمعها وقد يملكها
 وقد بان سنة بواحدة ثم موضح من شاءت هو وغيره
 المعنى اذا دارين اجلهن والخروج من عرتهن فاسكوهن

بان يراجعون معروفي بليب اهام من الفقور السكون والمكين
حسن الصبي ارفار فوهن معروفي بان يتركوه حتى يخرج من
العدة والملكيت ما ذكره ابن كثير في قوله تعالى احل لكم الا
بقوله في الحديث الذي رواه الامام ابو داود النسي وابن ماجه
من رواية حماد بن مسلم عن عاصم بن عمار عن زيد بن عيسى عن حماد بن
قال شجاع بن رسول الله وكان التماس والالان الشمس لم تطلع وهو
حديث يروي عن عاصم بن النخعي قال النسي ابو حنيفة على ان
توب اليها كما قال الله تعالى فادعوا اليها بلعن احبها من يعرف
ادعوا فوهن معروفي فادعوا القضاء العدة فاما اسأل او
ترك للشراف وهذا الذي قاله هو المتعين من الحديث غير ان
مما حديث ضعيف رواه الشيخ في الكتابين لاثبات ان الجنب اذا
اصبح في النوم الا قبل الاشياء عليه من التواضع في معوان بن
عن سلمان بن ابي ربه قال كتبت الى ابي الحسن موسى بن جعفر
اسأل عن رجل اجنب شهر رمضان من اول الليل فخر الغسل حتى
طلع الفجر فكيف الخط اعرف معصاوي يغسل من جنبه ويقيم
ولا شيء عليه اقول في جوابي انك في جواب الحديث الاول الذي
ذكره الفاضل الا في سبيل هذا الحديث لم يذكر احد من قبله في
الذهب لضعفه بوجه وعدم دلالة لكن انما ذكره لا لثبوت

انما ذكر

انما ذكره جميع ما يمكن ان يتبين ان يقصر ليلته واحد منها ما ذكره
في التمهيد تحريمه للذهب هذه المسألة يقول ابن بابويه المفتح
عن حماد بن عثمان ابا عبد الله عن رجل اجنب شهر رمضان من
اول الليل فخر الغسل الى ان طلع الفجر فقال له كان رسول الله يجتنب
نساءه من اول الليل ويؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ولا يقول كما يقول
هؤلاء الا تشاب يقضي يوما كاملا ولم يذكر عند ذكره الدولة بل
قبل ابن بابويه اشعار بان لا ينبغي الاستدلال بها او لا يكون
الحديث محمولاً على السند وغيره كونه كتب التعاديب الا وهو محمول
مذكور بل لا سند له ولا يعرفه بعد الحكم شرعي واما ثانياً فقول مفاد هذا
الحديث ان رسول الله كان يجنب من اول الليل يؤخر الغسل حتى
يطلع الفجر وهو مناف لا مثاله الا من صلوة الليل الواجبة عليه
فكيف يمكن التمسك بهذا الحديث لتتضمن لصحة ترك صلاة
الليل عن رسول الله واما ثالثاً لان التناهي يمكن ان يكون للجنب
الا قبل ولعدة ربح لا شيء عليه انما قالوا لحد منها وهو محمول ما
يتمسك به في اثبات هذا المذهب يدعي حجة بما رواه الشيخ في
الكتابين عن سعد بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن علي
عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن حبيب بن ابي
عبد الله قال كان رسول الله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم

يجب ثم يوغر الغسل متقدرا حتى يطالع الجوف ولا يمسح الشرج في التمدد
 يقول فليس فيه ايضا انه اخر الغسل متقدرا بعد غسله ويغفر ان يكون انما
 اخر الغسل لعن من الاغذرا اما الاغذرا الماء وتسخن تحت اليد
 او يبيضا من لادن عند حصول شيء من هذه الاغذرا يجوز تلخي الغسل
 ولا يانم القضاء ولا الكفارة واجبات الاستبصار يقول الحق
 في هذه الخبرات يحتمل على ضرب من التقية على ما بيناه من ذلك في
 العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ان يكون تلخي الغسل
 عند العن اياما من يومه او لغو الماء واشفائه او لغو ذلك وذلك
 سابق عند الاضطرار على ما بيناه من حكم الفاضل الذي يبيد
 التاويلين اما بعد التاويل المذكور في الكافي ان قوله في
 الغسل متقدرا كما الصحيح في عدم العن واما بعد الجدل على ان الغسل متقدرا
 في الاستبصار لا في الخبر من غير سؤال الجواب عند اليد وشمل ذلك
 بعد التقية في رواية لم يظهر ضرورة للاشياء من عند غير سؤال
 ولا يحتاج الاسناد اليه اقول الاستعداد مستعدا اما الاول فلا
 اللفظ العدم ونوع لمعني مقابل للسهو والسيان والنوم واللفظ
 الاختيار موضع لمعني مقابل للعن باقائه فيجتمع العدم
 مع العن بانه امتناعا لكل عجز وبعد ما الثاني فلا يند
 يجوز عدم نقل الراوي سوال السائل لم يكن الحكم بانه انشاء

من غفره

من غفره هذا الكلام بدون السؤال لم يجوز ان يكون الكلام في
 في جواب سوال الجدل لم ينقل الراوي ونقل قول في التاويل لا يحتاج
 الى نقل السؤال بل يحتاج اليه في قوله والظن ان وقع هذا القول في
 متاخر السؤال لا انه بعيد انشاء هذا القول بل ما بحث ومن المستبعد
 حكم الفاضل انشاء القول من عند غير عدم نقل الراوي وهو مما
 على التقى ولو سلم عدم سوال الجدل فيمكن ان يكون شخص من الخالفين
 حاضر في المجلس لو كان للام مسطرة في هذا الغسل لان الام كان يعلم
 مفسقا كما لا يتفق وهم يعلمون بالتقية فيقوم بلاحضوا احدا
 ايضا كما يدل عليه ما رواه الصدوق في الفقيه عن عيسى بن ابي
 منصور انه قال كنت عند ابي عبد الله في اليوم الذي يشك فيه
 فقال يا هؤلاء اذهب فانظروا هل صام الامير ام لم يذهبتم عاد
 فقالوا لم يذهبوا بالعدا فتعدينا معا فقال الصادق لو قلت ان
 تارك التقية كذا تارك الصلوة كذا تارك اوقافك لا دين لمن لا
 تقية له وما ذكره الشهيد في قواعد الزكاة كذا ظم الى علي بن
 يقطين يعلم كيفية الوضوء على ما عليه العامة في ذلك ولم
 يسعه الامتناع ففعل ذلك ايلما في حق الرشد بسبب المذهب
 فتغلوا ما بشي من الديوان في دار جده فلما حضر وقت الصلوة
 تجسس عليه فوجد في موضعا كما امر فاشرف عليه الخليفة واعتذر

من م

يعبره مضيقا لحواله آخره بحيث يتمي آخر الليل والفرق بين الصبح
 لأنه كان في أوائل الإسلام الجراح تحرم في ليالي شهر رمضان
 وبعد نزول الآية صار حراما نص على تحريمه عدم الجوارم البقاء
على الحائض وجوب الغسل مضيقا لربوبهم فساد التأخير للصوم
 ويرى هذا المعنى روايات من جملة ما رواه الشيخ في
 التمهيد والمستبصر عن محمد بن الحسن الضفاري عن
 إبراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن
 عبد الحميد عن بعض موالده قال سألت عن اختلاف الصيام
 قال فقال إذا احتلمت في شهر رمضان فلا يتم حتى يغسل
 وإن احتلم ليلة في شهر رمضان فليس له أن ينام إلا ساعة
 حتى يغسل وإن احتلم في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه
 اعتقه قبله أو اطعم ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم ويتم
 صيامه وإن لم يكن أبدا قال الفاضل الأرمزي سلمى المسافر
 من الفجر هو الثاني للنعمة والعرف ولأن النكاح كان يفتي
 صلاة الليل في وقت الفضيلة سمي في ليالي شهر رمضان أو
 لو سلم أن التبادر من الفجر للنعمة والعرف الثاني المراد
 هنا هو الأول لما علم من مواظبته أداء الفرائض في أول
 وقتها وأدراك الفضيلة وقت صلاة الصبح والحمد لله رب العالمين

ذكر

وقت صلاة الليل أن سلمنا ما فيها من المبالغة في إيقاع صلاة
 الصبح من أول وقتها وعدم إيقاعها آخر وقتها في الروايات مثل
 ما رواه شيخ الحديث في الكافي من استحق من عاقبة ليلته لا في
 عبد الله أخبرني بأفضل المواقب في صلاة الفجر فقال مع طلوع
 الفجر إن الله تعالى يقول قرآن القرآن قرآن القرآن ثم يود أن يعجز
 صلاة يشهد ملائكة الليل وملائكة النهار فإذا صلى العبد الصبح
 مع طلوع الفجر أثبت له مرتين اثنتي عشرة ليلة الليل وملائكة النهار
 وما رواه شيخ الحديث في الكافي في الحسن عن الحلبي عن
 أبي عبد الله قال وقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلى الصبح
 لشمس ولا ينبغي لأحد أن يترك ذلك عند الكثرة وقت لمن شغل أو نسي أو نام
 وما رواه أيضا عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله فقالت متى
 يحرم الطعام والشراب على الصائم ويجعل صلاة صلاة الفجر نقا
 إذا اعتمر من الفجر كان كالقطة البيضاء فتم حرم الطعام و
 جعل الصيام ويجعل الصلاة صلاة الفجر ثلث فليس في وقت إلى
 أن يطلع شعاع الشمس فقال هي مائة أسبوع تلك الصلاة
 العيان ثم أقول إن السيد الفاضل رحمه بوجه سند من الحديث
 ويمسك بي أثبات مذهبه ويعارضه بأخبار ثقات في الحديث
 في سند الحديث وأقول في السند محمد بن عيسى وهو ضعيف با

اكثر من علماء الرجال مثل شيخنا الطاهر قال في كتابه الموسوم بالتمهيد
 عيسى بن عبد القاطن ضعيف استشهد ابو جعفر بن بابويه من رجال
 نوادر الكاظم وقال الا اروي ما يقص لروايته وقيل ان كان يذهب
 من ذهب الغلاة وقال في كتاب الموسوم بالرجال في اصحاب الهادي
 محمد بن عيسى بن عبيد القاطن يوشى ضعيف قال ايضا في هذا
 الكتاب اسماء من لم يرو عن واحد من الائمة طاهر بن حاتم بن
 ماهويه يروي عنه محمد بن عيسى بن يقطين غالب وهو قريبه على ان
 من هذه الغلو كما قال في التمهيد وقال الشيخ الفيلس الشيخ محمد بن علي
 بن شهر اشوب في كتابه الموضوع في فهرست الرجال محمد بن عيسى
 عبيد القاطن ضعيف وقال محمد بن علي بن الحسين سمعت محمد بن
 الحسن بن زيد بن يقول كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي
 بالرواية كلها صحيحة يعقدها الامام في محمد بن عيسى بن
 عبيد بن يونس ولعله يروى غيره فانه لا يعتمد عليه ولا يفتى به
 نعم وثقه النجاشي وروي الكشي عن القاسم بن الفضل بن سنان
 كان يدرجه ويحيط الى الراجح حينئذ الحكم بضعفه لكنه لما
 جري رايه فيهم وفي السند ايضا حديث للثقة وفيهم من رجال الشيخ
 في باب اصحاب الصادق استمر اليه بن اشين حسب القدر طمحي
 وجيب بن المعلل للثقة وكذا فيهم من رواة ابن عمه المذكور

في الخلاصة اشركه بين اشين ووفاد الله على الطعن عليه
 وفي طريق حبيب للثقة ويستبعد ان يكون راوي الطعن الطعن
 عليه واحد ولا يوفق في كتب الرجال وثقة حبيب القوي في
 اصلا ويوجد في كتاب النجاشي يوشى حبيب بن المعلل للثقة
 وروى رواية دالة على الطعن عليه فالجزم بقوة الحديث
 كحل بل الرابع ضعفه وحكم العلامة في هذا الخبر في الحديث
 الى ترجيح قول رواة محمد بن عيسى بعد نقل قول العلماء في
 الخلاصة وعدم اعتماده على الرواية الدالة على الطعن في حديث
 المعلل للثقة ورجوعه الى قول النجاشي فيه وحكم بوجه ان
 للثقة ان الراوي هو حبيب بن المعلل فهو من باب القتها
 فلا يصير سند راوي الحديث الا حديث التي يمكن ان يشهد
 بما لا يدان القاضل فانظر في اصله قل ان يعارض بها اصل
 التي ذكرناها الدالة على انصافه في كل ما لنا المحققين وهو
 بها كل من لها الاحتياط في الدين وهو حديث عشر حاشا
 تسعة منها صحيح بالاتفاق ولا يكون في سنده تصورات او
 كان معطوفا من اجله الحديثين واكابر التفات من جعل النجاشي
 اهل البيت واكثرهم ممن اجعت العصاة على قصص ما يصح
 منهم وبقادواهم بالفقه مثل محمد بن مسلم والحسين بن احمد

بن محمد بن أبي بكر البرقي وابن أبي عمير وصفوان ومحمد بن أبي
 حنيفة على قول أكثر علماء الرجال أو مؤيد بعمل الأصحاب
 وتخرج بشبهة المصنفين ويلحق أهل الحق بالقول فيجوز ترجيح المذهب
 المشهور بأدلة الأئمة معصومين صلوات الله عليهم أجمعين
 ويجوز أن يتوقع إجماع من الطائفة المحقة بقول ظاهره
قال ابن أبي عمير ومن تابعنا ما التمسناه لم يخطئ أو أنه قد
 حتى يبين لكم المذهب الأبيض من الخط الأسود من المذاهب
 لا يدل على طلبكم على مذهب المحققين منا لأن الغاية فيه
 للجملة الأخيرة عندهم أو أصلها كثر العرفان عند تفسير هذه
 الآية فمنها ما يؤيد ومما روي عنه وقال الخامسة كلوا واشربوا
 الخ هذا من باب ما خص بمصطلح وهو هنا الغاية أي حتى
 يتبين وهو في راجعه إلى الجملة المتقدمة وإلى الأخيرة
قال الشافعي بالآلة وأبو حنيفة والمحققون من باب الثاني
 قال المصنفين صالحة لكل والبعض يفرع بأدلة إجماع الخ
 والغسل بعده على قول الشافعي والطائفة غير شرط وقال القائل
 الآية دليل في تفسير آيات الأحكام عند ذكر الأحكام المستفاد
 من الآية وتجرى الأكل والشرب بعد الجف الغاية لأن مفهوم
 الغاية هي أهول الحق والمبين في الأصول وهذا على تقدير

حمل الأمر على الإباحة بالمعنى الأعم واضح والمعنى الضيق كذلك
 يقيم أمره عليه لا على حمله على الاستحباب وليس بعد الحق
 جزء من قبل الحق أي من باب المقدمه فخرمان في ذلك أي كما لم يجر
 في جزء من قول الدليل كذلك محذور المصريح في الأصول والمؤمل
 في ذلك أن لا يصح النية مقارنة للجزء فكيف في التماسه ولو جعل
 تفريحا على المنوي يجب لا يقع جزء منه خاليا عما يقيد
 ذلك لم يتحقق لا بوقوعه قبله ففهم أيضا وجوب النية ليلة
 الصوم المنوي الذي هو أسكن في تمام النهار مع جزء من
 الدليل من باب المقدمه لا بد أن لا يحلوا من النية يقينا ولو
 لم يكن في الدليل لم يتحقق ذلك نعم لو فرض تحقق الصوم بدون
 جزء من الدليل يمكن القول بالمقارنة فقط المقدمه كما في سائر
 ما يجعلونه مقرونة بالواجب فبنا على ما تقرب عندهم يلزم مقارن
 النية لذلك الجزء فخرمان من أول الدليل وكذا النية فيما خورق
 يحتاج إلى دليل فقد ظهر ذلك من ذلك أن على تقدير جعل غاية
 للمباشرة أيضا لا يدل على جواز الوطئ إلى الفرج قبله على جوازه
 وقوع الغسل فصار وصح الصوم للصبي جوبا وما ذكره في الكفا
 بقوله قالوا فيه دليل على جواز النية بالنهار في صوم شهر
 رمضان وعلى جواز تأخير الغسل إلى الفجر كما قاله القاضي أبي بكر



الغير

ظاهر ثم ان الظاهر ان حق غاية الشرب لان التعزيب الحق الثابت في
 اصول ان القيود المذكورة بعد الحق للتعزيب لا يخرجون كما اشار اليه
 صاحب الكشاف في سناد ما من الحيف لا وهو خلاف مراد الحق ولما
 هنا فيمكن تعلقه بكونه ايم رفته مع الشرب كشي واحد كانها
 جملة واحدة او يقول ليس متعلقا بالاشرب وكونه كل مثله
 لدليل اخر من السنة والوجاع او اجاع تركه كذا غاية الجوع
 اشترط الصوم بالغسل في الليل وعدم يفهم مع مواضع التي
 اقوله على تقدير جعل حق غاية لما اشترط اتصاله على جوار الوطئ
 الى الجوف في الجوار وقوع الغسل بنا را حجة صوم المصحح بنا
 كلامه حين يقول وجوب الامساك في جزء من الليل من باب
 المقومة وكذا قوله جواز النية من اول الليل وكذا التماس حاجة
 الى دليل وعدم دلالة الائمة على جواز النية لها احسن لكن
 بعض من انه نظر لان الامساك في جزء من الليل وان كان
 واجبا من باب مقدمه الواجب فليس خبر من الصوم والنية فيه
 ولو كان واجبا ليس خبر من نية الصوم ولا شرط النية الصوم
 بل الامساك فيه واجبا لتعين البراءة من الصوم فلو وقع
 الامساك في هذا الخبر بلا نية كان صومه صحيحا غاية الامر
 لا يكون المكلف فبان في هذا الامساك لو توعد لا يمين فلا

نوع

يلزم مقارنة نية الصوم لنية الجوع بل يلزم مقارنة الجوع فلا
 يكون الحكم بمقارنته لنية الجوع فورا لتحقيق الصوم بدون
 جزء من الليل نعم لو قيل بوجوب النية مقارنة للجوع فيكون ان
 لا بد من وقوع النية في جزء آخر من الليل لتحقيق هذه
 المقارنة والتقدم الظريفي لنية على الفعل لعدم وقوع
 خبر منه بل يمينه كان في وجهه وكذا ظاهر لانه لو يدل
 على مطلبكم على سائر المواضع لما اطلت فانا احذر للمخالفة
 وان عدم دلالة ما ساء اما خبر المواضع اذ مدت محل
 مطف بعضها على بعض بالواو والغاية فيمكن تعلقه بالجميع
 وبا الاخر خاصة ولا يراجع فيه انما الخلاف في الظهور
 قال المحققون من الشيعة والخبر في ظاهره في تعلقه با
 الجملة او خبره قال الشافعي ظاهره في تعلقه بالجميع اي كل
 واحد من الرجل وقال الغزالي والقاضي الوقف معني
 لا يدري انه حقيقة في ايها وقال السيد الموقفي انه
 مشترك بينهما فوثق في الظهور القريبه وهذان موافقان
 المحققين الحكم وان خالفاني الماحد يتعلق بالاختصاص
 حكمه بها ولا يثبت في غيرها كالحقيقة لكن هو لا يعرف
 ظهورها ولها والخبر في ظهور عدم تساؤلها واما عدم



والله اعلم بالصواب الذي بين ايدينا والخبر في القاضى فطرا
 مظهر من مظهر شرب الحكم في الاخره وعدم الثبوت في غيرها
 كالحق في من الشرح والبيان وما على من ذهب الشافعي لان
 من مذهبهم الظهور مع عدم القريبه والقريبه بايم هناك على التعلق
 بالجملة الاخره وفي الاحاديث الصحيحه التي هي على اقسام
 بعد البقاء على الجائز وعلى تقريرها الاقواس من وجود القريبه
 فكان من مذهب المنسوب الى ابن بابويه موافقا لمذهب الشافعي
 نعم وهو تعلقه بالجميع ولا يخفى ان اولئك كلهم من مذهب
 ضعيف كما هو مبين في كتب الاصول فلا بد للمفسر ان يبين
 بينه وبين جريده ونحوه العباد على ان يقول ان من
 والتعلق بالجميع او اصح عوده الى كل واحد منهما وهذا لا يمكن
 عوده الى قوله نعم واسعوا على بعض التفسير لما اسكن
 ان يتوهم من كلام الفاضل الاورد على تفسيره روايات
 الاحكام وشرحه للايشاد به المذهب المنسوب الى ابن
 بابويه فلا بد من تمام المطالب من نقل كلامه فيهما وفيه
 اشكالونه حتى لا يبق في المرام من اصله فقال في تفسيره
 الروايات الاحكام واكثر الاحكام على اشتراط اي شرط
 تقوم بالغسل في الليل وابن بابويه على عدمه والاضاد

مختلف

مختلفه والظاهر من مذهب ابن بابويه للاصل والرواية الصحيحه الجرحه بالظاهر
 الا حيث دللت على جوار الفت والمباشرة في جميع اجزاء الليل والشر
 المسئلة والاولى للجميع بين الأدلة يعمل على ما يدل على الغسل ليل على
 الاصحاب ولكن الاحتياط مع الجملة وقال في شرحه للايشاد
 وبذلك على ما احتياجه الصدوق الاصل وعدم ظهور دليل صحيح
 للمذهبين الاولين والجميع بين الأدلة والايه وظهور كون
 حتى غاية لكل بعد عدم بيان الغاية للمباشرة مع بيانها الاخرى
 وظهور قوله فالان بالشره في الليل كله وقال في موضع اخر
 منه بعد نقل الاحاديث والعمالات الكثيره للجمع وبالجملة
 تحقيق هذه المسئلة من المشكلات ولا ينبغي ترك الاحتياط
 بوجه اقوال يظهر من كلامه في شروحه للايشاد وفي تفسيره
 رواية الاحكام ميل الى المذهب المشهور بعد ما غفر في ظهور
 المذهب المنسوب الى ابن بابويه فانه لا ينظر الى ذلك الذي
 اقامها على ظهور مذهب ابن بابويه حتى يظهر للاختصاص الحال
 الاصل فاذا كانت الاحاديث الكثيرة الصحيحه وادعته بخلافه
 وكان الحكم على ما يوجب له تفاعده مشهور بين الاصحاب بالجملة
 كيف تمسك به مع كونه معارضا للاحتياط والاحتياطية
 كما قال العلامة في المختار الاصل معارض بالاحتياط واما

الرواية الصحيحة الصحيحة واما ذكرت الروايات وينت عدم
 اكثرها وعدم صحتها لعدم دلالتها فتذكرنا الجع من الفاضل
 الارسلني ان عقل من احاديثنا وحقه عن جرحنا كلنا متفق عليها
 ورجح الدلالة على المطلوب وتعلم بظهور المذهب المنسوب الي
 ابن بابويه وتمسك هذه الرواية الغير الدالة وقد يبرأ حتما
 واما ظاهر الآية فمن لا يعلم ان بعد ان قال المذهب الخو الشافعي
 في الاصول ان العبد لا يخير كيف تمسك بظاهر الآية وكيف
 يدل الآية على جواز الرفق والجوع في جميع اجزاء الليل فاما
 مضيقه جواز الجوع في الليل فهو مطلق لا عام بل يحمل الظاهر
 الصحيح التالذ على وجوب الغسل قبل طلوع الفجر فاطقة بالمع
 من المباشرة في مقدار ما يمكن الاغتسال فيه قبل طلوع الفجر
 من الزمان لو وجب ادراك الصبح شطرا وهو القول الفصل
 في المبحث واما التكليف برفع التكليف بالاعتناء بالصوم
 الشريعة سمي له في غير موضع لان التكليف به بعد حصول
 الحائز الى قبل طلوع الفجر للصوم مع وقوع التكليف به في
 الفجر للصلاة ليس مما يوجب الله فيه الجحش في كون
 سمي لخصوص ما مع لزوم القول بالاستصحاب قبل الفجر للصوم
 ولا ادراك الفضيلة الوقت للصلاة فاعتبروا يا الواصلين

كفر

كيف يكون الشريعة السمي له مرجح الرفع التكليف وكان موجبا لا
 كونه لطفا لكن لا يكلف الله نفسا الا وسعي ان كان على جزاء وطنا
 للجوع الذي حكم باليته بالويرة ليس بالويرة من جوع بل من قيل حج
 المرجح لان الاحاديث الدالة على وجوب الغسل جميعها دالة
 على وجوب القضاء وبعضها دالة على وجوب الكفارة ايتمت بها
 بان يكون الغسل في الليل استحبابا مستلزم لان يقال بان القضاء
 استحبابا بل الكفارة بل وجه الصوم كما ارتكبه الفاضل من المباحث
 ويعلم من كلامه الفاضل الارسلني في شرفه لا يشاء تجويزه
 يحكي القول باستحباب القضاء الى الكفارة من ابله مطلقا في الايام
 وكيف يناسب العقوبة في ترك استحباب الصوم يحكي يوم واحد قضاء
 وكفارة صوم شهرين متتابعين او عتق رقبة او اطعام ستين
 مسكنا مع الخبز عن الظاهر الاحاديث الصحيحة والمعتمد المتعد
 على اخره عن جرحنا ثوابها واركان القول باستدانة النبي
 على ترك فضيلة الوقت والبقى على الجبارة فلا عزرا الى ما بعد الصبح ومن
 تحمل الاحاديث التي اشتهر يدعون ان ظاهره عدم وجوب القضاء والكفا
 على صورة العجز او النوم وان لا يسفيه الا يصح فاعطى بالبراهيل
 واما ما عاذاه من عدم علمه دليل صحيح في المذهبين الاولين فلا يعلم
 الا ان اي دليل يطلب بعد وقوع الامام من الامامية وطاقوا الاخبار

الصالح او النصور بحيث يكون الخبز عن ظاهر الجميع مما لا يخفى
 الاستقامة فاستقم وقول الجمع بين الادلة والآية يشعر بتوهم
 المتناقضات بينهما ولا يخفى من ذلك الآية في قوله الواحد مفصل
 وبين لهما اقسامات من الجزل والمفصل ولما اذاعاه من ان
 في عدم بيان الغاية للباشرة مع بيانها لاحد فخرج لان
 والشرية ليا في شتم مضان من اهم المطالب لعموم الناس
 روي ان الآية نزلت بسبب مثل الرواية الشيخ في المذهب الصحيح
 عن محمد بن يعقوب بن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان
 واحمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر عن صفوان بن
 مسكون عن ابي بصير عن احمد بن علي السلمي في قوله عز وجل اكل
 لكم ليلة الصيام الرفق الى نساكم الآية الى نزلت في خواتم بن
 خيرا المنصاري وكان مع النبي في الخندق وهو صائم واسمى على ذلك
 الحال وكان قبل ان ينزل هذه الآية اذ انام احد من حرم عليه الطعام
 والشراب عباؤه خواتم الى الله حين لم يسمي فقال هل عندكم طعام
 فقالوا لا نعم حتى تصل لك طعاما فانك انام فقالوا له قد عقلت
 فقال نعم فبات على تلك الحال اصبغ ثم غدا الى الخندق فجعل يعتي
 عليه فربه رسول الله فلما رأى الذي به اخبره كيف كان امره
 فانزل الله عز وجل فيه الآية كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط

البسمل

الايض من الخط الايض من الخط فقال ابن الخوري في تفسيره ان
 المسير اكل لكم ليلة الصيام الرفق سبب نزول هذه الآية ان النبي
 كانوا اذ انام الرجل منهم قبل الاكل والشرب لم يراعهم عليه ان يفطر
 فجاء الشيخ من انصار وهو صائم الى اهله فقالوا له في هذا الوقت
 يحسن لك طعام فوضع راسه فنام فقالوا ابا الطعام فقال فكرت فمت
 فبات ينقلب ظهر البطن فلما اصبغ الى النبي فاحس به فقال عز وجل
 فقال يا رسول الله اني اردت اهل ليلة فقالوا له فاكلت وقرأت
 فطقت ما تعلقوا فوافعت ما فافعت ما فافعت ما فافعت ما فافعت ما
 اكل لكم ليلة الصيام الرفق الى نساكم وانزل الله انصارى كلوا
 واشربوا حتى يتبين لكم الخط الايض من الخط الايض من الخط
 هذا قول جماعة من المفسرين ويعلم من بعض الاحاديث كون الغنا
 في الآية لا كل والشرب مثله الآية الشيخ في التمهيد الاستصحاب
 الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن الحسن
 بن الحسين قال كبرت الى جعفر فحدثني عن ابي عبد الله مولى
 في صلوة الفجر فقام من يصلي اذا طلع الفجر الاول المستطيل في السماء و
 منهم من يقول اذا طلع الفجر اعترض في اسفل الارض واستبان
 لست اعرف افضل الوقتين ما صلى فيه فان رايت ما يولاي عيني
 الله فلا ان تعلمي افضل الوقتين ويجري كيف اصنع مع الق

غايته

والخروجين حتى يخرج ويضع وكيف اصنع مع القيم وما حذر ذلك في
السفر والخبر جعلت ليثا الله فليكن خط الخبز يحكم الله وهو الخط
الابيض ليس هو الابيض صعدا وروا فصل في سفره وحضر حتى تبت
رحمك الله فان الله لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال اكلوا
واشربوا حتى تبتين لكم من الخط الابيض من الخط الاسود من
الخط الابيض من الخبز الذي يحرم به الاكل والشرب الصيام في ذلك
هو الذي يوجب للصلاة وروا شيخ الحنفية في الكافي في الحديث
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران
قال سالت عن رجلين فاما فظروا الى الخبز فقالوا لا هوذا
قال الاخر ما ارى شيئا قال فاليك الذي لو تبتين الى الخبز فدر
على الذي جعل خطي الخبز الله عز وجل يقول اكلوا واشربوا
حتى تبتين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الخبز ولا يخفى
ان العزج يري على المنع من الصوم بترك الاكل والشرب تعين
الغاية للاكل والشرب لاجل الصوم لا ليا في المفطرات وفيما اذا
شيخ الحنفية في الصحيح عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن الحلبي قال سالت
ابا عبد الله عن الخط الابيض من الخط الاسود فقال يا ابن
الانمار من سواد الليل قال كان بلال يؤذن للنبي وابن ام مكتوم

كان اعني يؤذن بالليل ويؤذن بالواحد حتى يطلع الخبز فقال النبي
اسمعت صوت بلال يدعو الطعام والشراب لقد اصبحتم تنعبدون
فدعوا موافقا للعرفان تعلقه بحمل استعوا من كان على بعض
التفسير من التفسير الذي ذكره الفاضل الارمني في تفسيره لا يا
الاحكام بقوله واشربوا واطلبوا ما كتب لكم وقدرناه واشيناه في
اللوحة المحفوظة من الولد اشارة الى انه لا ينبغي صوم الغرض من هذا
الفعل في الشهوة واعطاء النفس ما يريد بل ينبغي جعلها مطروحة
عوضا وطلوبا واجعلوا جميع ما يطلبون في طاعتكم وادعوا لكم من
ادعواكم وارزواكم وارادكم ملكيت الله لكم اي اتسدا الذي يرد
ورضي لكم لا غيره فانكم ستعون في التحصيل ولم يحصل ما يلوكم
ايضا لعموم اللفظ التفسير الذي ذكره صاحب الكشاف في قوله
معناه واطلبوا ليلة القدر وما كتب الله لكم من الثواب اصتبهما
وقصوهما ولا يخفى ان تعلقه مباشرة من دون ولتغوا عن
موجه وانت يعلم ان الحلال في القرآن كثير ولا يلزم ان يكون
البيان في الآية ورواها اذا كان رعاية الطهارة شايعة
واشترط الغسل تأنيده بالاحاديث والادلة ودعواه ولا
ظاهرا لاية على جواز الرفث والمباشرة في جميع اجزاء الليل
وايض دعواه ظهور قوله لان باشرها من في الليل كله فتوسع

لا يدل على نفع المنع في الحج لانه كان قبل ان يعلو الاربعون عتبا
 في شهر رمضان في الليل ايضا قال الشيخ ابو علي الطبرسي في تفسيره في
 مجامع الجامع قال الصادق كان الاكل حراما في شهر رمضان
 بالليل بعد النوم وكان التكاح حراما بالليل والنهار وقال ابن
 كثير في تفسيره هذه الآية هذه رخصة من الله تعالى للمسلمين ورفع
 كان عليه الامر في ابتداء الاسلام فانه اذا افطر احدكم فليأكل مما
 لا الاكل والشرب والجماع الى صلوة العشاء او ينام قبل ذلك ففى
 نام او صلى العشاء حرم عليه الطعام والشراب والجماع الى الليلة
 الغالية وقال الشيخ مقداد في تفسيره روايات الاحكام كان في
 مبدأ الاسلام مباح للصائم الاكل والشرب والجماع ليلا ما لم
 يتم فاذا انا حرم ذلك الى الغالية وقيل الجماع كان حراما ليلا
 نهارا انتهى وظنى انه لم يمت سلف في الغيبة بهذا الظهور بل قد
 منتهى بالاجماع من المنقول اعظم الفقهاء وبالعديد من الحديث
 الصحيح المنقول من الائمة المعصومين عليهم السلام السلام
 عن معارضة معارضة صلح المعارضة كما مررت فان لم يكن
 تذهبن بهذه المسئلة ويعمل بمقتضى الاحتياط فكاد ان يكون
 من المتكبرين لا اكثر المسائل الضرورية للدين ولا يكون من
 المؤمنين للرعيين الصالحين فبعد ثبات المسئلة على

من

طريق الحق الامامية اخر الاختلاف في هذه المسئلة بين الجمهور
 وتأويلهم الاحاديث المروية من طريق المعتزلة للذهب الباطل
 حتى لا يذهب عليك اتفاق في هذه المسئلة على الباطل ولتقصاها
 وتأويل الاحاديث فاقر من ذهب لائمة الاربعين من اهل السنة
 الله عليهم ارض من اصبح جنبا يغتسل ويستم صومه ولا يخرج عليه
 رواه البخاري والمسلم من حديث عائشة وام سلمة انهما قالتا ان
 رسول الله يصبح جنبا من جماع غير الاكل ثم يغتسل ويصوم
 وفي حديث ام سلمة عند مجاء ثم روي بطريقه ويقضى بما رواه مسلم
 عن عائشة ان رجلا قال يا رسول الله تدركني الصلوة وانما احب
 فقال رسول الله وانما تدركني الصلوة وانما احب فاصوم فقال
 لت مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك
 ما تأخر فقال والله اني لا ارجو ان اكون احداكم الله واعلمكم
 بما اتى وقال الشيخ اسمعيل بن عمر بن كثير البصري في التفسير في
 تفسيره واما الحديث الذي رواه الامام احمد بقوله حديثا عنه
 الزرقاني عن معمر بن عمار عن ابي هريرة عن رسول الله ان قال
 اذا نودي للصلوة صلوة الصبح واخركم جنب فلا يصح منكم
 فانه حديث جيد الا سناد على شرط الشيخين كما ترى وصح
 الصحيحين عن ابي هريرة عن الفضل بن عباس عن رسول الله

وفي سنن النسائي عنه عن اسامة بن زيد والفضل بن عباس
 بن زعيم عن العلماء من علل الحديث بهذا ومنهم من ذهب
 ويحكي هذا عن أبي هريرة وسالم وعطاء وشام بن عروة والحسن
 ومنهم من ذهب إلى التفرقة بين أن يصح حينا نائما فلا عليه حديث
 عايشه وأم سلمة واختارا فلا صوم له بحديث أبي هريرة يحكي
 هذا عن عروة وطاوس والحسن ومنهم من فرق بين التفرقة
 فيتم ويقضيه وأما النقل فلا يصح رواه الثوري عن منصور
 عن إبراهيم النخعي وهو رواية عن الحسن البصري أيضا ومنهم من
 ادعى نسخ حديث أبي هريرة بحديث عايشه وأم سلمة ولكن لا
 تاريخ معه وأدعى ابن حزم أنه منسوخ بهذه الأئمة الكبار وهو
 أيضا واحد إذ لا تاريخ بل الظاهر من التاريخ خلاف ومنهم من
 حمل حديث أبي هريرة على نفي الكمال فلا صوم له بحديث عايشه
 وأم سلمة الزاين على الجواز قول تعليل الحديث بالرفع غير
 معقول بعد ذكره في الصحيحين سند أو كمال على النفي الكمال
 بعيد بل غير معقول بدون نفي الحديث بل يسقط فلا صوم له
 بل نقل فلا يصح لو بعد كرام وهو ظرف في النهي والنفي لنفي التفرقة
 بين أن يصح حينا نائما واختارا أو التفرقة بين التفرقة
 النقل كما قال العلماء في عبارات المسئلة على طريق الخلاف

الموافق

وهو
 المؤلف اسمع الأحاديث الدالة على وجوب الكفارة مع القضاء
 المقام الثاني من المسئلة وأدعى بها أيضا وأعمل مقتضاها
 يتم عبادتك ويكون من العالمين عالين فاقول تلك الأقا
 ينقسم إلى قسمين القسم الأول ما يدل على وجوب الكفارة على من
 أفطر يوما من شهر رمضان عمدا اختيارا بلا عن يقو
 واشتبا في تمام القول إن تعمدا البقاء على الجنبية عمدا بلا عن
 ما بعد الصباح مفطر فيثبت وجوب الكفارة على من تعمدا
 البقاء على الجنبية فنده ما رواه الشيخ في التمهيد الصحيح أو
 الموثق من سعد بن عبد الله بن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد
 عن فضالة بن أيوب عن أبيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
 أبي عبد الله قال سألت عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان
 متعمدا قال عليه خمسة عشر صاعا لكل سكين مدمم النبي صلى
 وما رواه الشيخ في التمهيد أيضا في الموثق عن سعد بن عبد الله
 عن أبي جعفر عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أحمد بن
 محمد بن أبي نصر عن المشركي عن أبي الحسن قال سألت عن رجل
 أفطر من شهر رمضان إيمانا متعمدا ما عليه من الكفارة
 فكتب من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا فعليه رقبة
 رقبة مؤمنة ويصوم يوما بذي يوم وما رواه الشيخ في

الكتابين وشيخ الحديث في الكافي في الصحيح عن محمد بن عمار
 عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله في رجل افطر في شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من
 غيره قال لا يقرب يوم يصوم شهر من متابعين او يطعم ستين مسكينا
 فان لم يقرب تصدق بما يطيق به وما رواه الشيخ الحديث في الكافي
 عن حميد بن زياد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابيان بن عثمان
 عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت عن رجل افطر يوما من
 شهر رمضان متعمدا قال يتصدق بعشرين ساعا ويقضي مكانه
 وما رواه الشيخ في التمهيد في الصحيح عن محمد بن علي بن محبوب
 عن العباس بن ابي المغير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عن رجل افطر في شهر رمضان متعمدا من غير ان قال يقرب خمسين
 يصوم شهر من متابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقرب عا ذلك
 يتصدق بما يطيق وما رواه الشيخ في الكتابين عن سعد بن
 من ابي جعفر عن الحسين بن سعيد عن فضال بن ابيان عن ابيان
 عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن
 افطر يوما من رمضان متعمدا قال عليه عشرة صاعا لكل مسكين
 شل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وما رواه الشيخ في
 التمهيد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن هاشم عن ادم

بن يحيى

بن اسحق عن رجل عن محمد بن النعمان عن ابي عبد الله قال من افطر
 افطر يوما من شهر رمضان فقال كفارة جرمين من طعام وهو
 عشرون صاعا وما رواه الشيخ الحديث في الكافي عن محمد بن صالح
 عن احمد بن محمد بن ابي محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير
 قال سالت ابا جعفر عن رجل افطر عليه شهرا وما رواه افطر من
 شهر رمضان ثلاثة ايام قال يسأل له هل عليك من افطارك اثم
 فان قال لا فان على الامام ان يقبله وان قال نعم فان على الامام
 ان يهتك ذرا وما رواه الشيخ في التمهيد والاستبصار عن
 ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي عن محمد بن عبد
 بن محمد بن عبد الله بن النعمان بن ابي عن علي بن محمد بن فضال
 عن محمد بن ابيان عن سليمان بن عبد السلام بن صالح الهروي قال قلت
 بالوصايا يا ابن رسول الله قد روي اباك عليهم السلام فيمن جامع
 في شهر رمضان او افطر فيه ثلث كفارات وروي منهم ايضا
 كفارت واحد فاي الخبرين باحد قال هما جميعا في جامع
 الرجل حر اما او افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلث
 كفارة عنقرربة وصيام شهر من متابعين واطعام ستين مسكينا
 وقضاؤه لك اليوم وان كان يتكلم خلا لا او افطر على حرام او افطر
 كفارة واحد ولا يخفى ان بعض الاشياء التي هي موجبة للقضاء

دون الكفارة ليس من قبل التعمد في فعل المفطر كما إذا نام بالناس على
 غرم الاعتدال واستمر به النوم حتى طلع الفجر فله وجوب القضاء
 خاصة لأنه في الاعتدال يلجأ الكفارة لأن النوم ليس مفطر ولا
 يعمد في النوم على غرم الاعتدال ولا يعمد في ترك الاعتدال إلى
 ما بعد الصباح ولذا إذا نزل الليل ففعل المفطر ولم يترك
 مع القدرة على المراجعة ثم سمن الله كان طالعاً فانه يجب عليه إتمام
 الصوم والقضاء خاصة لأنه مفطر بترك المراجعة ولا كفارة
 عليه لأنه لو نزل الليل والاصل البقاء فلم يتعمد انظار الصوم
 ولذا إذا أخبره غيره بأن الفجر لم يطلع فقلده وترك المراجعة
 مع القدرة على إتمامه ففعل المفطر كان الفجر طالعاً فانه وجب عليه
 القضاء خاصة لأنه مفطر بترك المراجعة والكفارة سابقة
 له يتعمد انظار الصوم بل يبي على أصله بقاء الليل وعلى ترك
 الخبر الذي هو الظاهر ونسب عليه التناول كما يقال يمين أخير
 عدل لأن بطوع الفجر فلا يعمد على أخبارها ولا يعمل عليه
 ظهر أنه كان طالعاً فالقريب وجوب القضاء والكفارة لا
 قولها معبر في نظر الشرع يجب العمل به فهو كمن تعمد انظار
 الصوم يوم من أيام والقسم الثاني ما يدل على وجوب الكفارة
 على من تعمد البقاء على الجأزة إلى الصبح في شهر رمضان خصوصاً

فنه ما رواه شيخ الطائفة في الصحيحين والموثق في الكتابين على أبي
 بصير عن أبي عبد الله في رجل أجهل في شهر رمضان بالليل ثم ترك
 الغسل فتعمد حتى أصبح قال يقر فدية أو يصوم شهرين متتابعين
 أو يطعم ستين مسكيناً قال وقال أنه خلق إن شاء الله يدركه أبداً
 رواه الشيخ في الكتابين من سليمان بن يوسف المروزي عن الفقيه
 قال إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بغير احتساب حتى يصوم عليه
 صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدركه نقصان
 وما رواه الشيخ في الكتابين عن ابن الحسن الصفار عن إبراهيم
 بن هاشم عن حماد بن إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض موالده
 قال سألت عن احتلام الصائم فقال إذا احتلم في شهر رمضان
 فغار فليس له أن ينام حتى يغتسل ومن أجنب ليلاً في شهر
 رمضان فنام حتى أصبح فعليه حتى يقبض أو يطعم ستين
 مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويقعد ولا يدركه أبداً قول القمادة
 الدالة على وجوب الكفارة على من تعمد الانظار مطلقاً وهو
 الأحاديث الدالة على وجوب الكفارة على من تعمد البقاء على
 الجأزة غير معارضة بشيء أصلاً لأن الأحاديث التي توجب
 ذلك إنما على عدم خاد الصوم وعدم وجوب شيء يطل حكم
 معارضته ما في المقام الأول حيث استثنى فيه خاد الصوم

القضاء والاحاديث الدالة على قيام الصوم وجوب القضاء مطلق
بالنسبة على هذه الاحاديث ونحن نقول بوجوبها واما منافاة بينهما
وليسلم ظهور هذه الاحاديث في نفي الكفارة او اعتبارها بمعنى الحلف
فقول صحيحه مع قوله بن عمار رحمه في وجوب الكفارة على من
بعد يوم مرة واحد بعد العلم بالجماعة ثم نام حتى يصبح اي يصبح في اليوم
التالي وقال الفاضل الامري بطل في ترجمه للارشاد ان صحبه ان
اي يعفور ليضاهيه في ذلك المعنى والاحاديث الدالة على
وجوب القضاء وامره في صورة النوم او نسيان الغسل في الا
المطلقه على المعنى كماله الشيخ رحمه في قول بوجوب
في هذه الصورة اي اصباح بدون الغسل في النوم في اوتيا
الغسل بل جعل الاحاديث الدالة على وجوب الكفارة على من ترك
الغسل مستنداً حتى يصح فلا منافاة في الصواب ونحن نرى في
الاولى بعد ترك الغسل في المراتين الاخرين على صورة
لوجوب حمل المطلق على المصد والجمع بين الاحاديث في
هذه الاحاديث بله عارضه معارض مع الاتفاق بل الاجماع
للمفرقة التامية فانظر وانصف ولا تخفى ان التاميين بين
الاحاديث الدالة على وجوب الكفارة في نفي الكفارة لا يكون
عدم الاعتماد والطرح بالكلية بل يجب الجمع بينهما

والترجيح والتسك امام اراء الزمخشري والاختلاف اما لا اعتبار
والاخذ بما روته اكثر الى النظر في الصحة والضعف في احاديث في
بالنظر الى الشبهة والعمل بالضمون وعدمها الى ولو كان التام
بين الاحاديث سببا لطرحها من طريق الاحاديث بالكلية
كيف وصار قد اشترك بين الاحاديث متفصلاً وهو وجوب
الكفارة في الجملة **اما المسئلة الثانية** فالكلام فيما في امر الامم
الروايات الواردة في الغل يوم الشك في الاجازة وكلام الفقهاء هل
يوم الثنتين من شعبان مطلقاً سواء كانت السماء مهيمة
او متغيمة ولا يراد بالجلال اذ يوم الثنتين اذ كانت السماء مهيمة
ولا يراد بالجلال والثاني ان مذهب الشافعي هل كراهة الصوم
فيه ام حرمة وانما ان صوم يوم الشك اعني يوم الثنتين
من شعبان مطلقاً هو موقوف فيه فليس له بخصوصه
ام مكرره والرابع ان بعض العباداة المكرره وهو هل هو
مكرره بالمعنى المصطلح وهو مكرره وجوبه من غير مكرره
في نفسه ام بمعنى وجوبه بالنسبة الى فعل آخر وقلة نظر
بالنسبة وان كان المكرره رجحاناً على عدمه كما صح في اكثر
الفقهاء الخامس بعد فرض كراهية في صوم يوم الثنتين
من شعبان في صورة الصبح بالمعنى المصطلح لا يجتنبه واستحب

بجنته كما يقول الفاضل هل المكلف يتأثم على نية استخفاف
 ثواب يوم ٢٥ والسادس ان الفعل الجمع في الاستخفاف والكراهية
 بحيثان هذا الصوم على اعتقاد الفاضل هل تركه او لم
 وجوه ام زعمنا اذ وقع اشتباهات الفاضل ايضا
 فانظر وانفسا او يصالح الاول لا يخفى ان يوم الشك
 ليوم الثلثين من شعبان مطلقا سواء كانت السماء مهيبة
 متغيرا او لم ير الهلال وقوع الشك فيه غالبا وجد التسمية
 الشك بالفعل ليس من السماء وشرطه ان يقول ان الشك
 هنا معني الاحتمال والعجز ولو كان مرجوحا وهو من
 الشك كما صرح به في كتاب اصوله في تساوي الطرفين فاذا
 لم ير الهلال في ليلة يوم الثلثين من شعبان في مكان او
 بلد لم يرتفع احتمال كونه من رمضان مجرد التقدير وال
 المانع لا ينفك عن العقل ان يكون من شهر رمضان ولم ير
 الهلال هنا في البلد ويرى في خارج البلد او في بلد
 قريب يمكن ان يراه في بلد اخر ولو يراه جماعة من
 علماء بلد لا يخفى في المصوب وان لم يكن هناك علم بطلب
 فلم ير الهلال لا يجب الصوم الا ان يشهد خور نفسا
 من خارج البلد الغم رواه فخر عدم الزيادة مع العقول

ع

يحكم على عدم كونه من رمضان جرميا فيكون الشك في هذا اليوم
 ويقول الفاضل ان يوم الشك اسم ليوم ثلثين من شعبان اذا كانت
 السماء متغيرا ولا يخفى ايضا ان مذهب الشافعي في هذه الصوم
 يوم الشك نفرا او جرميا ويقول الفاضل ان مذهب الحنابلة ولا
 يخفى ايضا ان يوم يوم الشك هو يوم الثلثين من شعبان
 مستقيما على نية من شعبان وفيه فضل مخصوص وليس
 بمكروه يوجد من الوجوه نفسا الفاضل الى ان يكون مذكورا
 كانت السماء مهيبة في ما يدعى على ما ذكرناه من علامات فقها انما
 رضوان الله عليهم اجمعين ما ذكره شيخنا المصنف في المقنع
 هي اس تصنيف في الفقه بقوله بان فضل صيام يوم الشك و
 الاحتياط لصيام شهر رمضان ويحكي على المكلف الاحتياط
 لغرض الصيام بان يرقب الهلال في طلبه في اخرها يوم الثا
 والعشرون من شعبان فان اصابه على اليقين من الشك
 لمفروض الصيام فان لم يصبه نفسا غم على الصيام معقرا
 صام يوما من شعبان فان ظهر له بعد ذلك انه من شهر رمضان
 فقد وفق له صواب الحقينا واخر عند الصيام وان لم يظهر له
 ذلك كان له فضل صيام يوم من شعبان وحصل الثواب الا انما
 بدو منه الاحتياط في سعدان بن مسلم عن ابي بصير عن ابي

عبد الله قال اذا اهل اهل الرجب فخرجوا من بيوتهم يوم اثم
 حرم وروى ابو القاسم عبد السلام بن صالح قال حدثني علي بن ابي
 الرضا عن ابيه عن حمزة بن عمار السلمي قال قال رسول الله من
 يوم الشك من ايام الرضا وكما صام الف يوم من ايام الخضر
 زهر الاثنا عشر ايام الرضا وروى ابو القاسم عن حمزة بن عمار
 الحسين بن علي بن ابي ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول
 الله هو مواسم الله قالوا يا رسول الله وما مواسم الله قال يوم
 الشك وروى حمزة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 يشك فيه فان الناس من يحرمون ان يصوموا من ايام الرضا
 يوم من شهر رمضان فقالوا لا يجوز ان كان من شهر رمضان
 فهو يوم وتقول الله فان كان من غير فهو بمنزلة ما مضى من الايام
 التي مضت وروى حمزة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 من يوم الشك قال ان كان يصوم ففعله وروى حمزة بن عمار
 عن حمزة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 يشك فيه فوجده من شهر رمضان فقال يوم بقله الله
 وروى حمزة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان فقال لان اصوم
 من شعبان يقب الى من ان افطر يوما من شهر رمضان

بغزو

بقولي موضع اخر منه ان من نوى صيام اول يوم من شهر رمضان
 على سبيل الطوع لشهده دخلت عليه وارتبته بان لا يصوم على
 الله كان من فرض الصيام اجزاه ذلك عن الفرض وانه يجب عليه
 قضاء لما اقرناه من الاخبار وثبت عن الصادق عليه السلام ان الله لو ان
 تطوع شهر او هو لا يعلم ان شهر رمضان ثم بين له بعد صلواته كان
 شهر رمضان فخره ذلك عن فرض الصيام ومن نوى انظار اول
 يوم من شهر رمضان لشك فيه واستبد به علم قبل الزوال من اليوم
 انه من فرض الصيام ولو كان احذر غير النية شيئا مما يقع الصيام
 جانبا لكانت النية لفرض الصيام واجزاه ذلك لغيره عليه
 قضاء وان علم بعد الزوال انه من فرض الصيام او ان كان في وقت
 الامساك او كان قائما ينقص الصوم قبل الزوال او متناولا
 لما ينقص الصيام بجعله القضاء والحكم في هذا المعنى في الفقه
 تقدم من المعنى في الطلوع به ان الوارد عن الصادق من
 الاخبار وبقولي موضع اخر منها عند ذكر وجوده الصيام وانما
 الصوم الحرام فصوم يوم الفطر ويوم الاضحية وتلك ايام التثنية
 وصوم يوم الشك على انه من شهر رمضان فلان صام الايام
 على ان من شعبان احسن وامار قد تقدم القول فيه بما يعنى
 اعادته ههنا الى اخر ما قال في كلامه وفتاويه واستدل له

بالأخبار المذكورة على أن يوم الشك اسم ليوم الثلثين من شعبان
 إذا التيقن كونه من رمضان وإن المولد من الشك هنا معني
 مقابلة لليقين يعني الاعتدال والرب لا تساوي الطرفين وإن
 من هذا استجاب صوم يوم الشك وهو يوم الثلثين من شعبان
 إذا التيقن كونه من رمضان استقبالا لمؤكد وإن فيه فضيلة
 ثواب مخصوصة من ربه على ثواب يوم مثل شعبان وهو ثواب
 الاهتمام ببرئته والاحتياط والجزاء من صيام فرضه إذا ظهر
 من شهر رمضان وهو منصوص على أنه من شهر رمضان وما
 ذكره الشيخ في المبسوط بقوله وصوم يوم الشك إن صام بنية
 شعبان ثم كان أنه من رمضان فقد أجره عنه وإن صام بنية
 رمضان ثم وجد أنه من شعبان فلا أجر له إلا أن يرضى عن صومه على هذا الوجه
 مع عدم ذلك فلا يجوز له أن ينهض عن صومه على هذا الوجه
 يدل على فساد المنيقته ويقول في موضع آخر منه وقد ثبت
 روايات بأنه إذا تحقق هلال العام الماضي من خمسة أيام وصام
 يوم الخامس أو تحقق هلال الحرج عليه تسعة وخمسون يوما وصام
 يوم الستين وذلك لحول على أنه يصوم ذلك بنية شعبان
 استظها من أن ما بنية أن من رمضان فلا يجوز على حاله
 عم الهلال عن شعبان ثلثون ويصام بعده بنية رمضان

يقول

يقول في موضع آخر منه فإن كان شكاً فصام بنية النفل الجزاء
 وإن صام بنية الفرض إن كان فرضاً وبنية نفل إن كان نفلاً
 فأنه يجوز ويقول في موضع آخر منه وأما الصوم القبح فغفر
 أيام يوم الفطر ويوم الأضحية ويوم الشك على أنه من شهر رمضان
 إلى آخر ما قال ويقول في موضع آخر منه علا هذا الشهر رؤية
 الهلال مع ذوال الحوزة والموانع ففي باب الهلال في
 استقبال شهر رمضان نقيم بنية الفرض في الغل فإن لم
 يترك التواني له وسري في بلد رؤية شايعة وجب أيضاً عليه
 الصوم فإن كان في السماء علم ولو بين في بلد الهلال لجميع أهل
 البلد لم يفسد نفاصاً وجب أيضاً صوم الأجر للصوم إذا
 أداه واحد أو اثنان بل يلزم من قوله لمن رام عليه ليس على غيره
 شيء ومضى كان في السماء علم ولو بين في بلد الهلال لصلواته
 خارج البلد شاهراً أن عدل أن وجب أيضاً الصوم وإن لم
 يكن هناك علم وطلب فلم ير الهلال لم يجب الصوم إلا أن يشهد
 خمسون نفساً من خارج البلد أنهم رأوه ومتى لم ير الهلال
 في بلد ولم يحج من الخارج من حجر ربه عدت من شهر
 الماضي ثلثين يوماً وصمت بعده لك بنية الفرض فإن ثبت
 بعده لك بنية ما دلل أنه كان قد رآه الهلال قبل يومين

يومه بالبر والافضل ان يصوم الانسان يوم الشك على انه من شعبان
 فان قامت له اليقينة بعد ذلك انه كان من شهر رمضان فقد
 وجب اهله ولم يكن عليه قضاء وان لم يصر فليس عليه شيء ولا يجوز
 له ان يصوم ذلك اليوم على انه من شهر رمضان حبساً او قضاء
 ولا ان يصوم وهو شاك فيه لا ينوي به صيام يوم من شعبان
 فان صام على هذا الوجه ثم انكشف له ان كان من شهر رمضان
 لم يخرج عنه وكان عليه القضاء فذلك عبارة الله وقضاؤه على
 ان يوم الشك اسم ليوم الثلاثين من شعبان مطلقاً اذا لم
 ثبت رؤية الهلال ان المراد من الشك هنا الاحتمال
 التجويز الخاص مع عدم ثبوت الرؤية على التمسك بشعبان
 استحباباً لا مأكراً واجزاً من الفرض ان ظهر كونه من شهر
 رمضان وحرمة صومه على انه من شهر رمضان واجزاً من
 اجزائه منه ان ظهر كونه منه وان مزجهما على انهما من اجزاء
 ح ان ظهر كونه منه وحرمة صومه شاكاً وعدم اجزائه منه
 وان المراد من المنفى الواو في الاخبار عن صوم النوى عن
 صيام واجبا على انه من شهر رمضان وجواز صوم يثنية
 الفرض ان كان فرضاً وبثنية النقل ان كان نقلاً واجزاً
 عنه وما ذكره الشيخ في الفروق في المسئلة صوم يوم

الشك

الشك يستحب بنية شعبان ويحرم صوم بنية شهر رمضان
 من غير سبب أصلاً لا يخرج عن شيء وذهب الشافعي الى انه يكره
 افراد بصوم النقل عن شعبان او صيام احتياطاً او مضاً
 ولا يكره اذا كان متصلاً بما قبله من صيام الايام ولا يكره ان
 يكره ان يصوم اذا وافق عادة في مثل ذلك اليوم او صوم نذر
 او غيره وهكذا ان يقال ان الصحابة على التمسك وعمر بن الخطاب
 وعمار بن ياسر وفي التابعين الشعبي والفتح في الفقه ما لا
 والاوزاعي وقالت عاتكة واختها أسماء لا يكره بحال وقال
 الحسن وابن شبرين ان صام امام صام وان لم يصم امام لم يصم
 وقال ابن عمر ان كان صوم الكره وان كان غيباً لم يكره ويقال
 احمد بن حنبل وقال ابو حنيفة ان صام قلوباً لم يكره وان صام
 على سبيل الفرض لم يضر ان يكون منه فداً لم يكره
 اجماع الطائفة والاخبار التي رويها في الكتاب المقوم ذكر
 ورعي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب ان قال لان صوم
 يوم من شعبان احب الي من ان افطر يوماً من رمضان
 عن النبي ان قال الصوم جنة من النار لا يفترق فعمل من كلف
 وقمع اجماع الطائفة على استحباب صوم يوم الشك الذي عبارة عن
 يوم الثلاثين من شعبان مطلقاً سواء كانت السماء منجمراً او

او وصية وما ذكره صاحب تلخيص الخلافة بقوله مسئلة قال الشيخ
 صوم يوم الشك مستحب بنية شعبان ويحرم بنية رمضان
 وصوم بغيره لا يجزي عن شيء وقال الشافعي بكرة افراده
 بصوم القطوع من شعبان او صيامه احتياطاً لرمضان
 بكرة اذا كان متصلاً بما قبله من صيام القيام وكذلك لو كان
 ان يصوم اذا راق عاده لذللك اليوم او صوم نذر او غيره
 وبه قال مالك والاوزاعي وقال الحسن وابن سيرين ان صيام
 ايام صام والاولى وقال ابن جنبل ان كان محمداً كره وان كان
 غيره لم يكره وقال ابو حنيفة صام تطوعاً او بكرة وان صام
 على سبيل النذر لرمضان كره والمعمد قول الشيخ واستدلوا
 الطائفة بغير هذه الاستدلال ونسبة الخلاف الى العلماء
 اهل السنة مشعر بدعواه الاجماع ايضاً وما ذكره السيد المصنف
 في الانتصار بقوله وما انفرت به الامامية القول
 صوم يوم الشك فصل وانما مستحب بعد ان يتوحيه شعبان
 وباقي الفقهاء بخلافه في ذلك لان الشافعي بكرة صيام يوم
 الشك الا ان يوافق عاده الصائم وابو حنيفة يقول ان نوى
 به القطوع لم يكره وان نواه عن رمضان كره الا ان لا ثبت
 فيه الفضيلة التي يذهب به الامامية وقال احمد بن حنبل

اذ كان

ان كان محمداً كره وان كانت السماء متغيمة لم يكره والذي يدل على
 من هذا اجماع الطائفة وطريق الاحتياط لقول ان كان من شهر
 رمضان اجزاء عندنا وان كان من شعبان تفعلوا به لا يصوم
 ويعادضون بما يروونه عن ابي المومنان لان الصوم يوم
 شعبان اجاب عن ان افطر يوماً من رمضان وكل خير يروونه
 متفقاً للمنفعة عن صيام يوم الشك يمكن جمل على الذي عن
 صوم بنية الفرض واي نوى كراهية صوم يوم الشك
 ان يجزي به ان عادته ان يصوم من غير الاوى فترتيب
 يوم الشك وما قبله من ايام شعبان لو كان اتباع للهوى قد
 كلفه ان يوم الشك اسم ليوم الثلثين من شعبان مطلقاً
 وان مذهب اصحاب صوم هذا اليوم وفضيلة وان اجماع
 الامامية القائمة على استحبابه وفضيلته وان فضيلة من
 شفرات الامامية ودل قوله عندنا لم يحل اجماع الامامية
 على اجزاء بنية القتل على ان من شعبان عن فرض شهر رمضان ان
 كان منه وما ذكره العلوي في المختلف بطوله صوم يوم الشك
 بنية شعبان مستحب وفيه من الجليل لا يستحب الابتداء
 بصيام يوم الشك الا اذا كانت في السماء على جميع من الرية
 استظهرنا واول ما للمصنف في الرسالة العري بكرة صوم يوم

الشك اذا لم يكن هناك عارض وثيقن اول الشهر وكان نحو صلما
 من العوارض وتقدر الحلال وله يرجع بجهاد في الطلب
 لا يكون هناك شك حينئذ ويكره صومه حينئذ الا ان كان ضام
 قبله شعبان او اياما بعده من شعبان بذلك جاءت الروايات
 الا انه قال علي بن بابويه صوم يوم الشك اسوأ منه فينا عنه
 اسوأ ان يصوم من شعبان فنهنا ان ينفرد الرجل بصيامه في
 يوم الذي يشك فيه الناس فان لم يكن صام من شعبان شيئا
 يبري ليلة الشك انه صام من شعبان لنا ان الصوم مطلقا يجب
 لعدم الامر فيدخل صورة النزاع فيه وما رواه بشر النبال
 ابو عبد الله قال سالت عن صوم يوم الشك فقال لم وان كان
 من شعبان كان قلوغا وان كان من شهر رمضان فيوم ر
 له في الصحيح من سعيد العمري قال قلت لابي عبد الله اني
 صمت اليوم الذي يشك فيه وكان من شهر رمضان اما قصته
 فقال لا هو يوم وقعت له اجمع ما رواه قتيبة الا عسى قال قال
 رسول الله من صوم سنة ايام العيد راياما التشرية واليوم
 الذي يشك فيه من شهر رمضان وغيره من الاحاديث في
 الجواب انها محمولة على النهي عن الصوم بنية رمضان او
 الشك لا بنية الا من شعبان فذل كلمة وكلام ابن الجنييد

ويشحن

وشحن المصيد وعلي بن بابويه على ان يوم الشك اسم ليوم الشك
 من شعبان مطلقا وشحن المصيد المطلق يوم الشك عليه في صوم
 يوم حصول الشك فيه باعتقاده مري او اذ كره العلاء في
 المنتهى بقوله ويتج صيام يوم الشك من شعبان اجم
 له في الحلال بنية من شعبان ولا يكره صومه سواء كان
 مانع من الروية كالغيم وشبهه او لم يكن هناك مانع وقا
 المصنف انما يجب مع الشك في حلال المانع الصحيح وارتفاع
 الموانع ويكره مع الصحيح وارتفاع الموانع الا ان كان صامها
 قبله وبه قال الشافعي والاوزاعي وقال احمدان كانت
 محسنة كره صومه وان كانت معجمة يجب صومها بان
 ورزى ذلك ابن عمر وقال الحسن وابن سيرين ان صام الاما
 صاموا وان انظر انظروا وهو مروي عن احمد وقال ابو حنيفة
 وقال مالك وشيخنا قولنا لما رواه الجمهور عن علي بن ابي
 اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان
 ورووه عن عائشة والي مزيه ورووه عن عائشة ان من
 صام غيره من ايام رمضان من شهر رمضان فقالوا لا
 ان كان من شهر رمضان فهو يوم رفقوا به وان كان غير
 فهو غير لما مضى من الايام وعن بشر النبال عن ابي عبد الله

قال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم فان لم يكن من شعبان كان
تلقوا وان كان من رمضان فهو يوم رقت له من الكاهل
قال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم
قال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم
من رمضان ولا في يوم محرم به من شعبان فلا يكون صوم
كما كانت عادته يصامه ولان الاحتياط يقتضي الصوم فلا
يعبر الكراهية ولا في يوم محرم به من شعبان فكان كغيره
من ايام الحج الشاذلي بما رواه عن ابن القاسم ان النبي صلى
صيام ستة ايام اليوم الذي يشكر فيه رمضان ويوم الفطر
ويوم الاغني واما يوم التزيق وعن ابن القاسم قال من صام
يوم الشكر فقد عطي الله القسم وعن ابن القاسم قال لا
تقدموا هلال رمضان يوم ولا يومين الا ان يوافق صوما
كان يصوم احدهم روى ابن القاسم ان النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن القاسم قال قال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم
تسعة عشر يوما فان كانت متباعدة فاجمع صائما وان
كانت متقاربة وشهرته ولم يترسها فاجمع مفطرا وعن
ابن القاسم بن عمر قال قلت لابي عبد الله جعلت عن نفسي
الا اصوم حتى يلوم القائم فقال لا تصم في العز ولا العبد

وأيام

وأيام التزيق ولا يوم الذي يشكر فيه عن ابن القاسم قال
قال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم عن يوم الشكر فقال ابن القاسم
وأيام التزيق واليوم الذي يشكر فيه من شهر رمضان الحج
ابن القاسم رواه ابن عمر قال قال رسول الله انما الشهر تسعة
وعشرون يوما فلا تصوموا حتى يروى الهلال ولا يفطر حتى
تقوى فان غم عليكم فاقدروا الدرع والنفق والنفق كافي
قوله ابن عمر من قدر عليه رزقه والنفق ان يجعل لشعبان
تسعة وعشرون يوما وفعل ابن عمر ذلك كان يصوم مع الغيم
المنايع ويفطر مع ما هو والواوي وكان يجعل تفسيرا ولا في
شكر احد طريق الشهر ما يظهر فيه انه من غير رمضان
فوجب الصوم كالعرف الاخر ولان الاحتياط يقتضي الصوم
واجب ابن القاسم يقول النبي الصوم يوم تصومون والفطر
يوم يفطرون والا يجي يوم يصحون وقيل ان معناه ان يصوم
والفطر مع الجماعة ومعهظ الناس الامام والحواشي اليها
الذات على التي منصرفه الى الصوم بنية انه من شهر رمضان
لانها ظاهر من غير رمضان واعتقاد الله منه فيجوز ان
فعله على هذا الوجه تبين ويقع الفعل باعتبار فتح الورا
فما كان منه باعنه والحق في العبارات يراعى الفضا

ترويه

ويؤيده ما رواه الشيخ عن محمد بن شهاب الزهري قال سمعت علي
ابن الحسين يقول يوم الشك من اعيامهم ونفيها عنه لربنا ان
الانسان على الله من شعبان ونفيها عن ان يصوم على شهر
رمضان وهو لم ير الهلال بحيث اجز على الوجوب معار
عباده الحجازي بسنده عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صوموا لرؤيته واضروا للرؤية فان عم عليكم فعدوا شعبان
ثلثين ثم صوموا وان عم عليكم فعدوا الثلثين ثم افطروا ولا
الاصل بقا شعبان فلا سئل عنه بالشك ولهذا الاجل
الذين المعلق شهر رمضان ولا الطلاق للعالم بعينه وما
الكره جمع الصحيح عنه بما ذكرناه من الاله له في روي
ان الذي كان يصل شعبان برب رمضان وهو عام ويجوز
التقدم الصوم على العاجل فنقري الاطوار على الصوم الزا
كما حمل رواية ابي هريرة عن النبي قال اذا كان النصف من
شعبان فاستكوا من القيام حتى يكون رمضان احتج
ابن شيرين ورد على الظاهر اذا لم يدرى من خفاء الهلال
من جماعة كثيرة وخفاء عن واحد والآخرين لا يعلو
فروع الاول لو نوى انه من رمضان كان حراما ولو نوى
لخرج من رمضان لما بيناه من ان النبي يدرى على الفساد

خبر

لحدث علي بن الحسين في ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله
في يوم الشك من صام قضاؤه وان كان كذا ليدبر من ايام على
الله من رمضان ويؤيده عليه قوله وان كان كذا ليدبر من ايام على
هو للثنية ولو نوى الله من شعبان نوى بان الله من رمضان
عنه كذا في صوم التري غير منهي عنه فكان حراما عن الواحد لان
رمضان لا يقع فيه غيره ونية الوجوب ساقطه للمعركة كذا في
في قبل الزوال ولما ذكرنا من العايد الخامس ذكر في صوم من
الشك عن فرض على لغيره سواء وان ذلك صوم عاده صوم
او لا وسواء صام قبله او لا ولا يكره له ذلك وقال بعض الشافعية
يكره له وهو خطأ لأنه اذا جاز لان يصوم من طوعا لم يكره
يوم عاده صوم او تقدم صوم عليه في الفرض او في الوقت الذي
نهي عن الصلوة فيه على ان يمنع كراهية صوم من غير ان يكره
ثبت هذا لوصامه بطوعا من غير سبب فعندنا انه مني والقي
ح وعند المفيد انه يكره على المتقدم وذكر عند الشافعي فهل يصح
ام لا قال بعض الشافعية لا يصح لكون الغرض به القرينة وهي لا
تصل بذلك وفيه نظر والله المذكور في بيان هذه المسئلة
يجب القيام يوم الشك من شعبان والخبر ما قال في كلامه
على ان يوم الشك اسم ليوم الثلثين مطلقا وان من هذا الشافعي

الكراهية لا يجوز ما ذكره صاحب التتبع عند قول المصنف وبها
 يوم الاثنين من شعبان بنية برب ولو اتفق من رمضان
 ولو صام بنية الواجب لا يجزي وكذا لو روى بنية يوم الثلاثاء
 من شعبان ويسمى يوم الشك لا يجوز صوم من أقسام تلك
 القول ان يصام بنية التذنب وهو سابع وعليه عمل الاصحاب
 للقول فان ظهر ان من رمضان اجزى الا ان رمضان لا يقع فيه
 غيره الثاني ان يصام بنية الواجب اي من شهر رمضان وقد
 حرم فلوصام كذلك ظهر ان من رمضان هل يجوز ولا
 الحن والابن الجنيدي حرمه واحياه الشيخ في الخلاف والمحقق الا
 لانه يشتمل على وجه قبح وهو جعل باليسر واجب واجبا الا ان
 انه لا يعلم وجوبه وكما اشتمل على وجه قبح فهو مني عنه والمضي
 في العبادات يدل على البطالة كما صرح في الاصول الثالث
 ان يصام على التزويد بمعنى ان كان من رمضان فلو جوزه
 وان كان من شعبان فلندينه قال الشيخ في المبسوط والتمهات
 وابن هرق والعلامة في مختلف جري وقال الشيخ في ما في كتبه
 وابن ادريس المصنف لا يجزي وهو الحق يدل كلامه صريحا على
 ان يوم الشك اسم ليوم الاثنين من شعبان مطلقا ولو صح
 على عوي الاجماع في المسئلة وما ذكره صاحب المهر في هذا

ام قال لا يجوز
 في التزويد والرضي
 انما يابى والحق لا يجزى

المقام

المقام اقوله عني تزويد البنية ان ينوي الصوم نوا ذنبا فينا
 مسائل الاول يجب صيام هذا اليوم يعني يوم الشك بنية شعبان
 ويحرم بنية رمضان الى اخر ما قال قول كلامه صريحا على ان يوم
 اسم ليوم الاثنين من شعبان مطلقا وان من بنية موافق للجب
 المتفق عليه وما ذكره الشيخ في الدرر من عند ذكر اقسام الصوم
 والمتفق صوم جميع الايام الا ما ذكره ويتاكد وجب وشعبان
 الروايات في صوم يوم الشك والاشهر استجاب خلافه للفتا
 الامع مانع الروية والمحقق صوم العيدين والتشريق ويؤ
 الشك بنية رمضان ولو نواه واجبا عن غيره لم يحرم فذلك كلام
 على ان يوم الشك اسم ليوم الاثنين من شعبان سواء كان
 مانع الروية ام لا وما ذكره الشهاب الثاني في شرح المعجم بقوله
 يحرم صوم العيدين واليام التشريق ويوم الشك الذي وهو
 الاثنين من شعبان اذا تحرفت الناس من روية الهلال انما
 به من رويته بقوله بنية الفرض المعهود وهو رمضان
 ان ظهر كونه منه للمضي بالونوله واجبا عن غيره كالقضاء
 لم يحرم وامام بنية الفل احب ان ظهر كونه من رمضان وكذا كل
 واجب متعين فعمل بنية التذنب مع عدم علمه فاقا لله في الدرر
 ولو روى بنية يوم الشك بل يوم الاثنين مطلقا بغير الوجوب

٥١

كان من رمضان والندوب ان لا يكون فقولا ان اقربها الاجزاء
 اول كلامه على ان يوم الشك اسم ليوم الثاني من شعبان مطلقا
 ان كانت السماء متغيرة وصحبه لكن اذا تحركت السماء من روية الهلال
 او شهر من روية بقوله فناد قولهم يوم اليوم الثاني من
 نسبة الى يوم الشك لاحتمال ان لا يحدث الناس بالروية
 ولم يشر بها احدا واقول بعد ههنا من كلام اكثر الفقهاء ان
 يوم الشك اسم ليوم الثاني من شعبان مطلقا لا يحسن هذا
 التخصيص وبعد ظهور ان المراد بالشك ههنا الاحتمال والتحيز
 ودلالة قوله ولو روي بنية اه على حصول الشك في وقوعه
 لحديث الناس وشهادة احدهما وجوب كونين رمضان فيصير
 عدم كون يوم شك على اعتقاده لا يحسن هذا التخصيص ايضا ودل
 قوله نوحيا على وقوع الاجتماع على استنباط صوم يوم الشك فيه
 النقل وان لم يجمع قبله وما ذكره ايضا في شرحه للشرائع فقد
 المعنى ويوجب صوم يوم الثاني من شعبان بنية الندوب
 من ذلك على خلاف المصلحة حيث يكون صوم مع الصلوات لم
 يكن صايما قبله حتى انتهى النبي عن صومه وقدم بين العابد
 ذلك المعنى بان المراد بمنع صومه بنية رمضان فالاصح استصحاب
 صومه مطلقا فالصديق محتم وان تكن من شعبان كان تطوعا

وان ذكر

وان تكن من شعبان رمضان فيوم وقعت له واعلم ان موضع الخلاف
 انما هو مع تحقق كون شكرا مطلق ليوم الثاني ولا يتحقق كون
 شكرا الجمع فيكون ذلك رويان شكرا فلا يتعلق بحكم
 من كراهة صومه ولا استحبابه على الوجه الوارد في كلامه
 على ان يوم الشك اسم ليوم الثاني من شعبان مطلقا سواء
 كانت السماء متغيرة او متغيرا لان المعنى عن الصوم واقع
 بلغضا يوم الشك ويبان بين العابد بين الله واقع بلغضا في
 الشك وقول الصادق ايضا واقع بلغضا يوم الشك وذلك كلامه
 في غير محل النزاع على ان استحبابا صوم هذا اليوم على انه يوم
 من ايام السنة او يوم من ايام شعبان مجمع عليه والخلاف في
 استحبابه على انه يوم فيه الشك وعلى ان هذه المصلحة ان
 صومه بالقيود الذي ذكره على انه يوم فيه شك وكذا الفضل
 يوم الشك لا يشك في استحبابه صومه على بنية انه من شعبان
 يوشا من ايامنا استحباب صوم هذا اليوم اذا يؤتى من يوم من
 ايام شعبان روي انه يوم فيه شك مجمع عليه للطائفة بما
 فكيف كان تكليف الافاضل انظار الناس ونسجعه من صومه
 ندبا على انه من شعبان موافقا للشرعية المطهرة وما ذكره ابن

ادريون في السرار بقوله لا افضل ان يصوم الانسان يوم
على ان من شعبان قال قاتل البسه بعرفه لك ان كان من شعبان
فعد وقوله اجزاه عنه ولم يكن عليه قضاء وان لم يصوم
عليه شيء ولا يصوم له ان تصوم ذلك اليوم على انه من شعبان
لك ان يصوم وهو شاك فيه لا ينوي به صيام يوم من رمضان
فان صام على هذا الوجه ثم انكشف له ان كان من شعبان
يعينه وكان عليه القضاء لا ينفي عنه والنبي يترك على فساد
المعني عنه وقابل على ما ذكرناه من عبادات فقهاء الجاهل
ذكره صاحب كتاب العز في فقه الشافعي ويوم الشك في
الثلاثين من شعبان لا يصوم عن رمضان قال صلى الله عليه
واله فان هم عليه فالحكماء من موثقي شعبان ثلثين ولا يتقبلوا
رمضان بصوم يوم من شعبان وعن احمد رواية ان كان
معصية كره صومه والاوجب صومه من رمضان ويحرم صومه
من القضاء والنذر والكفارة وكذا ان وافق ومرو في
المنطوق فلا كراهية روي انه قال لا يستقبلوا الشهر
يومين الا ان يوافق ذلك صيانا يصوم احده في وجهه يكره
صومه من الفرض ولا يجوز ان يصام فيه المنطوق الذي
ارسله لما روي انه قال من صام اليوم الذي يشك

في

في فقد عطي بالقسم وقال لك ابو جعفر لا كراهية فيه بل
يقع هذا الصوم فيه وجهان كالوجهين في الصلوة في الاوقات
المكروهه والاظهرهما المنع وان اطبق الغم ليلة الاثنين من
شعبان فليس يوم شك وكذا ان كانت السماء معصية ولم
يرو الهلال ولا تقدر رؤيته وان وقع في السنة الثانية
راى ولم يقل عدل لرايته او قال عدل ولنا لا ثبت الهلال
يقول واحدا وقال غيره من النوبة والعبد والاضاق وفي
وجهه اذا كانت السماء معصية ولم ير الهلال فهو يوم شك
على الاطلاق وفي وجهه اذا شهد بصبي او امرأة او عبد لم يكن يوم
الشك لان قولهم يبرئ ظنا والشك تردد فلا ترجح وقال
موضع اخر منه وقوله وعلى ليلة صوم الدهر منون فلا يطلق
معني ما اظهره النبي وصوم الدهر ليس لك ويطلق بمعنى
المنسوب وفي كلامه ما ينافي فيه ايضا فان بعضهم اطلق
القول بان يكون لما روي انه من صيام الدهر وقال الاكثر
ان خفف منه حتى لا تقويت حتى يكرهه والا فلا وقوله
الا فطار يوم العبدن وايام التثريب ليس المقصود منه حقيقة
الاستقرار فان الا فطار هذه الايام يخرج الموجد من ان يكون
صوم الدهر كله والشرط لا يرفع الشرط وانما اذا ان صوم

ما سوى هذه الأيام من الدهر سنون وما ذكره صاحب كتاب
 الأوزار في فقه الشافعي لا يقع صوم يوم الشك من رمضان
 يقع من نذر أو قضا أو كفارة أو غيره فلا كراهية له يوم
 بل لا يبعد في يوم الشك هو الثلث من شعبان إذا وقع في
 السن الناس ان يراي الهلال البارد ولم يشهد به عدل
 قال من من السنه او العبد او الفسق ان اراياه واذا لم
 تحرك به احد فليس بشك بل هو من شعبان بهتسا سواء كان
 السماء مهيبة او متغير ولو كانت على السماء قطرة حبات
 ان من الهلال من حالها وان يحق قهرها ولم يكن برؤيته
 لم يكن شكاً فلا كلام مما روي على ان يوم الشك اسم ليوم
 الثلثين من شعبان مطلقا سواء كانت السماء مهيبة او
 لكن اذا وقع في السن الناس ان يراي الهلال لم يثبت و
 اطلاق الغيم ووجوده غير مطبوع ودخل في إطلاق اسم يوم
 الشك وذلك ايضا على ان مذهب الشافعي الكراهية لا قال
 وافق ورده في التطوع فلا كراهية وقوله لا يجوز ان يصام
 فيه التطوع الذي لا سبيل له وقوله ويجرم صوم بلا سبيل
 على حصة صوم بينة انه يوم من ايام السنة وان يوم من ايام
 شعبان لا تحكم باستيجاب صوم الدهر واستثنائه منه صوم

المرن

العديد واما يوم الشك ولو كان صوم يوم الشك حراما فلهذا لا يتنا
 منه كما استثناه بالبراد حصة الصوم منطوقا كما لا يمتنع
 وبذلك لا يمتنع وينوشك اوج لا يشهد في حرمته نقلناه من
 الشيخ في المبسوط بهذه العبارة ولا يجوز له ان يصوم ذلك اليوم
 على ان من شهر رمضان ولا ان يصوم وهو شك في لا يمتنع
 به صيام من يوم شعبان فان صام على هذا الوجه لم يكتف
 له ان كان من شهر رمضان لم يخرج عنه وكان عليه القضا
 ونقلنا من ابن ادريس في السير ان يرافقه وحل كلام فقهاء الجمهور
 على المذهب الموافق لهذا اوله واصوبه من جملة على هب
 الخالف للاجماع وكيف يجمع فقهاء ان يقولوا امره بعبادة
 الكراهية على ان يقول يمكن ان يكون المراد من هذه العبارة
 ايضا الكراهية قال صاحب الكفاية في شرح الهداية في فقه
 الجمهور في هذا المقام الكراهية هنا بصورة العمى ولا يبعد
 يكون المراد بقوله ولا يجوز ان يصام في التطوع الذي لا
 سبيل له لا يجزي عن رمضان وكما ان الامايت عملون
 لا يجوز له ان لا يجزي كما قال صاحب كتاب الغزير قل
 عبارة المنقول ان النوي ليلة الثلثين من شعبان ان يصوم
 غدا من رمضان وهو لا يعتد بكونه من رمضان نظر ان



ترد ويصح فقال الصوم عن رمضان ولما كان منه والوا
 افطر او تطوع لم يقع صومه عن رمضان اذ ابان احسنه لا
 لم يصح على انه فرض بل صام على الشك وقال ابو حنيفة ولم يكره
 كما اذا قال هذا ذكره سالي الغايث ان كان سالما والا فهو تطوع
 فان يجوز له ابان سالما لكن هناك الاصل سلامه المال و
 هي من الاموال بقا شعبان وان لم يزد واليه بل حرم فكذلك
 والخرج من لا يفتقر كون اليوم من رمضان فهو فيه وجده
 فقال انه يجوز له ابان سالما وللوا يجزي ومذكوره صاحب شريح
 الوقيل في فقه الحنفى بقوله وان اهل ليلة شرب بصيام غيرها
 وان غفر ليل شرب اي ليلة الثلاثاء من شعبان او صام الا
 ولو صام ولو لم يكره ويقع عنه في الاصح اي عن الواجب الغد
 في الاصح وقيل يقع تطوعا لان غيره منى عنه فلا يتأدى به
 الواجب ان لم يظهر رمضان بنية والا فنه اي عن رمضان
 فان صوم رمضان يتأدى بنية ولو لم يكره والتفصيل في اجماعا وان
 وافق صوم العادة والا يصوم الخواص كالمفتى والقاضي ونظر
 غيرهم بعد الرضا والاصوم لو نوى ان كان الغد من رمضان
 فانما صام عنه والا فلا وكره لو نوى ان كان الغد من رمضان
 فانما صام عنه والا فصح ولجب الاخر والا فصح نفلا اي نحو

يعتقد

ان كان

ان كان الغد من رمضان فانما صام عنه والا فصح نفلا فان
 رمضان كان له لوجود مطلق المبدأ والا فصح نفلا فان
 قال انه من واجب فيم قال والا فصح نفلا وانما ذكره صاحب
 الكفاية في شرح الهداية في فقه الحنفى بقوله والثالث ان
 ينوي التطوع وهو غير مكروه وهو قوله لا يصام اليوم الذي
 يشك فيه من رمضان الا تطوعا وما روي لا يعارض بقوله
 من صام يوم الشك ففقد عصى بالقسم لان هذا في حق
 النبي عن القرض وعن التطوع وما روي ما عتري ابا خره
 التطوع لانه اشك من النبي كان اولى فذلك كله ما على
 ان يوم الشك اسم ليوم الاثنين من شعبان مطلقا سواء
 كان محييا او متغيرا وان هذه الحنفى عزم كراه صوم بغيره
 وكراه صوم بواجب اخر وما ذكره صاحب كتاب فقه الحنفى
 من ان يجب صوم رمضان برويته لللال فان لم يروه مع
 اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا فان حاله ذلك
 غير او قري ليلة الثلاثاء وجب صوم بنية رمضان في
 الروايات وهي اختيار علماء اصحابنا والثانية لا تروى الا
 بغير صوم والثالث الناس يبيع الامام فان صام صاموا
 في موضع اخر منه واذا نوى ليلة الشك ان كان غدا من

رمضان فهو من رمضان فان لم يكن صومهم فهو نفل له ^{منه}
 حتى يقطع بارزاً صاعاً من رمضان وعنه ان يخرج من ذلك ^{مضان}
 وذكر في مواضع اخرى يكره له الوصال بالصوم واستقبال ^{مضان}
 باليوم واليومين ويكره ان يركب باليوم والصوم يصح على ^{مضان}
 حبل ويكره ان يركب يوم السبت ويوم النوروز
 ويوم المهرجان ويوم المشك بالصوم الا ان يوافق عادة له
 فذل كلامه على طلاق يوم المشك على يوم الاثنين في صورة
 الصحو وعلى كراهه صومه وعدم اجرائه من رمضان على الحج
 من اقواله ^{مضان} وجوب صومه بينه رمضان في صورة الغيم على
 الاصح عنده فتأمل في عبارة الفقهاء موافقاً على الفأف
 انظر ان احداً الى ان يوم الشك عبارة عن يوم الاثنين من ^{شعبان}
 اذا لم يكن السماء مصححة وانه لا يطلق على يوم الاثنين من ^{شعبان}
 اذا كانت السماء مصححة فليكن يصح انظار يوم الثلاثاء ^{شعبان}
 رمضان سنة خمس وعشرين والف ولا امر بالافطار لمقلد
 والعوام بمكان ان الاحاديث واردة في الحث والامر على
 صوم يوم الشك عبارة عن يوم الاثنين من شعبان اذا لم
 يكن السماء مصححة وليله الثلاثاء كانت السماء مصححة وقد
 كان من الناس جمع يدعون الفم والهلل ليلة الثلاثاء

عنه

بحديث الثامن الروي وكثيراً حتى ان نفل البنية من المنزلة الى ^{العص}
 بعض من العمل المشهور الروي عنه في يوم الثلاثاء قبل الفجر
 والجمع من الغد الى ما قبله كانت السماء مستقيمة في تلك الليلة
 باصفرها من وجهها وبانوارها من اهل اصفرها من الذين يطلبون ^{الهلل}
 وقد ظهر من الجارية فقهاء ان من ذهب الامامية استحبوا
 صوم يوم الشك وهو يوم الاثنين من شعبان مطلقاً
 غير مقيدين بشي على انه من شعبان واستدل عليه ^{كثيراً}
 فقهاءنا باجتماع الطائفة وطريقه الاحتياط والاهتمام بما
 الدين والاخبار الواردة عن اعتناءهم بان صوم سحبي ^{مطلوب}
 الصوم الامر في كل صورة النزاع فيه وبانه يوم محكوم به
 شعبان فلا يكون صومه كما لو كانت عادته صيامه وبانه يوم
 محكوم به من شعبان فكان كثير من ايامه بان هذا الجمع
 عليه وليس محالاً للنزاع على النزاع صومه على انه يوم شك
 فيه وعلى اعتقاد ان في فضله بخصوصه كصوم يوم الخميس
 ويوم الغدير والايام التي في صومها فضيلة فريداً على فضيلة
 صيام سائر الايام فقال اكثر فقهاءنا في كتبهم حتى شيخنا
 المقلد في المقتنى وراس تصنيفه في الفقه على استحبابه هذا
 الوجه في يوم الاثنين مطلقاً والكثير لا يلام تأمله على مطالعهم

وظاهر كلام المفيد في الرسالة وظاهر كلام فقهاءنا المتأخرين دال
على ان من جهابذة كراهة صوم على ان يوم يشك فيه في صوم
القول انه لا شك في صح وظاهر كلام من المفيد المنقول في
 المختصر ان من جهة عدم الاستحباب على ان يوم يشك فيه في صوم
 عدم المانع من اعتقاده انه لا شك في صحه او عدم الاستحباب على ان يوم
من الايام او يوم من شعبان وقوله فيجب التمسك بالاعتقاده
 عليه وظن ان الحق مع الأكثر ركون الشك الى عدم هذا اليوم ولا
 ينافي اذ الله يرسل الهمال كما ينالهم من الشك في بعض النواضع
 في بعضها قوي واذا كانت الفضيلة والثواب موقوفين الشك
 فيكون الفضيلة في صورة ضعف الشك اقل من الفضيلة في
 صورة شدة ولا ينبغي عدم الشك في صورة حتى يعدم الفضيلة
 والمفيد حكم بعدم حصول الشك واذا لم يكن الشك حاصلا
 فيصير صوم على ان يوم يشك فيه وفيه فضيلة مخصوصة لشعبان
 وحراما فصلا ان يكون مكرها ويمكن ان يحل من جهة المفيد
 على الرأية في هذه الصورة احتياطاً لرمضان لان الشك
 عليه للاحتياط مرفعه عليه لعدم الاحتياط كما قال المحقق في
المعتبران صوم يوم الشك على انه من شعبان مستحب ويكره
 لو نرى مع ذلك الاحتياط لرمضان الا ان المحقق يقول

بالرأية

بالرأية احتياطاً لرمضان ومك مطلق والمفيد يقول بما في صورة
 عدم شك باعتقاده وقوله شاعري وهو حجة فيه بكرهه
 احتياطاً لرمضان كما علم من كلام الشيخ في الخلاف وقد
 تلخص الخلاف ولا يخفى ان دعوى الاجماع من قدامنا ففيها
 شل شيخ الطائفة وسيد المرتضى رحمه الله على استحباب
 يوم الشك صريحاً ودعوى الاجماع بضم من دعوى اكثر المتأخرين
 عليه تلويحاً بل صريحاً وتصرح شيخ المفيد المقتصر على استحباب
 والمبا لغرض فضيلة يومه عقله على تحقيق الشك الثاني في
 شرحه للشرائع وعلى ان مراد المفيد من الكراهة كراهة
 على ان يوم فيه شك وفيه فضيلة مخصوصة او صوم احتياطاً
 لرمضان وجيند فلا يكون دعواه الاجماع في الغالب
 المفيد الا يجب ان يقال بتحقيق الاجماع بعد انقراض
 مخالفة فتأمل وظاهر ايضا ان من جهة اجراء عن صوم رمضان
 ولو نرى انه من شعبان نبدأ لان صوم شهر غير مسمى عنه
 فكان مجزئاً عن الواجب لان رمضان لا يقع فيه غير يومه
 الوجوب سابقاً للعذر كما في الشيء وللحاجث وان
 من جهة جرمه صوم بنية انه من رمضان لا يشتمل على
 وجه فصح وهو جعل ما ليس بواجب واجبا اذ الفرض انه

لم يعلم وجوبه وكلما اشتغل على وجهه فيه فهو مضمي عنه و
 النفي في العادة بتلزم الفساد ولا يخاف في غيرهما عكس
 وقام لك في كذا من الفقهاء المنسوب الى هذه المسئلة اسمع
 الاحاديث الواردة الدالة على استحباب صوم يوم الشك و
 الفضيلة فيه ما ورد من الاحاديث الدالة على استحباب صوم
 يوم الشك والفضل فيه ما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ
 الحداد في الكافي في الصحيح عن زكريا بن ادم عن الكاهلي
 قال سألت ابا عبد الله عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان
 قال ان اصوم يومين شعبان احب الي ان من افطر يوما من
 رمضان وما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ الحداد في الكافي
 الصحيح عن سعيد بن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله عن يوم
 الذي يشك فيه كان من شهر رمضان افاضت قال وهو يوم
 وقعت له الحديث كما يدل على استحبابه يدل على اجزائه وقد
 وجوب القضاء وما رواه الصدوق في الفقيه انه سئل اسير
 عليه السلام عن اليوم المشكوك فيه فقال لئن اصوم يوما
 من شعبان احب الي من ان افطر من شهر رمضان وهذا
 الحديث يعينه مروي عن ابي المؤمنين من طرق الجمهور و
 يمكن ان يحكم عليه بان يستفيض وما رواه الشيخ في التمهيد

وذكر

في الحسن عن محمد بن حكيم قال سألت ابا الحسن عن اليوم الذي
 يشك فيه فان الناس يزعمون ان من صام غيره من ايام يوم
 شهر رمضان فقال كذا وان كان من شهر رمضان فهو يوم
 وان كان من غيره فهو غيره ولا يضي من القيام وهذا الحديث يدل على
 في الاستبصار والكافي في غيرهما في الطريق وهذا الحديث يدل على
 الاجزاء وما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ الحداد في الكافي
 في الموقوع عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله قال سألت عن يوم
 يوم المشكوك فيه فقال من شعبان كان تطوعا وان كان
 شهر رمضان صوم فعت له قال الصدوق في الفقيه سأل
 شيئا سأل ابا عبد الله عن صوم يوم الشك الى الحديث و
 الحديث يدل على الاجزاء وما رواه الشيخ في التمهيد و
 الاستبصار وشيخ الحداد في الكافي في الموقوع عن سماعة قال
 سألت عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري هو
 شعبان او من شهر رمضان فصام فكان من شهر رمضان
 قال هو يوم وفعله لا قضاء عليه هذا الحديث يدل على ان يوم
 المشكوك من شعبان مطلقا يوم شك اذا اريد هو من شعبان
 او من شهر رمضان ويدل على الاجزاء او عدم وجوب القضاء
 وما رواه الشيخ في الكتابين عن الزهري قال سمعت علي بن

الذين علموا انهم يقولون يوم الشك انما يصيامون فيه ما عدا
 انهم انما يصومون الايام على انهم من شعبان وفيما عدا
 يصومون على انهم من شهر رمضان وهو الذي هو الحلال في الحديث
 كما يدل على استحباب صومه على انه من شعبان يدل على ان
 من المومنين من صوم في الاحاديث المنع من صومه على انه من
 شهر رمضان وهو ما رواه الشيخ في الكافي وشيخ المحدثين
 في الكافي في الموقن عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 يوما وهو لا يدري من شهر رمضان هو ام من غيره فقال هو من
 انه كان من شهر رمضان فقال بعض الناس عندهما لا يعتد به
 فقال لي بل يعتد به قالوا احببت وانتم لا تدري من شهر رمضان
 هذا من غيره فقال لي يا معتد به فاما هو شيئا وقال الله تعالى
 يصام يوم الشك من شعبان ولا يصوم من شهر رمضان الا من
 نبي ان يفرد الانسان للصيام في يوم الشك وانما ينوي من اللذان
 انه يصوم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزا عنه
 بفضل الله عز وجل اربعاً وسبع على عباده ولو اذ لك لكانك
 الناس من الحديث انهم يدل على ان يوم الشك يوم اربعين
 من شهر رمضان هو ام من غيره وهو يوم الاثنين من
 شعبان مطلقا اذ الذي هو الحلال يدل انهم على صومه

رمضان

رمضان وجوبا ويدل على ان المراد من النبي في الاحاديث عن صوم
 المنع من صوم وجوبا على انهم من رمضان ويدل على انهم اذا نوي
 نداء على انهم من شعبان وعدم وجوب القضاء ويدل على ان المراد
 من النبي بالفرق للصيام في يوم الشك الذي يفرد الصيام به على
 سبيل الوجوب بين الناس وسائر الناس يجوزون اكله ولا يفرد هذا
 اليوم بالصوم بين ايام شعبان وما رواه الصدوق في الفقيه عن
 عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعت الرضا
 يقول الصوم للروية والفطر للروية وليس من صام قبل الروية
 للروية وفطر قبل الروية للروية قال قلت لابي ان رسول الله لما
 تولى من صوم يوم الشك فقال الحسن بن علي عن ابيه قال
 قال امير المؤمنين الحسن اصوم يوما من شعبان احب الي من ان
 افطر يوما من شهر رمضان هذا الحديث كما يدل على استحباب صوم
 يوم الشك يدل على حرمه صوم وجبا على انهم من شهر رمضان وما
 رواه الشيخ للحديث في الكافي الحسن بن علي عن ابيه عن ابي
 عبد عن معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله الرجل يصوم اليوم
 الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك فقال هو شيئا وقوله
 هذا الحديث يدل على الاجزاء ايها وما رواه الشيخ في التمهيد في
 الصحيح عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن قال كنت جالسا عند اخي

الي

يوم من شعبان فلم يره ما فاتوه بما يده فقال الذين كان ذلك
بعدهم طقت اجعلت فذلك صحت اليوم فقال لي ولهم طقت جاء
عن ابي عبد الله في اليوم الذي يشك فيه انه قال يوم وقولنا
الذين يرون ان ذلك اذا كان لا يعلم اليوم من شعبان ام من
فصام الرجل فكان من شهر رمضان كان يوما وقولنا ما ليس هو ولا
شبهه فقلت انظر الان فقال لا فقلت واذا قلت وكذلك في النوافل
ان انظر الان فقال لا بعد الظهر فقلت وكذلك في النوافل
في ان انظر بعد الظهر فقال نعم هذا الحديث يدل على حصول الشك في
يوم الاثنين مع الشبهة وفي الشبهة والحديث بعد في العلة
مشعر يوم الشبهة بالنسبة الى العلة ولا شك ان يحوت النافل
بالرواية ولما روي بالرواية شبهه وان كانت السماء مهيبة
خلاف في اطلاق يوم الشك عليه في صورة حصول شك في ذلك
الحديث على اطلاق يوم الشك عليه في صورة العي واليتم
على عدم اطلاق يوم الشك عليه في صورة عدم الشبهة لانه في
حصول الشك في عدم عدم الشبهة لا اطلاق يوم الشك عليه في
ذلك اليتم على ان المراد من الشك هنا الشبهة والاحتمال لا استيوا
الطرفين ويدل اليتم على استيوا الصوم وعدم كراهية في يوم
مطلقا مع الشبهة وغيره كاهو جمع عليه وفضيلة واستيوا به

لكن

توكيد اعطيا في يوم الاثنين اذا كان يشك في تحريمه اياه الشبهة
الثاني في تحريمه النوافل ان الخلاف في صورة حصول الشك في
ايه على اجزائه وعدم وجوب القضاء وما رواه شيخنا المفيد في
المقنع عن سعدان بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال
اذا اهل هلال رجب فعد تسعة وخمسين يوما ثم صم هذا
الحديث يدل على انه يوم الاثنين من طلقا وما رواه
المفيد ايضاً في المقنع عن ابي الصليب عبد السلام بن صالح قال كثر
على بن موسى الرضا عن ابيه عن جده عليه السلام قال قال رسول الله
من صام يوم الشك قرار ايديته كذا فصام الف يوم من ايام
الآخر مما روي ان الشك كل ايام الدنيا وما رواه شيخنا المفيد ايضاً
في المقنع عن ابي جابر عن زيد بن علي بن الحسين عن ابيه عن علي
ابن ابي طالب عليم السلام قال قال رسول الله صوموا سر الله قالوا
يا رسول الله وما سر الله قال يوم الشك هذا ان يكونان يدلان
حصول حال الفضيلة في صوم وما رواه شيخنا المفيد ايضاً في المقنع
عن محمد بن سنان قال سالت ابا الحسن الرضا عن يوم الشك فقال
ان كان يصوم فصح وما رواه عن شعيب العفري قال سالت
ابا عبد الله عن رجل صام في اليوم الذي يشك فيه فوجده من شهر
فقال يوم وقعد الله لهذا الحديث ايضاً يدل على الاجزاء وما رواه

الشيخ في التذريب والاستبصار عن محمد بن يعقوب عن ^{عن}
 ابي ابيان عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن محمد بن
 بن ابي خالد بن ربيعة عن ابي عبد الله قال اذا امتنع هلال رمضان
 تسعة وعشرين يوما وصوم مستثنى وهذا الحديث في الكافي
 ايضا مذكور بهذا الطريق ويدل على استحباب صوم يوم الاثنين
 مطلقا واما رواية الشيخ في التذريب وشيخ الحديث في الكافي في
 الصلوات في الفقيه عن زهري عن علي بن الحسن في حق
 طولي في بيان وجوب الصوم واما الصوم لحرام فصوم يوم القطر
 ويوم الاخي يثنيه ايام التثنية وصوم يوم الثلثة الشك امرنا
 وفيما نعلم امرنا ان يصوم مع صيام شعبان وفيما نعلم ان يفرق
 الرجل بصيام غيره يوم الذي يشك في اناس فقلت جعلت في
 فان لم يكن صام من شعبان شيئا كيف يصنع قال ينوي ليلة
 الشك ان يصام من شعبان فان كان من شهر رمضان اجتنابه
 وان كان من شعبان لم يصنع فقلت وكيف يجزي صوم يقطع عن
 فريضة فقال لو ان رجلا صام يوما من شهر رمضان تطوعا و
 هو لا يدري ولا يعلم ان من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك اجزا
 لانه انما وقع على اليوم بعينه وصوم الوصال حرام و
 صوم النذر المعصية حرام وصوم الصمت حرام وصوم الدهر حرام

ان قالوا هذا الحديث استحبابه وصوم يوم الشك على ان يصام
 شعبان سواء اتصل بصيام شعبان او انفرد به فهو صوم واجب
 بنية من رمضان ولا شك في وجوبه على هذا الرجل سواء
 اتصل بصيام شعبان او انفرد به فاما قوله امرنا ان يصوم مع
 شعبان وفيما نعلم ان يفرق الرجل قلنا المراد بقوله وفيما نعلم
 ان يفرق الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه اناس ان يفرق
 الرجل من الناس بصومه على ان من شهر رمضان ويثنيه في الشك
 ويجوز ان انطأ ولا يجوز ان يصوم لا ان يفرق بصومه من صام
 شعبان وان كان قد انزل من صوم كذلك لا يجوز ان يظهر من قوله
 في الخبر الحديث ينوي ليلة الشك ان يصام من شعبان في جواب
 قول التايل فان لم يكن صام من شعبان شيئا كيف يصنع وهو
 يشك في اناس قريبه على قولنا ورواية الشيخ في التذريب يقول
 عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن الرجل
 يلهو من شهر رمضان ويجهل لا ينهه غيره ان يصوم قال اذا لم
 يشك فيه فليصم والا فليصم مع الناس ارضه قوله على قلنا المراد
 من قوله امرنا ان يصوم مع صيام شعبان ان يصوم نذرا على انه
 من شعبان او كصيام شعبان والحديث الذي نقلناه في قولنا
 المروي عن سماعة عن ابي عبد الله والحديث الذي نقلناه عن

فأجابني بغير أن يرضى
من شعبي أن

فيمن شرب ماء في ذلك الحارث اضرب يده رات في غير يوم
 الا الذي ولا يوجد في شرب الرجل تأجيل في الكفاية
 فيكون ما جرى في ذلك من الاخبار التي مضت في يوم يوم
 فلو وجد هذا الذي في يوم من اليوم على الزمان رمضان
 والله كان حارسا على الزمان شعبان واول شعبان يكون
 قول من شرب ماء في حديث كلام متعابلا نعم في حديث
 الاغني عن الصوم والذي فيكون الحارث فهو على الغنى على
 الذين شربوا رمضان والحديث الاول مطلق على المقيّد وتدل
 على ان المواردين الصوم الغنى في يوم الواجب فيه الزمن
 القويين المنضم ذكره الروي عن الزهري عن علي بن الحسين
 والحديث المتقدم ذكره الروي عن سماع عن ابي عبد الله
 الحديث المتقدم ذكره عن عبد العظيم النخعي عن سمعان بن سعيد
 القضاء ولا يخفى ان لا يمكن حمل النفي المذكور في هذه الاحاديث
 على الكراهة لانه ممنوع من صيام ايام منى والحج وصوم حجة ايامها
 حرام بالاتفاق فلا بد من حمل الثاني ايضا على يومه ولا يخفى
 استعمال اللفظ على من يستعمل واحدا والاخبار الدالة على
 نهي الصوم في يوم الشك واجبا على من شربه ظان كثير مثل
 قوله الشيخ في التهذيب والاستبصار عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله

قال سالت ابا عبد الله عن رجل من بني النضير قال سمعت ابا عبد الله يقول
من شعبان فقال لا تصوم الا اثنى عشره فان شهر رجب اخر ما قضاه
الوجه الاول ان الصوم في يوم الشك في صوم النعم مستحب
ولا خلاف فيما بين الصوم المنوط على الروية وهو صوم الواجب
الرمضان وما رواه ابي في الحديث من استوفى من حارة قال سالت
ابا عبد الله عن رجل من بني النضير قال سمعت ابا عبد الله يقول
شعبان فقال لا تصوم الا اثنى عشره فان شهر رجب اخر ما قضاه
فأقضى له ولا اربته وسط النهار فقام صومه الى الليل فظان
مراته النبي صلى الله عليه وسلم من رمضان والامم الى ان تمام على النعم
وقال الشيخ هنا يعني بقوله ام صومه الى الليل على النعم شعبان
ذلك ان يروي من رمضان وما رواه ابي في الحديث في الضعيف
من علي بن محمد القاسبي قال كنت السداني بالمدينة عن اليوم
الذي يشك فيه من شهر رمضان ان هذا يصام ام لا فكنت
السعي لا يدخل فيه الشك هم للروية وافتقر للروية وظان المراد
بالصوم المنوط على الروية هو الواجب بينه وبين رمضان
وما رواه الشيخ في التمهيد في الضعيف من الخالد الرازي
قال انما لا يجزئ في يوم يشك فيه من رمضان فلا امانك
بوضوئه وهو ما قل نحن يريد ان سأل فقال ادبر الغداة

اذا كان شهر رمضان ولم يحكم فيه فلا تصوموا ثم قال ان شي
الي على بن الحسين عن علي بن رسول الله لما كان في طريقه قال
الحسين ان من الايام التي فيها شهر رمضان فصرنا الروية
واظهر الروية فاذا حفي الشهر فاعو القعدة الشعبان ثلثين
وصوموا الواحد وثلاثين وقال بعده الواحد واثنان وثلاثه
براحه واثنان وثلاثه وروي ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
كذا في شهر رجب او قال علي صمنا مع رسول الله تسعة وعشرين
ولم يقضه ورواه اما قال علي بن الحسن في رمضان يوم من
غرة شهر رجب فليس عمن بانيه ولا في القرآن في هذا
الحديث على ان المراد من الصوم المسمى بالصوم الواجب
بعضه كونه وما رواه الشيخ في التمهيد في الضعيف عن علي
بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد عن محمد بن الفضل قال سالت
ابا الحسن الرضا عن المهرم الذي يشك فيه لا يري هو من
شهر رمضان او من شعبان فقال من شهر رمضان شهر من
الشهر يصوم ما يجب الشهر من الواجب والاحتياط فصلى
للروية والظاهر للروية ولا يجزئ ان يتقربا من رمضان يوم
ولا يجزئ ان المراد بالتقرب يوم يصوم رمضان لان الصوم المنوط
على الروية هو الصوم الواجب بينه وبين رمضان وذلك التقرب بما

على الشيء ان ياتي قبل وقته وشعبان وقت النطق فلا
 عن شعبان لم يأت بالشئ قبل وقته فلم ياتي صوم يوم منته
 رمضان قبل الرواية لا صوم منته رمضان ويمكن ان يحمل
 على تقديم الصوم على العاجل لقوي الا فطار على الصوم انما
 كما حل العلاء في المنتهى الرواية للرواية من طلق الجوهري
 اليه من ان النبي قال لا تقربوا هلا من رمضان يوم ولا يومين
 وتاخر رواية فيهم من النبي قال اذا كان النصف من شعبان
 فاسكروا عن الصيام حتى يكون رمضان وقوله لا يعين قوله
 عليه لان الظاهر الذي التزمه وادواه الشيخ في التمسك
 في الصحيح عن ابي علي بن الراسد قال كتب الي ابي الحسن العكر
 كتابا ارجعه يوم الثلث ليلة بقيت من شعبان وفيه في
 سنة اثنين وثلاثين ومائتين وكان يوم الاربعاء يوم شك
 صام اهل بغداد يوم الخميس واخبروني انهم راوا الهلال ليلة
 الخميس ولما الا بعد الشفق بزمان طويل قالوا اعتقدت ان
 الصوم يوم الخميس وان الشك كان عندنا بعد يوم الاربعاء
 قال فكتب الي ابي الحسن الله توفيقا فذكرت ايضا ما قال في وقته
 بعد ذلك فالتفت اليه كتب اليه فقال الي اولها كتب اليك انما
 صمت الخميس ولا تصوم الا بالرواية ولا شك ان الصوم المنوط

على الرواية هو صوم الواجب منته رمضان وما رواه الشيخ في
 الحديث عن محمد بن عيسى قال كتب اليه ابو عبد الله عن ابي بصير
 انما رواه عن ابي الحسن في شهر رمضان فلا يرواه وراى انما لم يأت
 فيما عداه ففعل الناس ويقطرونهم ويقولون يوم من شعبان فلما
 يروي في ذلك الليلة بعينها بعض ما يروى في رواية الا انما في الحديث
 يامولاي ما قال الحسن انما في هذا الباب حتى يخرج الفرض على
 فيكون صومهم خلاصا وصومنا وفطرهم خلاصا فطارا فوقع لا
 تصول من الشك افضل لرواية وهم لرواية ولا يخفى ان الصوم
 المنوط على الرواية هو الصوم الواجب منته رمضان وهذا الحديث
 كما يدل على ان الصوم للمخبر في يوم الشك في صورة الصوم
 الواجب على طاعة الله من رمضان يدل على الطلاق في الشك
 على يوم الاثنين في صورة الصوم وعدم الرواية فطارا فوقع
 السؤال ويدل على ان المراد بالشك هنا عدم الرواية مع احتمال
 لا قال الشك علينا ولا يخفى ان المراد بعدم الرواية مع طلبة
 وما رواه في الفقيه ان افطرت في شهر رمضان اجدت
 من ان اصوم يومين من شعبان ان يومين شهر رمضان ولا
 يخفى ان الصوم بدانية شعبان لا يند في شهر رمضان
 بل الصوم بدانية رمضان يند في شهر رمضان وما

رواه الشيخ في التمهيد في الموثوق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
انه قال في كتاب علي بن ابي حمزة في الصوم والنية والائات والشك
والظن فان خفي عليكم فاقموا الشهر الاقل ثلثين ولا يخفى انه
على اناط الصوم بالنية والنوع عن الصوم بالشك والظن و
الصوم المطلوب بالنية صوم الواجب بنية ان من رمضان و
بنية ان من رمضان في صورة الشك غميا وبقول على حصول
الشك بخفاء الهلال وبقول على ان في صورة الشك والتحليل
الحكم يكون من شعبان ولا يخفى في استحباب الصوم في ايام
شعبان والا حاديت للشك على اناط الصوم بالنية وبنية
ميون النية كثيرة ولا يخفى ان المواد الصوم عن ان من رمضان
ومما سئل على وجوب القضاء وعدم الاجر انما رواه
الشيخ في الكتابين في الصحيح عن الحسين بن سعيد عن محمد بن
ابي عمير عن هشام بن سالم وابي ايوب عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان
فقال غير قضاء وان كان كذلك وما رواه ايضا في الصحيح
عن ابي غالب التميمي عن احمد بن محمد عن عبد الله بن احمد
عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع
قال في يوم الشك من صام قضاء وان كان كذلك واجاب

عنه

عنه الشيخ بان المراد بهما الخبرين صام يوم الشك ولا يصح
ان من شعبان بل نوى ان من شهر رمضان فانه متى كان الا
على ما ذكرناه يكون قد صام ما لا يخفى له من صوم في نية القضاء
والشك اجابت في صيانه على ان من شعبان ومن خالفها كان
عليه القضاء واستدل به العلامة في المختلف على عدم الاجر
اذا صام بنية ان من رمضان بقول ان هذا الصوم من
شعبان بنية ان من رمضان فهو المطلوب وان وقع بنية ان
من شعبان فهو متروك العمل به اجماعا وحديثا على ما
يجوز الاحتياط عليه في من ابطال بالكلية ولا فرق نقل التفسير
في هذا المطلب على وجهين الاول لا واجبه الغلظة
في التمسك بالنية من صام على ان من رمضان وبقوله عليه
قوله وان كان كذلك لان النية انما هو للنية وانما
الشيخ ايضا في الاستبصار رحمه الله على النية انما هو في الصحيح
بعض العامة فاعلم الصوم هذين الحديثين وهو عدم الاجر
وجوب القضاء لانهما فن مطلبنا بل هو مسئلة اخرى
لان مطلبنا استحباب الصوم بنية ان من شعبان و
يمكن ان يجب ح اذا ظهر كونه من رمضان القضاء ولم
يكن مجزيا ولا بدلا على المنة والكراهية اصلا على انه معك

ان المواد الصوم بيته الواجب كما قال الشيخ والعلة لا سيما
 في الحديث الاول لأن الله تعالى فضله من رمضان بالصوم
 لا في بالشك وقد ذكرنا احاديث كثيرة مستورا عليها اذا
 على الجزاء صوم يوم الشك من رمضان وعدم وجوب القضاء
 بضمها مخرج في اجزائه اذا نوى بها على انه من شعبان
 وبعضها مطلق فلا بد ان يحمل هذه في الاحاديث الدالة
 على عدم الاجراء ووجوب القضاء على صورة ان ينوي على انه
 من شهر رمضان للحج بين الاحاديث ومنها ما يدل على
 التعميم عن الصوم في صورة الصحيح والموافق في صورة
 التعميم منه ما رواه الشيخ في التمهيد والاستصحاب
 الحديثين في الكافي عن مروان بن حارجه قال قال ابو عبد الله
 عن شعبان تسعة وعشرين يوما فان كانت تسع فاما
 صح ما عاوان كان مقبولا وبصورة ولا يشك في ان
 مفسرا وما رواه الشيخ في التمهيد ايضا عن مروان بن حارجه
 عن الربيع بن ولاد عن ابو عبد الله قال اذا رايت في
 شعبان فغرتا وعشرين ليلة فان أصبحت فله يوم
 نعم وان غمت نعم وقال الشيخ المواد فاصبح صائما على
 من شعبان فان اتفق ان يكون ذلك من شهر رمضان

نوم

فيوم بقوله وان كان من شعبان فقد قطع بوجوبه وان كان
 سكوت الشيخ عن الشك الثاني المذكور في الحديث بناء على حكم
 بطرح الحديث في الحكم الثاني لا بد من ترك العمل اجماعا ولو
 روى الاحاديث الكثيرة المعتمدة عليها الدالة على استحباب
 يوم الاثنين من شعبان مطلقا اذا لم ير الهلال كما ذكرنا
 ولا يخفى ان يمكن ان يكون المراد من قوله اصبح صائما او
 من قوله فقم الصيام على ان يوم الشك فيه وفيه فضيل
 يوم الشك والتاكيد بخصوصه ويكون المراد من قوله
 فان أصبحت فلم تره فلا تقم في الصوم بهذا العنوان واستحب
 بعنوان آخر والاحاديث الواردة على ان اطلق صوم القرآن
 من رمضان على الرواية الكثيرة وفيها قول ولا تقم الا ان
 براه والمواد عن الصوم الواجب بيته رمضان واستحب ان
 على انه من شعبان في جميع الصور اجماعا باقتنائنا وفي
 صورة التعميم والشك اجماعا اجماعا ويكون المراد من قوله
 فاصبح مفسرا فلا تقم بمن العنوان بقريته المقابلة
 لا شافاه بين قوله اصبح مفسرا او وقع الصوم في اذكار
 المواد لا تقم بعنوان خاص كما قال المحقق في المعتمد اي
 اصبح مفسرا في يوم الشك لا اعتقاد انه من شعبان فاما

الدالة

ان من رضاه فان كان قبل الزوال الجرد بنية وصام واجزاء ادا
 يكن افساد صومه وان ذلك بعد الزوال اسك بقية نهاره عليه
 قضاء الايضاح الثاني لا يجزيه ان لا يمكن ان يكون فعل واحد
 بالشخص ولما وجد ما معا وثار به ومن يبا عنه وان كان له
 جهات متكثرة وجنات متعده ويمكن الانه كذا بين هن
 للحيات والحيثيات من الطرفين فذهب اليها هذا الامامية
 وجهه التكليف والزيته والحال وهو مروي عن مالك وهو
 اختيار غير الذين الوان يذهبوا الى ان الصلوة في الدار
 المغصوبه غير واجبة ولا صحيحة ولا يسقط بها الفرض ولا اعتد
 وقاتفهم على ذلك القاضي ابو بكر الزاوي لا انه قال يسقط
 الفرض بمجرد الان الغزالي وجها هذا الاشاعرة يجوز لنا ان
 الامور التي بالموصوفات الاحكام نفس افعال المكلفين وانما
 والجنات والاعتبارات اسباب الجنات وتجهز او منشا لتعلق
 الامور والتميز بها والمكلف يسير بسبب تباين الفعل فكل
 بسبب تباين الفعل ثوابا للمامور به والواجب في الصلوة
 الاعمال المخصوصة الشخصية وصفاته للعنده سببها
 وتعلق الامور بها والمتميز عنه والحرام في اكل السكر هو فعله
 واسكان سبب لجهته وتعلق الفهي به ولا شك ان المامور

بمطلوب التحصيل هو المطلوب المعرفي لا به وجوده وان المهي
 به مطلوب الال فمطلوب انما هي من التي عنه عليه وعلى اجزائها
 في شيء واحد ان كان من جهتين لا يجوز وجود شيء واحد من حيث
 ان له جهتين ولا يقول عاقل وايضا اذا كان لفعل واحد الشخص
 جهة حسنة وجهة قبيحة فلا يفي ان يجوز سؤال المكلف من الاشياء
 الامر ان فعل هذا الموجود الشخصي الذي لجهتين ام لا اذا
 سال فما ان يجب ويقول فعل ولا تفعل معا او يقول فعل
 فقط او يقول لا تفعل الشق الاول باطل بدعي لان الواحد
 الشخص وان كان لجهات متكثرة وجنات متعده فهو واحد
 بوجود واحد وجود واحد من حيث الوجود فكيف يمكن الحكم
 العالم العادل ان يامر بفار شخص وجهتين واعوامه معافاة
 بذا يقول فعل ويقول لا تفعل نظرا انه لا يجمع الوجوب
 في الموجود الشخصي وان كان للجهات هو المأمور به كيف يمكن
 الحكم بجهة العبادة المهي من ربه وصلى مشروطا بالقرينة
 الاخلاص وليس في الفعل الذي يكون مهيما ولو بوجهه في
 واخلاصا اذا امكن القائل والافتكاك من هذه الجهة وانما
 المامور به مطلوب التحصيل فيلزم ان لا يكون في فعله ربح
 اصلا فكيف يفتح ان يكون مهيما بوجهه ولا شك ان الحكم ان كل

واحد من احكام الخطة مفاد للفرز واجماع الضدين في محل
 واحد بالشخص فمتنع وان علمنا بالحيثيين من غير ان يجمع الخ
 مع الكراهية والندب مع الكراهية في محل واحد فلا بد للمقام
 بمعنى العبادة المذكورة من تاويل في معنى الكراهية حتى لا يانم
 اجماع الضدين فاقول لا يخفى ان في العبادات الواجبة في
 المسح لمراتب في التفضيل والكمال وتفاوت في كثرة ثواب
 وفي محجب الانواع والاشياء وقد يطلق على افضل واكمل
 افراد العبادة الواجبة انه مستحب بمعنى انه اكمل افرادها وفيه
 ثواب كثير يدل عليه الاحاديث الدالة على ان المسح الواجب
 في الوضوء ومسمى المسح على ان مسحه بقدر ثلث اصابع مسح
 لا يشك في انه اذا مسح بقدر ثلث اصابع دفعة واحدة يكنى
 هذا المسح فردا من افراد الواجب وصار للمسح ممثلا ناشأ
 بهذا الفرد وكان المسح ابتداء بالمسح اوضح فيكون استحقاقه
 بمعنى انه اكمل وافضل افراد الواجبة وان فيه كثرة ثواب للبيت
 في المسمى المسح والاطلاق المستحب على افضل افراد الواجب يعني
 كثرة الثواب كثيرا فيطلق على ادون افراده انه مكروه بمعنى انه
 ادون افراده وفيه ثواب قليل يقرب منه المطلق المستحب على
 اكمل افرادها وقد بين في كتب الاصول انه قد يطلق للكره

بمعنى

بمعنى تركه الاول لا يخفى ان ترك الفرد الاكمل والانيان بالفرد
 دون ترك الاول لا ينافي بين هذا المعنى وكونه مبدلة لكونه
 يمكن ان يكون وجود الفرد الادون واجبا بالنسبة الى غيره في نفسه
 ويرجعها بالنسبة الى الفرد الافضل ويدل على ما قلناه ما ذكره
 الشهيد الثاني في شروحه للمشايع عند قول المصنف والمنسوبة من
 الصوم فلا يفتق وتناكصام ايام السنة بقوله لا يخفى ان
 بياام السنة غير الواجبة نعم والمحرم لا يستحق اجماع الواجب
 العيني مع الندب كذلك وكذا التحريم ويدخل فيما كرهه صلى الله
 يمكن اجماع المكروه من العبادة والمنسوب فانهم لا يريدون
 بالمكروه محضا ما كان تركه اجماع من فعله كما هو المراد من المكروه
 ويقولون ان العبادة لا يكون الا واجبة فضلا عن ان
 يكون مرجحة لكونها قربة فلا بد فيها من الرجحان وانما
 يريدون بالمكروه فيما كان مرجوحا بالاضافة الى غيره
 وان كان في نفسه واجبا ويعبر عنه بخلاف الاول هو
 اصطلاح خاص فعلى هذا يمكن ما عتده للواحد الذي
 وينعقد نكره وشاب عليه وما ذكره المحقق الشيخ على
 شرحه للمشايع ايضا في هذا المقام ويستثنى من صيام ايام
 السنة الصوم الواجب على المختلفين اعتدادا وكذا المحرم ذو

فصام

المكروه فانه لا يرد به هنا المرجوح في نفسه لا متناع ذلك في
 العبادة لا تمايزية فلا بد فيها من الرجحان وانما المراد بخله
 الاولى فهو المرجوح بالاضافة الى غيره وان كان راجحاً في نفسه
 ولهذا يعتقد انه لا يقال انصار الاحكام ح زائد على خسة
 ولان الاستحباب والكراهة التي يتعاملون بها ليسا بمعنى
 المصطلح المعروف ولا يخفى انهما حكمان لا تدرى لفظاً
 الدال على طلب وصوفيهما لا نناقول لفظاً المتشمل على
 الاستحباب بهذا المعنى مفيد لكثرة ثواب محله والخش عليه
 وانه افضل افراد الواجب ولا يتلزم ان يكون حكماً بركاً
 زائداً على وجوب محله كالحظائبات المشتملة على التاكيد في
 العبادة المستحبة فانما لا يتلزم ان يكون حكماً برأسه
 سواء الاستحباب بل يفيد التاكيد في الاستحباب كذا المظان
 المشتمل على الكراهية بهذا المعنى مفيد لقله ثواب محله والخش
 على الاتيان بافضل الافراد ولا يتلزم ان يكون حكماً
 برأسه بل يكون محله هذا الاستحباب والكراهية من
 افراد الواجب ويتفاوت مراتبه بحسب كثرة الثواب
 وقلته وليتوفاً استحباب كراهة بمعنى المصطلح المذكور
 هو حكم من احكام الخمسة وقد وجد الاستحباب و

الكراهة

الكراهة للمعنى للغير في افراد العبادة المستحبة بالاعتناء بالصلوة
 والصوم للمعنى في الاماكن والافعال الشريفة كالاعتناء بالصلوة
 المستحبة في الاوقات والاماكن للمكروهة ويطلق الكراهة بهذا
 المعنى على افرادها لكن حوت العبادة باطلاق لفظ التاكيد على
 افرادها فيقال انه يستعمل في لفظ الاستحباب لا يقال
 فحينئذ لا يكون كل فرد من افراد العبادة التي يكون ثوابها اقل
 من فرد آخر مكروهة كما ان الصلوة المفروضة في البيت بالنسبة الى
 الصلوة في المسجد لا تترك الاولى بل يلزم ان يكون ترك كل
 واحد من العبادة المندوبة مكروهة وهو يقال به احد الثنا عشر
 يمكن ان يكون اطلاق المكروه هنا مشروطاً بوجوب لفظ
 الشارع المشتمل على النهي عنه او كراهيته وادوية واذا
 تحقق في ما رده ذلك يحكم بكراهية النهي على ان لا يتم اطلاق
 المكروه هنا بهذا المعنى بل يطلق عليه بالمعنى الذي هو
 من احكام الخمسة الايضاح الثالث لا يخفى انه لو فرض اجتماع
 الكراهة التي هي من احكام الخمسة مع الوجوب او مع الندب
 في شيء واحد شقق من جهتين كما قاله الفاضل بصير المكلف
 ضيقاً يانه يستحق للشراب لان المفروض ايتانه على ان يعا
 بنية انه واجب او مندوب خالصاً لله تعالى في الشرب فيجب

هذا المعنى

عبد الفساد العادة والاعتان بالعبادة التي هي كذا ^{سبب}
 الاستحقاق الثواب كون مكنونها بوجه لا مانع لاستحقاق
 الثواب لان فعل المكروه جائز وليس فيه ثم وبعد حصول سبب
 الاستحقاق وعدم المانع يحصل الاستحقاق فيبقى ثواب
 ايضا الله تعالى والاولى انهم الظلم اذا كان المكلف بسبب لقيامه بفعل
 ثواب فيكون فعله اولى من تركه ولو تركه وان يكون في تركه
 ايضا ثواب من حيث ان ترك المكروه بوجه فيكون فعله وتركه
 متساويان لتعارض الاستحقاق والكرهية فالحكم بالاولوية
 تركه على فعله يكون ترجيحا بلا مرجح بل يمكن الحكم بالثواب
 في الفعل المستحب بوجه والاولوية فعله اذا كان استحياء بكونه
 ولا شك في كون استحباب صوم يوم الشك مؤكدا للوجوب
 الاحاديث الموقولة عليه الكليين في فضيلة صوم يوم الشك
 والخشية عليه فيكون فعلا اولى ولو سلم ان الكراهية انهم يقل
 الاكراهية والاقليته في الثواب على تركه بسبب الشدة والضعف
 في كراهيته كالا سبب ابعث فيه هنا ممنوع بل اصل الكراهية
 سلم فيكون مساويا لشدة الاستحقاق وبالميد فكيف حكم
 الفاضل بعدم ثوابه ولو تركه التارك **المسئلة الثالثة**
 فاقول قول الثوبين من المراه المرتبة اذا ثابت وسقوط الحسن

منه

ظفر

والضرب عما جمع عليه ولو قيل احد من المسلمين بوجوب الدين
 القريب وانما عدم سقوطه بعد توبته او قال الفاضل فيجب
 انما وان ثابت وادعي ان من هذا الشهيد الثالث في شرح
 الشرايع عدم سقوطه بوجوب ما اذا ثابت وانما ذكر **والا**
 عبارة الفقهاء رضوان الله عليهم حتى ظهر ان من جملة الجمع
 عليه سقوطه بالتوبة وثانيا الاحاديث الدالة على سقوطه فاسمع
 قال الشيخ رحمه في الخلاف المراه اذا ارتدت لا تسقط بل تجزى
 على الاسلام حتى يرجع او يموت في الحبس وبه قال ابو حنيفة
 اصحابه وقالوا ان لم يمت بدار الحرب سببت واسموت في
 عن علي عليه السلام انما يسقط وبه قال فانه وقال الشافعي انما
 ارتدت المراه قتلت مثل الرجل ان لم يرجع وبه قال ابو بكر
 ودوام علي بن ابي طالب كل من ارتدت فلو كان انتم وبه قال
 في النابعين الحسن البصري والزهري وفي الغنى اما لا والا
 ونراعي ما للثب بن سعد ولا يجوز بغيره واسموت في الدنيا
 الفرقه ولا بد من قوله صاحب النسخ في الخلاف المشكك قال الشيخ
 المراه اذا ارتدت بل يجب رجوعه على الاسلام حتى يرجع او
 يموت في الحبس وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال ان لم يمت
 بدار الحرب سببت واسموت وقال الشافعي اذا ارتدت قتلت

كالرجل ان لم يرجع فيه قال مالك بن النخعي والمجاهد والمجاهد قول
 الشيخ واستدل بالجماع الفقه واخبرهم وقال الشيخ رحمه الله
 رحمه الله تعالى في السير فاما المذنب على الاسلام فعليه ان كان
 مسلما ولد على فطره الاسلام فقد تابت امرأته في الحال ان قسم
 بين ورثته ووجبة تله من ميراثه يستتاب وان كان المرتد
 ممن قد اسلم عن كفره ارتد استتيب فان الى الاسلام كان العقد
 باسائمه وبين امرأته فان لم يرجع كان عليه القتل ولا قبل
 المرتدة بل تجلس وان كان قد ارتدت عن فطره الاسلام حتى
 ارتوت والزنيون من يظن الكفر ويظهر الايمان يقتل ولا قبل
 توبته على ما رواه احمد ابنا وابو عبيد الله وقال الشافعي الثاني
 في شرح الاعتزاز والمرأة لا يعمل وان كانت زنتها من فطره بل
 تجلس وانما وتضرب اوقات الصلوة بحسب ما يراه المذاهب في العمل
 في الحبس في اسوء الاعمال وتلبس اخن الثياب المتخذة للثوب
 ويطلع حب الطعام وهو ما غلط منه وخشن قال ابن الكثير
 ويحتمل في عاداتها فقد يكون الحبس حقيقة في عاداتها صالحة
 وبالعكس يفعل عباد ذلك الى ان تتوب وتقوم بصحة العمل
 عن عبد الله وغيره في المرتدة على من الاسلام قال لا
 يقتل فيستخدم خادمة شديدة وينع من الطعام والشراب

ما يملك

ما يملك نفسه او تلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوات وفي
 خبر اخر عند الامراء يستتاب فان تابت والا حقت السجدة
 واخرها ولا خوف فيما بين الفطرة والمليدة وقال العلامة
 القول على المرأة يستتاب وان ارتدت عن فطره فان تابت
 عما وان لم يتب لم يقتل وان كان فطره بل تجلس وانما وتضرب
 اوقات الصلوة فان تابت على فطره والا فعمل بها ذلك دائما
 وقال المحقق في الشرايع في كتاب النكاح ولو ارتدت احد الزوجين
 قبل الدخول وقع الفسخ في الحال وصفت المهر ان كان من المرأة
 ونصفه ان كان من الرجل ولو كان وقع بعد الدخول ففسخ
 الفسخ على انقضاء العدة من اتمها كان ولا يسقط شيء من المهر
 لاستقراره بالدخول وان كان الزوج والمولود على الفطرة فارتد
 الفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول لم يفسخ ولا قبل
 عونه وقال المحقق ايضا في النافع ولو ارتدت احد الزوجين قبل
 الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان بعد الدخول ففسخ على
 الا ان يكون الزوج مولودا على الفطرة فانه لا يقبل عونه
 وقال الشافعي في الدرر وسواها احكام المرتدة في باقي الفسخ
 او المال والولد والزوجية فالاولى وجوب القتل ان كان
 حلالا مولودا على الفطرة الاسلام وان اسلم على كفر ثم ارتد

لم يقتل باليتاب فان لم يثبت قبل المراءة لا يقتل مطلقا
 بل يضرب اوقات الصلوة ويؤام عليها بالجن حتى تنوب
 او يموت ولو حقت بداء الحرب قالوا في المشروطية سرق
 وقال الشنيد اثنا عشر في شروح الشرايع عند قول المصنف
 يقتل المراءة بالردة بل يجب ان نأول ان كان المولود على الفطرة
 ويضرب اوقات الصلوة اثنا عشر المرتبة اذا غلبت في وقتها
 من التوبة فلو مات قبلت منهما وان كان ارتدادها من
 عند الاصحاب للجهنم حتى من مجرب عن غير واحد من اصحابنا
 عن ابي جعفر في عبد الله عليه السلام في المرتبة ثاب
 تاب والاقول والمراءة اذا ارتدت استنبت فان تابت
 والا خلوت السجى وضيق عليها في حبسها او رايه عباد
 صديق عن ابي عبد الله قال لا يقتل في الجن الاولاد
 وعن عبد المراءة يرتد عن الاسلام والمراءة اذا ارتدت
 في جهنم حاد عن ابي عبد الله في المرتبة قال لا يقتل و
 يتخدم خدمه بشدة ويمنع الطعام والشراب الا ما يملك
 نفسه او يلبس من الثياب يضرب على الصلوة وليس في
 هذه الاخبار ما يقضي توبتها في الحالين والخبر الاول
 كما تضمن قبول توبتها بضمن قبول توبة المرتد المذكور

حله على المولى بوجهه فاما يمكن حمل الاخبار الدالة على حبسها
 وانما من غير تفصيل على الفطرة بيان مجمل ذلك جزمها من
 غير ان يقتل توبتها كما لا يقتل توبته وفي الخبر لو ماتت فاما
 لوجه قبول توبتها وسقوط ذلك عنها وان كانت عن
 وهو يشعر بخلافه في قبول توبتها اذا كانت فطرة وهو
 المناسب حال هذه المصنف من قول كلامه يشعر بان لا يحد
 في قبول توبتها وان كانت فطرة بعد طلبه الخلاف بل
 يشعر بوقوع الاجماع في لقول عند الاصحاب في كلام العلامة
 في الخبر لا يشعر بالخلاف بل يمكن ان يكون لتوبته الا
 محال بعد النظر الى الاحاديث والجمع بينهما ولا يخفى من
 الجمع الذي ذكره الاصحاب وتوهم في المسئلة بالنظر
 الى الاحاديث فاننا اذكر الاحاديث الواردة في الباب
 يظهر قوله ذلك فصار من الاحاديث الدالة على قبول
 توبة المرتد والمرتدة يقول مطلق ما رواه الشيخ في
 التمهيد والاستبصار وشيخ الحرثي في الكافي عن
 بن محبوب عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر في
 عبد الله في المرتبة ثاب فان تاب والاقول والمراءة اذا
 اذا ارتدت استنبت فان تابت ويرجعت والا خلوت

الشيخ ووضعت علمي في جسدك وادعك في شرح الشريعة
 هذا الحديث والظاهر ان يكون مقتضى على اصطلاح يتجمع مع دفع
 الحديث وما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ الحديث في الكافي عن
 فضيل بن يسار عن ابي عبد الله ان رجلا من المسلمين سعى في
 به اسير المؤمنين فاستناب فاني عليه فقبض على شعره ثم قال طوا
 عباد الله فوطي حتى مات وما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ
 الحديث في الكافي عن جميل بن دراج وغيره عن ابي عبد الله
 في رجل رجع عن الاسلام قال يثاب فان تاب الا قتل
 قبل الرجوع ما تقول ان تاب ثم رجع عن الاسلام قال لا يقتل ما
 يقول ان تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع فقال لا يسمع في هذا
 شيئا ولكن عندي بمنزلة الذي يقيم عليه الحديث ان
 لم يقتل بعد ذلك وما رواه الشيخ في التمهيد في شيخ الحديث
 في الكافي عن جابر عن ابي جعفر قال قال اسير المؤمنين برجل
 من سبيهم بعد الاسلام فقتلوا عليه فقال الامير المؤمنين
 ما يقول هؤلاء الشهود قال صدقوا وانا ارجع الى الاسلام
 فقال لما انك لو كنت الشهود لضربت عنقك وقد قلت
 منك فلا بعد ذلك ان رجعت لم اقبل منك رجوعا
 بعد وما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ الحديث في الكافي

يتاب

فمن صور

عن

عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال قال الامير المؤمنين
 المرتضى عزله امر ان لا يقاتلني حتى يبيت ثلثة ايام فان
 تاب والا قتل يوم الرابع وما رواه الشيخ في التمهيد عن الفضل
 بن يسار عن ابي عبد الله ان رجلا من المسلمين كانا الكوفة
 فاني رجل امير المؤمنين فقتلته وادعاه اهلها فقال
 له وحيك لعلي بعض من شرب عليك فارسل رجلا فظن انها
 وهاهنا اهلها لضم فاني بها فقال لهما ارجعا فاني اخذ
 لهما في الارض فانا محج نار انظرهما فاذا ما رواه الشيخ في
 التمهيد وشيخ الحديث في الكافي في الصحيح عن ابي عبد
 الله عن ابي عبد الله قال العبد اذا اتى بوالده ثم سرق ثم
 يقطع وهو اقل من مريد من الاسلام ولكن يدعى الى الرجوع
 الى الاسلام والرجوع الى الاسلام فان اتى ان يرجع الى
 مواله قطعت يده بالسيف ثم قتل ولو قتل اسير من غير لثمة
 وما رواه الشيخ في التمهيد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قال اذا ارتد الرجل عن الاسلام ثابت من امراته حايضتين
 المطلقين ثلثا ويعتد به كما يعتد بالمطلق فان رجع الى الاسلام
 وتاب قبل التراجع فهو مخاطب من الخطاب ولا علة عليه بامنه
 ويعيد منه لغيره وان مات او قتل قبل العتق اعتبرت منه

عدة المتوفى عنها زوجها في العدة ولا من ماتت ما
 وهو من دين من الاسلام وما رواه الشيخ في الكتابين عن
 بن حمزة عن المعبد الله قال المتوفى عنها زوجها ان ماتت
 فنزلت المرأة يستأجر ان ثابت والاحتج في الحين
 اضربها فقلت هذه الاحاديث على ان المتوفى الزكوي حتى
 والمتوفى المرأة يجرى الحبس والضرب بعد طلب التوبة منهما
 واستثنى ما يرون التفصيل على الفطري والمالي يقول
 مطلقا وان كان هذا الاحاديث وان كان اكثرها ضعفا
 لكن مؤيد بها اصل ولا يبعد التمسك بالاحاديث الضعيفة
 في اذراء الخرج لقوله اذراء الخرج بالشمات والاحاديث
 الواردة الدالة على عدم قبول التوبة من المتوفى مقصورة في
 المتوفى المذكور مثل ما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ الخليلي في
 الكافي في الحسن عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن المتوفى
 فقال من رغب عن الاسلام وكفر بما انزل الله على محمد صلى
 الله عليه وسلم فلا توب له وقدر يجب فله وثابت عنه امرأة
 ما تركه على طلقه ولم يزوجها ولا يزوجها على عدم قبول التوبة
 امرأة المتوفى والاحاديث الواردة الدالة على جواز الحبس
 والضرب على المرأة المتوفى برون فنزل بعد استماعنا من

التوبة

التوبة مثل ما رواه الشيخ في الكتابين في المتوفى عن حيات من ابراهيم
 عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال اذا تزوجت المرأة عن الاسلام
 لم يقتل ولكن تحبس ابراهيم ما رواه الشيخ في التمهيد في الصحيح
 عن حماد عن ابي عبد الله في المتوفى عن الاسلام قال لا يقتل
 ويخدم خدمة غيره ويمنع الطعام والشراب الا ما يملكه
 نفسها ان لم يكن من الثياب يضرب على الصلوة وما رواه الشيخ
 الكتابين في الصحيح عن حماد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال
 لا يخلو في السجن الا ثلثة الذين يمسك على الموت والمتوفى برون
 على الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل وما رواه الشيخ
 الحديث في الكافي عن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابنا
 عن حماد عن ابي عبد الله قال لا يخلو في السجن الا ثلثة الذين
 مثل للمرأة برون عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل
 مطلقا بالنسبة الى هذه الاحاديث لا معارضتها في حلالها
 على المعبد يسي ولا لانا الاحاديث المتقدمة على قول التوبة من
 المرأة المتوفى بلا معارضة معارض في الحكم على قبول التوبة
 مطلقا سواء كانت فطرية او لا ويحتاج في المتوفى المذكور الحسب
 الجمع بين الاحاديث المتعارضة فيجب قبول التوبة على عدم قبول
 توبة الفطري لا يرد الاحاديث الواردة على هذا التفصيل في

علي بن

الذكور دون الموثق مثل ما رواه الشيخ في الكتابين وشيخ
المحدثين في الكافي في الموثق عن حماد الساباطي قال سمعت ابا
عبد الله يقول كل مسلم بين يدين من الاسلام ومحمد
نبوته وكرمه وان رجع مباح لكل من سمع ذلك منه وامرته باسمه
منه يوم ارتد فلا يهره ويقسم بالعلو والبرية ويعتد امره في
الموت فيمنادى على الامام ان يقتله ولا يقتله ما رواه
في الكتب الثلاثة في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه الحسن
قال سألته عن مسلم يصلي في الصلاة ولا يشارك في نصرة ابي اسلم
ثم ارتد عن الاسلام قال يستأمن فان رجع والا فقتل وما رواه
الشيخ في التهذيب والاستبصار عن الحسن بن سعيد قال
خطب رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام
ثم كفر واشترك في خروج عن الاسلام هل يستأمن او يقتل ولا
يستأمن فكتب بخطه بقتل ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن
بن عيسى رفعه قال كتب عامل امير المؤمنين عليه السلام الى احد
قوما من المسلمين زنادقة وقوما من النصاري زنادقة فكتب
اليه لئلا كان من المسلمين ولعل على الفطرة ثم يزعمون فاحذر
عنقه ولا يستبدد ومن لم يولد منهم على الفطرة فاستبدد
فان تاب فاقرب عنه واما النصاري فاحذر من الر

وما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي الطاهر ان سبي باجنا قوما
كانوا يسكنون الامشاق وكانوا قوما يدعون في قريش
كانوا نصاري فاسلموا ثم رجعوا عن الاسلام فبعث امير المؤمنين
وعقل بن قيس النخعي فخرجنا فلما اتينا الى القوم جعل يبتسئ
امامه فقال اذا وضعت يدي على راسي فضعوا نفوسكم السلام
فانهم قتلوا ما انتم عليه فخرجت طائفة وقالوا نحن كنا نصارا
واسلمنا ونحن مسلمون لا نعلم ديننا غير ان ردتنا فخرج عليه
وقالت طائفة نحن كنا نصاري ثم اسلمنا ثم عرفنا انه لا يخرج من
الدين الذي كنا عليه فخرجنا اليه فدعاهم الى الاسلام فلبث
مراة فاجروا فوضع يده على راسه قال فقتلوا قاتليهم وسمى
ذواربهم الى اخر الحديث انتهى الاحاديث الواردة في هذا الباب
فتأمل اذ الذي يروى حديث واحد الى على التفرقة بين الفطرية
المليحة الموثقة ولما يكن الاحاديث في الموثقة متعارفة كما كيف
يمكن الحكم بالتفرقة في الموثقة وعدم قبول توبة الموثقة الفطرية
والحجب قولنا الفاضل ان ملهيب الشمس في ذلك في شرح
الشرائع واشعار قوله هناك انما تجنس الموثقة دائما على
تقدير امتناعها من التوبة فلما ثبت قبلت منها وان كان
ارتدادها عن فطرة عند الاحباب على نقل الامام على قول

توبة الموتى وان كانت فطرته ويطهر من كلامه وتحقيقه في شرح
 المعتزليين ان من ههنا وافق المذهب المشهور في دعوى
 اجماع الفرق والحقاب من شيخ الطائفة والشيخ محمد بن ادريس
 والشيخ الثاني حرمهم الله تعالى على قبول توبة المرتك وان
 كانت قطرية وعدم ظهور مخالف يكون مذهب الفاضل مخالفا
 لاجماع الفرق بل لاجماع المسلمين كما يظهر من عبارة الشيخ في
 الخلاف في التوبة كقوله الشيخ رحمه الله في من السائل الى الفقه
 لاجماع الامامية وجوب صلوة العيدين في زمان غيبة ولا
 خفاء في وقوع اجماع الامامية على عدم وجوب صلوة العيد
 في زمان غيبته الامام وافق الفاضل مخالفا ومخالفا لله تعالى
 سيما بوجوبهما في زمان الغيبة وصلى في العيدين بنية
 الوجوب اقتداء بامرهم بالخروج الى المصلح في خفاة راجلين وقال
 انها صلوة الوجوه ففعلوا وقلدوا في هذا الامر الخالف للاجماع
 فاسمع كلامهم الفقهاء حتى يظهر لك حقيقة الحال من تحقق الا
 جماع على خلاف ما ذهب اليه قال الشيخ في الخلاف سئل العبد
 في وجوب صلوة العيد وكذا جميع شرائط التوبة قال ابو
 حنيفة وقال شافعي الا برأى فيه شرائط المعز وهو المنفرد
 والمسافر والعبد اقامتهاد ليلتنا اجماع الفرق وايضا فاذا

الغيبه
 الغيبة

بشر

ثبت انما من وجب اعتبار العبد فيها الا ان كل من قال بذلك ان
 العبد وليس في هذه المسئلة حتى يتم بيقينك فيها ان الاحاديث
 الدالة على عدم وجوب صلوة العيدين حال عدم الامام ما رواه
 الشيخ في التمهيد في الصحيح عن زيارته عن ابي جعفر قال من
 يصل مع الامام في جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء
 عليه وهذا الحديث مذكور بعينه في الاستبصار وغيره في
 المتن وفيه فلا صلوة عليه ولا قضاء عليه مكان فلا صلوة
 ولا قضاء عليه وهذا قوله بان المراد من الاصلوة ليس
 صلوة الامام في بعض الاحاديث فلا صلوة عليه ويكون
 مفاده نفى الوجوب وما رواه الشيخ في الصحيح في الكنايين
 عن محمد بن مسلم عن ابيه عليهما السلام قال سالت عن الصلوة
 يوم الفطر قال لا شيء فقال ليس صلوة الامام وما رواه
 الشيخ في التمهيد وشيخ المحدثين في الكافي عن زيارته قال قال
 ابو جعفر ليس في يوم الفطر الا شيء اذن ولا اقامة انما
 طلوع الشمس اذا طلعت خرجوا وليس قبلها ولا بعدها صلوة
 ومن لم يصل مع امام في جماعة فلا صلوة له ولا قضاء عليه
 وما رواه الشيخ في الكنايين وشيخ المحدثين في الكافي عن محمد بن
 يحيى عن ابي جعفر قال لا صلوة يوم الفطر الا شيء الامام

وما رواه الشيخ في الكتابين والصدوق في الفقيه عن سماعة
 قال الصلاة في العيدين الا مع امام فان صليت وحدك فلا
 بأس وما رواه الشيخ في التمهيد والصدوق في الفقيه عن
 عن ابي عبد الله قال الصلاة في العيدين الا مع امام وان
 صليت وحدك فلا بأس وسألت عن الأكل قبل الزبح يوم
 العيد فقال نعم وان لم تأكل فلا بأس وما رواه الصدوق في
 الفقيه بقوله سئل الصادق عن صلاة الاضحية والقطر
 ليس صلاة الا مع امام وما رواه الشيخ في التمهيد عن سماعة
 عن ابي عبد الله قال قلت ليعقوب بن محمد قال اذا انقلب الراكب
 فاذا كنت في الارض ليس فيها امام فاصلي بجماعة فقال
 اذا اشعلت الشمس وقال لا بأس ان يعقل فيحرك ولا يصلي
 الا مع امام وما رواه الشيخ في التمهيد في الموقوف عن زيار
 عن احمد بن محمد قال انما صلاة العيدين على المقيم ولا صلوا الا مع
 امام وما رواه الصدوق في الفقيه بقوله روي زرارة عن
 عن ابي جعفر قال لا صلاة يوم الفطر الا مع امام وما
 رواه الصدوق في الفقيه بقوله روي جابر عن ابي جعفر انه
 قال صلاة العيدين ركعتان في الفطر الا اضحى ليس قبلها ولا
 شيء ولا يصلان الا مع امام في جماعة ومن لم يركب الا امام

بن جعفر

في جماعة فلا صلاة ولا قضاء عليه وما رواه الشيخ في الكتابين في الفقيه
 والصدوق في الفقيه عن زرارة قال ابو جعفر صلاة العيدين
 مع امام سنة وليس قبلها ولا بعدها صلاة ذلك اليوم الى الزوال
 وما رواه الشيخ في التمهيد عن زرارة عن ابي عبد الله قال صلاة
 العيدين مع الامام سنة وليس قبلها ولا بعدها صلاة ذلك
 اليوم الى الزوال فان فلتك الوتر في ليلة كفت بعد الزوال
 فامرني هذه الحديث وهي ثلثة عشرة بعضها صحيح واكثرها معتمد
 على ما به الظاهر على تحقيقه القبوله العيدين مع عدم
 وفي الحقيقة غير يمكن فلا بد من اضرارهم من احكامها و
 اضرار النجاة اولى من اضرار غيرهما لقولها الحقيقة لكن
 اضرار الوجوب واولو الحديثين الاخيرين بلان المراتب
 الستة فيهما الواجب المأخوذ وجوبه من السنة لا المحب
 او الطريقة والراب على سبيل الوجوب للمح بين الاحاديث
 وروى من الاحاديث الدالة على استحبابها اعم الامام
 مثل الاحاديث الثلاثة المنقولة من سماعة وما رواه
 الشيخ في الكتابين عن ابي عبد الله بن المعين قال حدثني بعض
 قال سألت ابا عبد الله عن صلاة الفطر الاضحية فقال صلها
 فكيف في جماعة وغير جماعة ولا تسبعا وخمسا وما رواه

في الكتابين والصحة وفي الفقيه عن عبد الله بن مسكان عن
 محمد بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في صلاة
 ولتطبع بما وجد ويصل وحده كما يصل في الجماعة وما رواه الشيخ
 في التمهيد في الصحيح عن ابن مسكان عن ابي عبد الله وهو في صلاة
 المنقطع من صلاة وقال في يوم العرفة يصح من غير امام في الارض
 يدعون الله عز وجل وما رواه الشيخ في الكتابين في سنة عجلية
 عن الطوسي قال قال ابو عبد الله عن الرجل يخرج الفطر او لا
 عليه صلاة وحده فقال نعم ولا في جماعة ولا في جماعة قالوا
 باجماعهم في صلاة العبد في زمان الغيبة ويصلونها
 متى كما قال القطب الرازي والشيخ محمد بن ادریس في
 من كلام العلامة في الحج والتمسك في الذكر والنيات
 والاربعين في الصديق والمقرر لقولها ولا لظاهر كلام
 ابي عقيل ابن بابويه عليه السلام بشر وعيتمها في زمان الغيبة
 لا فيل يحقق الاجماع المذكور لا يمكن ان يكون مرادها
 من في الصلاة حال عدم الامام بغيرها وجوبها لا استحبابها
 موافقا للمراد من الاحاديث ويعمل بخبرنا ويل الاحاديث في
 للاجماع وعارضا للجهان بنا ويلات البعثة فلم ياول
 كلام الفقهاء حتى لا يكون فتوهم ومنهم من قال للاجماع

وبالحج

وبالحج لعدم وجودها حال الغيبة كما يقتضاهما في التمهيد
 في الفاضل بوجودها حال الاجتماع لا يقال للمراد من لفظ الجماعة
 في الاحاديث المذكورة من يصلح لاقامة الجماعة وينبغي على هذا
 قوله في الصحيح عن ابي جعفر قال من لم يصل مع الامام في
 جماعة في يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه بل يصح له صلاة
 على المعصوم للاقتناع على الاكتفاء بنات الخاص لما شاور
 بعد اجماع علماءنا على توقف الوجوب على وجود المعصوم في كل
 لا استحباب في زمان الغيبة وعلى تسليم هذه الاحاديث على اجماع
 على ان المراد من الامام في هذه الاحاديث المعصوم ولا شك
 ان اجماعهم حجة وينبغي على ان المراد من الامام المعصوم ما
 سماعه عن ابي عبد الله قال قلت له متى يذبح قال اذا انقضت
 الامام فاذ انقضت في الارض ليس فيها امام فاصليهم ثم اذ
 اذا استعجلت الشمس قال لا بأس ان تصلي وحده صلاة مع
 امام وليس في حديثه من رويته على ان المراد من الامام
 يصل الجماعة لان صلاة العبد يجب وجود الامام المعصوم
 لا في صلاة بل في صفة من لم يصل مع الامام المعصوم في جماعة
 صلاة له فلا منافاة بين الاكتفاء بنات الخاص وبين كون المراد في
 الاحاديث الامام الاصل الذي يعلم من الشريعة المطهرة ان كل

خاتمة

يتوقف جواز اوجوبه على جود الامام والامام يصيبه كذا في هذا
وقوله هو قائم مقامه في هذا الامر جازا او لم يزل جازا
الوجه في حكمه هو الوجه في كون المراد من الامام الاتحاد
امام الجماعة ويلزم مع وجوب صلوة العبد عند حضور الجماعة
وان لم يكن الفقيه اماما وهذا يخالف للاجماع الذي في
المسألة الخامسة من المسائل الخالف للاجماع استصحاب عدم
وضع شيء موضع الحجر في صلوة العبد حتى يطأ الحسنة
على شرفها الف الحجة والسلم ووجه الحجة على سطح الارض وقدم
الفاضل فقلد برفع الطين الحسنة على موضع الحجر فيها قال
انه مقتضى الاخبار واول لا يخفى وتوقع اجماع جميع الطوائف على
جواز الحجر في جميع الصلوة على الارض انما كانت مباحة لا
يؤكد ولا يلبيح ولا يخفى ايضا ان المراد من الحجر على الارض هناك
الحجر على التراب ثم من ان يكون ذلك التراب فوق بساط او
سجادة اوله يكن باليحيى على سطح الارض لانه لا شك في جواز
الحجر على التربة الحسنة وفيها من لبناس التراب ان كانت
موضوعة على التراب كما هو متعارفين الامامية في جميع
الصلوات وهذا الجرد ليس من قبل الحجر على ما ثبت من
الارض بل هو من قبل الحجر على الارض بل على جواز الحجر

عجز

على جنب الارض فوق البساط قبل الشئ في النهاية ولا بأس ان
الاشياء كمن حصل على البساط في غير ما رواه الشيخ
وشئ الحديث من من من احد ما علمها السك فالك ان
يصل على التراب على التربة على ما رواه الشيخ فيكون في الموضع من الجلي
حتى على التربة حيث يجزى ما رواه الشيخ ايضا في الموضع من الجلي
قال في البصائر انه اذا في حجره طيات عليه فافترسها من حتى على
على الباطن شي وما رواه الشيخ الحديث في الكافي في الفصل
يسار ويزيد من غيره من احدهما قال لا بأس بالقيام على المصلي
المشعر والصوت اذا كان يجزى على الارض فاذ كان يجزى من
الارض فلا بأس بالقيام عليه والنجي عليه ولا يخفى ايضا ان فصله الحج
على الارض بهذا المعنى على الجرد على ما ثبت من الارض في جميع
الصلوات بل عليه ما رواه الشيخ في عن اسحق بن الفضل ان سئل
بما عبد الله من الحجر على الجرد البوارى فقال لا بأس ان يجزى
على الارض جازا فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يجزى
جهته من الارض فانما ذلك مكان رسول الله محمد وما رواه
باب في الفقيه قال الصادق الحج على الارض فريضة وعلى غير
سنة وقال ايضا الحج على الارض افضل لانه ابلغ في النواضع و
للمضوع لله تعالى وما رواه شيخ الحديث في الكافي عن محمد بن يحيى

بأسناده قال قال ابو عبد الله الجود على الارض فريضته على
الموتى منه وقال العلامة في المنتهى كتاب الصلوة الجود على
الارض افضل من الجود على النبات لان الخضوع هناك اعم ط
يخفى ايضاً ان الجود على الزينة الحسنة افضل من الجود على غيرها
من اجزاء التراب بل على ذلك ما رواه الصدوق في الفقيه
قال قال الصادق الجود على طين قبر الحسين منور الى الارض
التابع ومن كانت معه سبي من طين قبر الحسين كانت مسجداً وان
يكن يتبع بها وقال الشهيد في الدرر من اجمع الاصح على الارض
لجود صلوات الله على شرفها والجود عليها من افضل الاعمال
في معدود صوح الموصيات المذكورة اقول ان المروءة لا
والاقوال الواردة الدالة على استحباب الجود على الارض في صلوة
العبدين فالكيد الاستحباب الجود على جنس التراب بالنسبة
غيرها مما يجوز الصلوة عليه لا الجود على سطح الارض كما ان الجود
على الارض في سائر الصلوة ايضاً افضل من الجود على غيرها
ما ينبت من الارض الا ذلك كل واحد على قوله الشهيد الثاني
في شرح المشرع عند قول الحق في صلوة العبدين وسان
هذه الصلوة العبادية الاعلى والجود على الارض دون غيرها
مما يصح الجود عليه وقول الشيخ في المبسوط في كتاب صلوة

المقرب

العبد

العبدين ويصح ان يجود المصل على الارض فان صلى على غيرها ما
يجوز الجود عليه كما رواه في النهاية في تحصيل الصلوة
ولا يجوز الجود الا على الارض او ما انبثه الارض لا ما اكل
او ليس مع قولنا في باب صلوة العبدين ويصح ان لا يجوز
الاصح الارض فيقوله من الحارث العلامة على استحياء الجود
على الارض في صلوة العبدين ان المراد استحياءه وانفسه
بالنسبة الى سائر ما يجوز الجود عليه ما ثبت من الارض
استحباب الجود على سطح الارض وافضل منه بالنسبة الى موضع
قبر الحسين موضع الجود في ما رواه الشيخ الطائفي في التمهيد
وشيخ الحداد في الكافي في الصحيح من معوية قال الندوة
العبدين فقال لا يصح على حصى ولا يجرى عليه في النهي
الشيء من الجود على الحصى وعن الصادق عليه فيهم منه
افضلته الجود على الارض بالنسبة الى الحصى فما و منها ما
رواه شيخ الحداد في الكافي وشيخ الطائفي في التمهيد في الصحيح
عن الفضل عن ابو عبد الله قال ان الجود يوم القدر من
وقال في يوم كان رسول الله يجازي نطفه الى افاق السماء و
يضع جنته على الارض فيهم منه افضلته الجود على الارض
بالنسبة الى الجود على الخبز وقد سأل الشيخ عن طين قبر

على

الحسين سجدة على الارض والارواح بالخرق مقدار ما يضح الرجل
عليه وجهه في سجده من حصيله وسجدة خوض وخوضه من الشيا
كذا في نهاية ابن الاثير ونحو ما رواه الشيخ في الحديث في
الصحاح عن معمر بن عمار عن ابي عبد الله ان رسول الله كان
يخرج حتى ينظر الى افاق السماء قال لا تصلح بيدي على باط
وماء يغم من هذا الحديث استحباب الوقوف على الارض عزم
الصلوة على البساط والسارية ويمكن ان يصل على الارض ويضع
طين قبر الحسين موضع السجود ويصدق الله سبحانه على الارض
لا يقال في هذا من بعض الاخبار ومن كلام بعض الفقهاء
استحباب مباشرة الارض بما يمكن من اعضاء المصلي في
صلوة العيد مثل الاخبار المتقدم ذكرها وما قاله الصدوق
في الفقيه قد مر بيانها في سجدة مباشرة الارض في صلوة العيد
حاصل ما قاله ابن ادريس في التلخيص وسجدة ان يكون الوقوف
والسجود في صلوة العيدين على الارض فمما من غير حائل
وما قاله الشهيد الثاني في شرحه للشرائع وسجدة مباشرة الارض
بما يمكن من اعضاء المصلي فلا يشترط في الارض فراش الحصى
فيقلعهم منها استحباب وضع الطين الحسينية في موضع السجود
فيلزم استحباب عزم وضع الطين الحسينية في موضع السجود

سجدة

حتى يقع المنيحة على سطح الارض فلا حائل لها لقول مقتضى الارض
والا قول استحباب عزم وضع السجادة والفرش والوقوف
على الارض في صلوة العيدين ووضع المساجد السجدة
على الارض وقد بينا ان السجدة على طين قبر الحسين سجدة على
الارض فان وضع طين قبر الحسين في موضع على سطح الارض
بلا وساطة فراش او سجادة يصدق انه سجدة على الارض من غير
حائل لان المراد من الوقوف والسجود على الارض من غير حائل
الوقوف في السجود على التراب بدون وساطة فرش كما يفهم
كلام الشهيد الثاني فلا يشترط على الارض فراشا فاقام
المسألة الثانية من المسائل المتخالفه الاجماع المسلمين التي هي
في الفاضل في يوم الفطحة المخطئة انه لا يجوز تقريق المالك
بنفسه زكاة الفطر حال غيبته الامام مع وجود الفقيه في
تاليها ودفعها اليه وان لم يدفع اليه وفرقها بنفسه
يبرئ منه وعمل هذا الفتوى جميع كتبين العوام ودفعوا اليه
زكوة فطريهم والفاضل قسم بين مقلديه فلا منه ويدفع اليه
وتوقع اجماع المسلمين على جواز تقريق المالك زكاة الفطر
وعدم وجوب دفعه الى الامام وانما فيه عند حضور الامام
والي الفقيه المأموم عند غيبته كلام محمد بن ابي عمير

سجدة

الثقات مثل الحق والعلامة وشيخ الطائفة في الفقهاء
 حكوا بحجج الشريعة في نصوص الامتعا والاختلاف في ذلك
 على بعضهم بالاجماع المذكور نعم ذهبوا باستحباب دفعها الى الامام
 انايبه والفقهاء المأمون لانهم اصرحوا بقبولها
الشيخ في الخلاف سئل يتيح الزكوة زكوة الاموال
 الباطنة والظاهرة ونكوة الفطر الى الامام لمصرقا على
 مستحق فان فرقها بنفسه جاز وقال الشافعي الباطنة
 هو بالخيار والعطرية مثلها والظاهر فيها قولان اخرها
 يتولاه بنفسه والاخر يحيلها الى الامام ومنهم من قال
 الافضل ان يترك ذلك بنفسه اذا كان الامام عاد لا فان
 كان جائرا فانه يلزمه بنفسه قولوا واحدا فان حملها اليه ^{سقط}
 عنه فرضها ليلزم اجماع الفرق واخاذهما ايضا قوله تعاضد
من هو الصدقة تظهر بها يدل على ذلك والامام قائم
 مقام النبي في ذلك وقال الحق في المعتمد في زكوة الفطر
 يجوز ان يتولى المالك صرفها الى المستحق وهو اتفاق العلماء
 لانها من الاموال الباطنة وصرفها الى الامام او يصبه
 اولى مع تعذره الى الفقهاء الامامية لانهم اصرحوا بقبولها
 وقال العلامة في المنتهى في زكوة الفطر يجوز للمالك تصرفها

وتزكيتها

ينفسه

بنفسه بغير خلاف من العلماء كما لو ما عندنا فطر امامنا الى الفقهاء
 من الاموال الباطنة ويستحب صرفها الى الامام او من نصبه لانه الحكيم
 وهو اعراف عواقبها ولما رواه الشيخ عن ابي عبد الله في الاستدلال بالاجماع
 الفطر لمن شيى قال للامام ولم تعذر ذلك صرفه الى الفقهاء المأمون
 من فقهاء الامامية فانهم اصرحوا بقبولها واعرف بالمستحق ولانه في اراء
 الذين وقال العلامة في التذكرة ويجوز ان يتولى المالك تصرف الفطرة
 بنفسه اجماعا ما عندنا فطر امامنا الى الفقهاء المأمون من الاموال
 الباطنة لكن يستحب صرفها الى الامام انايبه لانه اصرحوا بقبولها
 فان تعذر صرفه الى الفقهاء المأمون من فقهاء الامامية لانهم
 اصرحوا بقبولها ولا يمتنع نواب الامام اقول ومن العبد يوم الغافل
 من كلام الشريعة في ذلك ومن في زكوة الاموال وهو واجب
 دفع الزكوة الى الامام انايبه مع الطلب الا استحب في الغيبة
 الى الفقهاء المأمون وخصوصا الاموال الظاهرة وواجب الفقهاء
 والجلي حملها الى الامام فانيبه فالفقهاء ابتداء ومع الوجوب
 لو توفقتا بنفسه فالاجود عدم الاجراء انتهى ان من عيب الفقهاء
 الحالي وجوب الحمل الى الامام فالنايب فالفقهاء جميع الزكوة
 حتى الفطرة ولا يخفى ان كلامه في زكوة الاموال والفطرة فيغفهم
 ان من عيبها في زكوة الاموال وجوب الحمل اقول ان الصبي

في لفظ حملها في قوله ووجب للمفيد والحلي حملها الى الامام وراجع الى
 الاموال الظاهرة حتى يكون مقام العبارة وجوب الحمل الى الاموال
 الظاهرة لان الشيخ اقرى الاجماع في المسوط على اقتضاء الحكم في
 الاموال الباطنة بين دفعها الى الامام وبين ان تفرق بين انفسه
 لقوله فيه الاموال على بين الظاهر والباطنة فالباطنة التي
 والتاليه واموال التجارات فالمال بالخيار في هذه الاشياء بين
 ان يدفعها الى الامام او من يقوم مقامه وبين ان يفرقها بنفسه
 على صفة بل خلاف في ذلك ولما زكوة الاموال الظاهرة مثل
 المواسي والغلات فالافضل حملها الى الامام اذ لا يظلمها ولا
 تولى تفرقها بنفسه فقد اجاز عند حق طمها الامام ووجب فيها
 اليه وان فرقا بنفسه مع مطالبة له بخوفه وعلى الامام ان
 يبعث الساعي في كل عام الى ارباب الاموال الخيانة للصدقات
 ولا يجوز له تركه لان النبي كان يبعثهم كل عام فاذا انقضى
 الساعي من دفع الميراثه ومن لو يدفع زكوة له قد يخرج الزكوة
 صدقة طمها له ولا يدينه ومن لم يارب السعادة او يكون في قس
 لا يكون فيها امام فعلى رب المال ان تولى تفرقها بنفسه وفي ذلك
 الاجماع العلامة في الخلاف وقدره الشريد ايضا في البيان وكلام
 المحقق في المعبر ايضا مودن تحقيق الاجماع يجوز تفرق المالك

الزكوة

الزكوة في الاموال الباطنة ولا يظهر من الفقه من العلماء من حملها
 من الجميع بين كل مذهب ورفع الحواجز ما يمكن وبه الكذب
 عن علماء الامامية الذين يمانون بما عليهم فسق عليهم فاذا
 يمكن الحريه تارة في عبارة رجب ان كان الثاوي لا يعيد
 مع ان هذا الثاوي في التحصيل ليس يعيد الظاهر هذا ولا يتبع
 وارجح من عبارة العلامة في الحج في بحث زكوة الاموال الزكوة
 الفطرة وكيف وهو بنفسه ادعى الاجماع في المشي والتذكر على
 جواز التفرق بنفسه وزكوة الفطرة وعدم وجوب الحمل الى الامام
 او التائب والفقير فنعاد عبارة ايضا ان وجوب الحيا في زكوة
 الاموال في زكوة الاموال الظاهرة لا بنفسه نقل في هذا الكتاب
 في الخلاف كلام الشريد المال على عدم الخلاف في جواز تفرق المالك
 زكوة الاموال الباطنة والميراثه بل قوله على انه صح ما
 مذهب ابن البراج جواز تفرق المالك حال غيبة الامام وجوب
 حملها اليه حال الظهور هو كما ينبغي حال الغيبة بالنسبة الى
 الفقيه نعم يفهم من كلامه ان مذهب الحلي وجوب الحيا في
 زكوة الفطرة فيعلم عدم اعتداده في الفقه اما شذذه اوله
 حجج عليها الاجماع لم يروى مذهب بعد الاجماع او لا تقرأ من
 وحصول الاجماع بعد انقراضه والحجة تقول القاضل بخالف

لا اجماع المسلمين البتة وقول واذا السيد بن زهر في غير البرق
 في زكاة الاموال الاموال من الوجوب في قوله يجب حملها الى
 لبعض المواضع او الى من نصبه لذل لان تعذر في ذلك
 بحيث عليه عارنا المستحق اجاز له اخراجها اليها ان لم يكن عار
 به حملها الى الفقيه المأمون من اهل الحق استوي اخراجها كل ذلك
 بدليل اجماع المشايخ وطريقه الضابط الاستصحاب المؤكد والا
 كيف يدعي اجماع مع مخالفة جمهور العلماء والفقيهاء ولو
 خصص مكررة الاموال الظاهرة فيقول الوجوب بالاستصحاب المؤكد
 المؤكد ويكون تعييق لفظ الوجوب لزيادة اليه في الاستصحاب
 ولا يعد في حمل الوجوب على الاستصحاب المؤكد لان لفظ الوجوب
 في عبارة الفقهاء واقع للمواظبة الاستصحاب في الشئ فلهذا
 المتعذر لاذكوة في صامت الاموال المطلقات والمجاين ومن ذلك
 والاولى الا ان هو القيم لهم فان التجرى ما وجب عليه اخراج المكررة
 في الشئ ابرجعه الطوسي قدس رحمه الله في التذريب قوله الشئ
 في التجرى وجب فيه زكاة انما يريد بالتذريب والاستصحاب في
 الفرض لانه لا فرق بين ان تجوز او لا تجوز في انه لا يجب فيه الزكاة
 وجوب الفرض الذي يحقق تلك العقاب الا يرى انه لو كان
 هذا المال للمبايع وانخرجه لما وجب عليه فيه الزكاة وجوب الفرض

وفر

وفي الشئ في التذريب في باب زكاة المخطوط في غاير الاحاديث
 على وجوب الزكاة فيها دون النسخة في الايمان بها من قوله
 على ان المراد بها الاستصحاب والتذريب دون الفرض والحق
 وليس لاحد ان يقول لا يمكن حملها على التذريب لانها تتضمن لفظ
 الوجوب فان المراد بها التذريب والتذريب لان ذلك قد عبر به لفظ
 الوجوب وقد بيناه في غير موضع من هذا الكتاب عدم الزكوة
 المتعلقة في الحج السيد من حمل القائلين بالوجوب في زكاة
 على ان مراد السيد من الوجوب الاستصحاب المؤكد فيكون
 من قولهم لا يمكن عارفا حملها الى الفقيه المأمون استصحابا
 حملها الذي يقينه ان مراده الاستصحاب في حمل الاموال لا يعد
 فيه راسخا في الحق والتعلم يعرفان المستحق وما امر الكلام في زكاة
 الاموال فلحق الحق في زكاة الاموال الظاهرة وان لم يكن
 كلامنا على الغاير فاما قولنا بعد وضوح تحقيق اجماع مجي
 تفريق المالك بنفسه زكاة المخطوط وزكاة الاموال الباطنة ان
 المذهب في التجزؤ ان زكاة المالك زكاة الاموال الظاهرة وعدم
 وجوب حملها الى الفقيه المأمون كما هو المشهور وذهب اليه
 الشيخ والشيخ محمد بن ادریس والمحقق والسيد المرتضى والعلماء
 والشمس دان والشيخ علي صاحب تلخيص الخلاف ومن علماء

الجمهور ذهب اليه الحسن ومكحول وسعيد بن مبر وميمون و
 التوري وطاووس وعطار والشعي والنجي واحمد الشافعي في
 الحديث وقال القليل والقليل من علمنا بنحوه مما
 الى الامام او نايبه او الفقيه المذاهب على الترتيب قال ابن
 البرج اذا كان الامام ظاهرا وجب حمله اليه في كل ما
 متحققا فان كان غائبا فالتحيز بين وجب عليه ان تفرقها
 وقال الكلداني وخليفة الشافعي في العدم لا يفرق الامور
 الظاهرة الى الامام وقال علماءنا واكثر الجمهور بان الافضل
 حمله الى الامام او نايبه او الفقيه المذاهب على الترتيب
 لا يفرق بين ما فيهم ويؤخذ ظاهر كلام ابن ابي عمير والسيد
 الميرضي بعدم جزمها بالافضل حال غيبة الامام بآية
 الى الفقيه وقال بعض الجمهور الافضل ان يفرقها بينه
 لما فيه من توفير امور العامة وصيانة الحق من خطر الجارة لما على
 الجواز ان الاصل عدم الوجوب وان دفع المال الى مستحقه
 وان القرآن يتضمن الامرين بالزكاة وهو عام ولا يقتضي تخصيصه
 الا بدليل وليس فليس وان النسخ واللفظ ويجوز ولا يرد
 كل انفسد السعادة لاخذها كما في الامور التي لم يلقها
 المالك اخرجت قبلوا ولم يكن يفرقهم بنفسه جاز الله

نقلوا

نقلوا قولهم هذا والاخبار الواردة من اهل البيت الواردة على
 تفريق المالك الزكاة بنفسه نقول بطلانها على جواز نقول
 زكاة الفطر بنفسه كغيره مثل ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح
 عن عمر بن ابي نصر عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يجمع عنه من
 الزكاة الحنابلة والشافعية يفرقها فقال لا يفرقها
 من غير حقوقهم ثم مكث مليا ثم قال لا يكون عبد لمسلم
 في فريضة فريضة بغيره بغيره وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح
 عن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع عن الفطرة متى هي فقال
 قبل الصلاة يوم الفطر قلت ان تقع من شي بعد الصلاة
 فمن اعطى عيال الناس ثم نفق نفسه وما رواه الشيخ في التهذيب
 عن زناد عن ابي عبد الله ع في رجل نفق نفسه ففطره ففطره
 حتى يملأها اهلا فقال اذا من بها من ضامن ففطره في رواه
 لها حتى يملأها اهلا الى ابيها وما رواه الشيخ في الصحيح في التهذيب
 شيخ المحدثين في الكافي عن ابي ولاد الخياط عن ابي عبد الله
 قال سمعته يقول لا يعطى احد من الزكاة اقل من خسة درهم
 وهو اقل ما فر من الله من الزكاة في اموال المسلمين فلا تعطوا
 احدا اقل من خسة درهم وضاعلا ويرى النسخ في الاستبصار
 هذا الحديث بنحوه في المتن وهو قوله ولا تعطوا احدا من

الزكوة وما رواه الشيخ في الصحيح في الكتابين عن محمد بن أبي
 قال كنت في القصر فلحقني رجل فاستدري ان اعطى الرجل من
 الزكوة الترهين والثلاثة والاربع فقد استبينة ذلك على قلبك
 ذلك على جابر وقال الصدوق في الفقيه قد روي عن محمد بن عبد
 الجبار ان بعض اصحابنا على بن يحيى اخبرني اسحق بن علي بن محمد
 اعطى الرجل من اخواني من الزكوة الترهين والثلاثة فكذب
 ان فعل الله تعالى وما رواه الشيخ في الصحيح في التمهيد شيخ محمد
 في الكافي في الصحيح ايضا عن سعد بن مزكان عن عبد الله بن
 قال سالتهم كم يعطى الرجل الواحد من الزكوة فقالوا اعطى من الزكوة
 حتى يعينه وما رواه الشيخ في التمهيد في الموثق عن يار بن
 مروان عن ابي الحسن موسى قال اعطاه الف درهم وما رواه
 الشيخ في الكتابين وشيخ الحديث في الكافي في الصحيح عن احمد
 حمزة قال قلت لابي الحسن رجل من مواليك له قرعة فكم يعطى
 بك وله زكوة ايجل فان يعطى جميع زكوة قال نعم وما رواه
 الشيخ في التمهيد في الصحيح عن علي بن بلال قال كنت اليه
 اسأله هل يجوز لنا دفع الزكوة المأل والصدقة المحتاج من
 اصحابي فقلت لا تعطى الزكوة والصدقة الا اصحابك وما
 رواه الشيخ في الكتابين بطريق صحيح عن الحسين بن عثمان عن

كتب

رجل عن ابي عبد الله قال سالتهم عن الرجل يأسه المحتاج فيعطيه
 من زكوة في اول السنة فقالوا ان كان محتاجا فلا بأس فقلت
 الشيخ في الكتابين والصدوق في الفقيه في الصحيح عن ابي
 ابي عبد الله في رجل يحمل زكوة ما له غم اسير للمعطي قبل ان
 قال يعيد المعطي الزكوة فروي هذا الحديث بعينه الشيخ
 في الكتابين وشيخ الحديث في الكافي عن ابي الحسن في الصحيح
 في الحسن وما رواه الشيخ في التمهيد في الصحيح عن عبد الله بن
 سنان عن ابي عبد الله ع انه قال في الرجل يخرج زكوة فيقيم
 بعضها ويبيعي بعضها لمقتضى الحاجة الواضحة فيكون بين اقل وآخره
 ثلثة اشهر قال لا بأس وما رواه الشيخ في التمهيد في الصحيح
 الموثق عن يوسف بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله زكوة
 تحمل على ثمن افيصل الي ان احب منها شيئا مخافة ان يحسب
 يسلي يكون عندي عزة فقال اذا جال الخول فخرجها من مالك
 ولا تخطها بشئ واعطها كيف شئت قال قلت وان انا كنتها
 او اشتريتها اقيم لي قال نعم لا يضرك وروي هذا الحديث بعينه
 شيخ الحديث في الكافي في صحيح ما في المتر لا يتغير المعنى وما
 رواه الشيخ في الصحيح في التمهيد عن احمد بن حمزة قال سالت
 ابا الحسن الثالث عن الرجل يخرج زكوة من بلد الى بلد اخر

ويرفعها الى اخوانه في الجور ذلك فقال نعم وما ذكره الصدق
 في الفقيه ونرى ان القرض حتى للزكاة وان كان للمعطي
 رجل مال لورثتهما لك قضاء فاحسبه من الزكاة ان شئت
 ولا بأس ان يشترى الرجل مملوكا مؤمنا من زكاة ماله فيعتقه
 فان استفا والمعتوق مالا ومات قاله اهل الزكاة لورثته
 بالمع وان اشترى رجل اباه من زكاة ماله فاعتقه فهو جائز
 واذا مات رجل مؤمن واجبه ان يكفنه من زكاة ماله
 فاعطى ورثته يكفونه عما فان لم يكن له ورثه فكفنه
 من الزكاة فان اعطى ورثته قوم اخرون ممن كفن فكفنه
 انت واحسبه من الزكاة فان اعطى ان شئت ويكره ما
 اعطاهم القوم لم يصلح ان يرثوه وان كان على الميت دين
 لم يرثه ورثته فضاؤه مما اعطيههم ولو مما اعطاهم القوم
 ليس بمراث وانما هو شيء صار لورثته بعد موته ولا تعطى
 زكاة ماله غير اهل الورثة ولا تعطى من اهل الملوكة الرقيق
 والولد والزوج والزوجة والمملوك ولا الجد والجدة وكل
 من يحرم الرجل نفقته ولا بأس ان يعطى الاخ والاخت
 العم والعمة والخال والخالة من الزكاة وما ذكره الصنف
 في الفقيه سئل ابا عبد الله عن رجل اعطى زكاة ماله رجلا

الويل

فهم

وهو رجل الله معتبر فله مائة اقال اليه عنده وما ذكره
 الصنف في الفقيه بقوله قال علي بن يقطين لابي الحسن
 يكون عندك المال من الزكاة فاحج به مالي واذا لي قال نعم
 لا بأس يا راهب الصديق في الفقيه وشيخ الحدادين في الكافي
 في الحسن عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن اقول رجل
 مات وعليه زكاة ولو هي ان يقضى عنه الزكاة ولورثته ما وجب
 ان يدفعوها اخرجهم فذلك من الزكاة او قال لا يجوز ما دفعوا
 بما على ائمتهم وخرجون عنها شيئا يدفع الى غيرهم وما
 ذكره الصنف في الفقيه بقوله وروي اسمعيل بن عمار عن
 عبد الله قال لا بأس ان يعطى الرجل من زكاة ماله
 يعني الفطرة وفي خبر آخر قال لا بأس ان يدفع عن نفسك
 عن اقول الى واحد ولا يجوز ان يدفع ما يلزم واحدا الى اثنين
 وما رواه شيخ الحدادين في الكافي وشيخ الزمخشري في التمهيد في الصحيح
 عن الوليد بن صبيح قال قال علي بن عبد الله ما رواه ابا عبد الله
 واعلم انه يعطى فرع في ناسي قال قل لا فله مال قال لا يعطى
 شيئا بذلك فقال له في سبعة عن فضلت نعم فقال قل له ان
 فضلا عن الرجال ليعلمون اني اذكى مالي قال لا يعطى
 ابو عبد الله شيئا من ذلك ثم هار ولا يضع ما في مواضعها وما رواه في

ل

عبد الله
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال سأل رجل أبا
وانا جالس فقال لي أعطني من الزكاة فاجبت حتى أجمع وقال نعم
فأمر الله من يعطيك وما رواه شيخ الحديث في الكافي في الصحيح
عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا الحسن الأول عن
دين علي بن أبي طالب فقال اجنبه عندهم لا يقدرين على قضاءه
وهم مستوفون للزكاة هل إلى عبد الله فاحتب عليهم من الزكاة
قال نعم وما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج
قال قلت لأبي الحسن رجل مسلم جاهل ومولاه مسلم وله مال
يركبه وللمسلم ولد وصغير آخر مولاه ان يعطى ابن
عبد الله من الزكاة فقال لا بأس وما رواه في الكافي في الصحيح
عن معتب عن أبي عبد الله قال قال الله فاعط عن مالك
قطرة واعط عن الرمي واجمع ولا يدع منهم احدا فانك
تترك منهم اناسا محروفي عليه الموت قلت وما الموت قال
الموت وما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن بعض
اصحابنا عن أبي عبد الله قال لا تقط احدا اقل من رأس وما
رواه الشيخ في التهذيب وشيخ الحديث في الكافي بطريق صحيح
عن الحسين بن عثمان وهو ثقة عن ذكره عن أبي عبد الله
في رجل يعطي زكاة ماله رجلا وهو يري انه معتبر فوجدوا

فلان

قال لا يخفى عنه وما رواه الشيخ في التهذيب وشيخ الحديث في الكافي
في الحسن بن سعيد بن زرارة قال سمعت أبا عبد الله يقول ان
رجل يبيع درهما في حق الا العونين في غير حقهما وما من رجل
منيع حق من مال الا طوره الله عز وجل به حقه من ثلث يوم القيمة
قال قلت لرجل عارف ادى الزكاة الى غير اهلهما وما رواه عليه
ان يؤتي ما ناسبه الى اهلهما اذا علم انما في نعم قال قلت فان لم يعرف
اهلهما فلا يؤتيهها او لم يعلم انما عليه نعم بعز ذلك فأيكون
الاهلهما المضي قال قلت فان لم يعلم اهلهما فاذفع الى من ليس هو لها
باهل او قد كان طلب لغيره علم بعدد ما وضع قال ليس عليه
ثمنها ما رواه اخرى وما رواه الشيخ في التهذيب وشيخ الحديث
في الكافي عن زرارة عن ابيه قال قال ابن ابي عمير عن ابي بصير
قصر في الاختصاص في الصلاة وما رواه الشيخ في الكتابين عن ابن
عمير عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله في القطر فاعط له اقل
تطلب به اللوم او ينظر بها رجلا فلا بأس به وما رواه الشيخ
في التهذيب وشيخ الحديث في الكافي في الحسن بن الصدوق في
الفقيه عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله رجل يبعث
بزكاة ماله ليقسم فصاعته هل عليه فضل ما حتى يقسم فقال
اذا وجد لها موضعا فله يدفع ما في يدها من حتى يدفعها

اليه وان لم يجد لها من فيها اليه فبحث بها الى اهلها فليس
عليه ضمان الا انما قد خرجت من يده وكذا ذلك الوصي الذي يوصي
اليه يكون ضمانا لو ادفع اليه اذ وجد من الزمان ما يدفع
اليه فان لم يجد فليس عليه ضمان وما رواه شيخنا في
الكافي في الحسن بن ابي ادم قال كتب الى ابو عبد الله عليه
السلام ان كل عمل الناس في حال ضلاله او حال ضياعه من الله
وعرف هذا الامر فالتفتي وجعل عليه ويكتب له مال الزكاة فانما
لا بد وضع ما غير موضع اهل الولاية ولما الصدقة والصوم
فليس عليه ضمانها وما رواه شيخنا في الحسن بن ابي ادم
نراه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل خلت الزكاة وما
عليه دين ابوي تركوه من دين ابيه وللا بن مال كثرها
ان كان ابو له مال لا علم ظهر عليه دين لم يعمل به ولم
يقضه عنه قضاء من جميع الميراث ولم يقضه من تركه
من دين ابيه فاذا اداها في دين ابيه على هذه الحال اجزا
عنه وما رواه في الكافي في الحسن بن ابي ادم عن
ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا اخرجها من ماله ذهب ولم يجدها
لا حد تقدر يري منها وما رواه في الكافي في الحسن بن ابي ادم
قال سألت ابا عبد الله ان رجل بعث الى اخ له زكاة ليقبها

فصاع

فصاع فقال ليس على الرسول ولا على المؤمن ضمان فان
لم يجد لها اهلا فصدقة وبعثت لغيرها قال لا ولكن ان عرفت
اهلا فاعطيت او فدت فلو لم اعلم من حتى يخرجها وما رواه
في الكافي في الحسن بن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام
يكون تحت اخا يبعث اليه بالصدقة فلا يقبلها على وجه
ياخذ من ذلك المقام واسمى وانقباضا فيعطى اياه
على ذلك الوجه وفي مصادقه فقال لا اذا كانت فله ان يقبلها
فان لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطى اياه ولا ينبغي له
ان يتحتم ما فرض الله عز وجل اغا في فرض الله له فلا ينبغي فيها
وما رواه الشيخ في التهذيب وشيخنا في الحسن بن ابي ادم
نراه ومحمد بن مسلم انما قال لا في عبد الله ارأيت قول الله
عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة فلهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فريضه من الله اكلها ولا يعطى وان كان لا يعرف
فقال لك الامام يعطى هؤلاء جميعا لو لم يعرفهم لربا لاطاعه
قال قلت وان كانوا لا يعرفون فقال يا ابن ابي ابي يعطى
من يعرفه ومن لا يعرفه لم يعرفها موضع وانما يعطى
من لا يعرفه ليرغب في الدين فثبت عليه ولما اليوم فله

تعطيا انت واحي ابك الذين يعرفون وجد من هؤلاء
عارفا فاعطه ذلك الناس ثم قال سمع المولى بلوعم وسمع
الرقاب عام والباقي خاص قال قلت فان لم يوجد اقال يكون
فرضه فرضه الله عز وجل لا يوجد لها اهل قال قلت فان لم
يستم الصدقات فقال ان الله فرض للفقر في مال الاغنياء
ما يسمع بلوعم ان ذلك لا يسمع لزادهم انهم لم يروا من
قبل فرض الله ولكن اتوا من منع من منعهم لا كما فرض
الحج ولو ان الناس اذوا حقوقهم كما لو اعانوا بنحو ومارواه
الشيخ في التمدب شيخ الحديث في الكافي في الموقوف عن ابن
عن بعض اصحابنا عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس
بان يعطي الرجل الرجل الواسين والثلاثة والاربعة يعني
الفطر ومارواه الشيخ في التمدب في الموقوف عن اسحق بن عمار
قال سالت ابا الحسن عن الفطرة قال المخران احق بها ولا بأس
ان يعطي قيمة ذلك فضة ومارواه الشيخ في التمدب وشيخ
الحديث في الكافي في الموقوف عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله
ان سألته يعطي الرجل من الزكوة قال قال ابو جعفر ان اذا
اعطية فاضله ومارواه الشيخ في التمدب في الموقوف عن
عبد الله بن ابي جعفر قال قلت لابي عبد الله جعلت فداك

ما يقول

ما يقول في زكوة لمن حج قال قال في الكافي قال قلت فان فضلهم
فقال فاعطهم قال قلت فان فضل قال فاعطهم قلت فان فضل
عنهم قال فاعطهم قلت فيعطى السائل من فضلهم قال لا والله
الا ان كان الا ان تجد من وجده فاعطه كسره ثم اوى يده فخرج
على اصول اصابعه ورواه الشيخ الحديث في الكافي في الموقوف عن اسحق بن
عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل اعطى دين ولا سند من ابي يعلى
ايامه من زكوة تقضي دينه قال نعم ومن اخذ من ابيه ومارواه في الكافي
في الموقوف عن وهب بن حفص قال كنت مع ابي بصير فانا مع بين السائل
لي ابا جابر ان اخي جعل على مال من الزكوة اسمها الكوز فقطع
عليه الطريق فمهل عندك في شيء فقال نعم سالت ابا جعفر عن رجل
للمسئلة ولم اظن ان له مال سالت ابا جعفر جعلت فداك
الرجل يعجز زكوة من ارضه للمرض فيقطع عليه الطريق فقال لا بأس
منه ولو كنت ابا الاعراب ومارواه الشيخ في التمدب وشيخ الحديث في
الكافي في الموقوف عن مسدد بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل
اخرج زكوة سال الغنى ثم لم يجد رضى عاين ذلك الى ان يظن ان
مملوك ساع من ربه فاشترى سلك الفال الذي هو الذي اخبره من
فاعتقه هل يجوز ذلك قال نعم لا بأس به لك قلت فاشترى فاشترى
اتجر واختر في فاصاب بالانعامات وليس له وارث فمن يرث اذا

لم يكن له وارث قال تارة الفقراء المومنون الذي يحقون الزكاة
 لا تارة الماشركي عالم وما رواه الشيخ الحرثي في الكافي في المومنون
 سمعته عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يكون له الدين على
 رجل فغير يريد ان يعطيه من الزكاة فقال ان كان الفقيه عنده
 وفاء بما كان عليه من دين من عرض من دارا وساع من متاع البيت
 او يعالج على قلبه فيما يوجب فهو رجوا ان يوجد منه ماله عنده
 من دينه فلا بأس ان يقاصه ما اراد ان يعطيه من الزكاة ان
 بها وان لم عند الفقيه وفاء ولا يرجوا ان يخرجه شيئا فعطيه
 زكاته ولا يقاصه بشي من الزكاة وما رواه في الكافي في المومنون عن
 سماعة عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يكون له الدين
 على رجل او قد وجبت عليه ^{الدين} يكون فضل الذي يكتب
 ماله وكفا ذمها للطعامهم وكس ^{الدين} يرضيه لزمهم وانما
 هو ما يوجبهم من الطعام والكسوة قال في نظر الزكاة ماله ذلك فخرج
 منها شيئا او اكثر فعطيه بعض من اجل الزكاة وليعد بما بقي
 من الزكاة على ما لا يثبت بذلك اذ اهم ولا يعلم من طعامهم
 عن غير اسراف ولا ياكل هو منه فان ذلك فقير اسرف عن غنى فقلت
 كيف يكون الفقير اسرف من الغنى فقال الغنى ينفق مما اوتي
 والفقير ينفق من غير ما اوتي وما رواه في الكافي في المومنون عن سماعة

في بر

بن عمار

بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل الفطرة بيوم فقال لا
 قلت فان عيان يجهل ما يعطيه من الفطرة فما يعطيه من اجل ذلك
 سالت قال لا بأس به وما رواه الشيخ في التمهيد في شيخ الحرثي
 في الكافي عن مالك بن الحنفية قال سالت ابا عبد الله عن رجل الفطرة
 فقال يعطيه المسلم فان لم يجد مسلما فستعفا واعطه اقرار
 منها ان شئت وما رواه الشيخ في التمهيد في الاستصحاب عن الحسن
 جعفر الرضوي قال سمعت يقول ان له ثوبا من بضع الفطرة
 فيه فخر له انك الساع قبل الصلاة وما رواه الكشي عن
 بن يعقوب قال قلت لابي الحسن الرضا ع اعطى هؤلاء الذين
 ينعون ان اياك حق من الزكاة شيئا قال لا تعلم فاعلم كفا
 شركون فلهذا وما رواه الشيخ في الكافي عن محمد بن عيسى
 كتب اليه ابراهيم بن عبيد الله عن الفطرة له رجل ان يعطى
 من كل واحد من رجلين عطاءا فغير مؤمن فكتب عليه عليك
 ان يخرج من نفسك صاعا بصاع النقي وما رواه الكشي في التمهيد
 انك ان يعطى كوتلك الام وما رواه الشيخ في التمهيد عن
 علي بن بكير قال كتبت اليه هل يجوز ان يكون رجل في بلد و
 من اخوانه في بلد اخر يحتاج ان يوجد له فطرة ام لو كتبت
 تقسم الفطرة على من حضر فلا يوجب ذلك الى ما اخرى وان لم

اليه بر

يوجد موافقا ورعا الشيخ في الاستنباط هذا الحديث بتغير
 المتن وهو هل يجوز ان يكون الرجل في بلده ورجل اخر من
 اخوانه في بلده اخرى يحتاج ان يدفع له فطرا ام لا فكتب
 الفطره على من حضره ولو خرج ذلك الى بلده اخرى فان لم يجد
 موافقا ومارواه الشيخ في التهذيب عن اسحق بن عمار عن
 ابراهيم قال سالت عن صدقة الفطر اعطيا غير اهل ولا يتي
 من خيري قال نعم لخير ان احوالها المكاني الشريعة وروى
 الشيخ في الاستنباط في شيخ الحديث في الكافي هذا الحديث
 ما في المتن وهو من فقره لخير لي ومارواه الشيخ في الكتابين
 اسحق بن المباركة قال سالت ابا ابراهيم عن صدقة الفطر افيها
 قال الله اقيموا واتوا الزكوة فقال نعم وقال الصدقة التي ارجى
 لان الله قال تصدقوا مما رزقنا فانه من فضلها
 بصله واحدا او اثنين فقال الله تعالى احب الي ولا ماسر يا محمد
 فضله والتمزق لم يفت فاعطيا غير اهل الولد من هذا اهل
 الخيران قال نعم لخير ان احوالها قلت فلفظي الرجل الواحد
 اصبح واربع اصبح قال نعم ومارواه الشيخ في الكتابين وشيخ
 الحديث في الكافي عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن موسى قال
 قلت في ثلثة اهل على بعضهم فافضل بعضهم على بعض فابقي

ايمان الزكوة فاعطهم مما قال استحقوا لها قلت نعم قال الله افضل
 فافضل اعطهم قال قلت من الذي يكون من ذوي القربى حتى
 لا احتسب الزكوة عليه قال الولد وامه قلت افيها قال
 الوالدان والولد ومارواه الشيخ في التهذيب وشيخ الحديث
 الكافي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله الرجل يموت ويترك
 العيال يعطون من الزكوة قال نعم حتى ينشأوا يبلغوا ويصلوا
 من ان يعيشون اذ قطع ذلك عنهم قلت انهم لا يعرفون قال
 يحفظهم من قبلهم ويحب اليهم دينهم ولا يلبثون ان يحيطوا
 دينهم فاذا بلغوا وعدلوا الى غيركم فلا تعطوهم ومارواه الشيخ
 في التهذيب والصدوق في الفقيه وشيخ الحديث في الكافي عن
 ابي بصير قال قلت لابي جعفر عن الرجل من اصحابنا ياتي ان
 من الزكوة فاعطيه من الزكوة ولا اسمي له اخامن الزكوة قال
 اعطه ولا قسم له ولا يذل المؤمن ومارواه الشيخ في التهذيب
 شيخ الحديث في الكافي عن عبد الله بن سكان عن ابي بصير قال قلت
 لابي عبد الله قول الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين
 قال الفقير الذي لا مال له الناس والمساكين اجمعين والساكن
 اجمعين فكل ما فرض الله عز وجل عليك فاعلانه افضل من سرائره
 وما ان تطلعوا فاسريره افضل من اعلانه ولو ان رجلا يعمل زكوة

الشيخ
 ماله على ما ينفق نفسه على أهله فكان حسنا جبارا وما رواه
 في التمدد بن اسحق بن عمار عن عبد الله بن مسعود قال قال
 ان تعطيه ثوبه ما دبره وما رواه الشيخ في التمدد بن اسحق
 بن عمار قال قلت لابي عبد الله اعطى الرجل من الزكاة ماله
 درهم قال نعم قلت ما بين قال نعم قلت ثلثه قال نعم قلت ربعه
 قال نعم قلت خمسه قال نعم حتى يعينه وما رواه الشيخ في
 التمدد بن اسحق بن عمار عن عبد الله بن مسعود قال قال
 الحسن بن سعيد قال قلت لابي اعطى الرجل من الزكاة ثمانية
 قال نعم وزدته قلت قلت اعطته مائة قال نعم ولغناه ان
 قدرت على ان تغنيه وما رواه الشيخ في الكتابين والصدقة
 في الفقيه عن ابو جريح عن عبد الله بن مسعود قال اعطوا من
 الزكاة بني هاشم من ادادها منهم فاعدا يحمل لهم وانما يحمل
 على النبي وعلى الامام الذي يكون بعده وعلى الائمة قال
 الشيخ ارادهم حال الضرورة دون حال الاختيار لا فاقديها
 ان في حال الضرورة سباح لهم ذلك ويكون وجه اختصاص الائمة
 بالذكر في الخبر ان الائمة عليهم السلام لو اضطرروا الى اكل الزكاة
 وبيعوا بها فغيرهم من بني عبد المطلب فربطوا في ذلك
 وما رواه الشيخ في التمدد بن اسحق بن عمار عن عبد الله بن مسعود قال

ثلاثة

سألته عن الرجل يضع زكوة كملها في أهله ابنته وهم يتولونها فقال نعم فاما
 اذا كانوا في الغنى فلا يجوز ان يعطوا وان كانوا افارب هذا
 الحديث في كونه الاستبصار في الكتاب وفيهما القولان نعم
 وما رواه الشيخ في التمدد بن اسحق بن عمار عن عبد الله بن مسعود قال
 بصير قال سأل رجل ابا عبد الله عن رجل اعطى من الزكاة ماله درهم
 لا يعرفه قال فقال لا تعط الزكاة الا مسكيا واعطهم من غير
 ذلك ثم قال ابو عبد الله استرون انما في المال الزكوة وجعلها ما
 فرض الله في المال من غير زكاة اكثر يعطى منه العرا والمفقر
 فمن سلك في عطيه ماله تعرفه بالنصب فاذا عرفته بالنصب
 تعطاه الا ان تحاف لسانه فصرى بذلك وعرض منه وما رواه
 الشيخ في الكتابين وشيخ الحديث في الكتاب عن ابن عباس عن
 النبي قال كتبت الى الحسن الثالث ان لي ولدا رجلا لا وئسا
 ان يحسن ان اعطاهم من الزكاة فكتب ان ذلك جائز لك قال الشيخ
 هذا الخبر مخصوص به الا ترى انه اذا قال ان ذلك جائز لك فعلموا
 الجواز بدون غيره مع انه يجوز ان يكون انما جائز له ذلك لظنة
 بضاعته وان ذلك لا يفي على الجاهل من نفقه عياله وهذا
 اذا كان الامر على ما ذكرناه وما رواه الشيخ في الكتابين عن
 خريجه عن عبد الله بن مسعود قال لا تعط من الزكاة احدا ممن يقول

وقال اذا كان لرجل خمسة دراهم وكان عيالا كثيرا قال ليس عليه
 زكاة يتفقها على عياله يزودها في نفقته وفي كسوته وفي طعام
 له يكونوا يطعمونه وان لم يكن له عيال وكان وحده فليقسمها
 قوم ليس بهم من اعفاء عن المسئلة لا يكون احدا شيئا
 وقال لا تعين ثوابك الزكاة كلها ولكن اعطهم بعضها وانفق بعضها
 في سائر المسلمين وقال الزكاة على صاحب الدار والخدم ومن
 كان له خمسة دراهم بعد ان يكون له عيال يجعل زكاة الخمسة
 زياده في نفقته توسع عليهم وما رواه الشيخ في التهذيب عن عمار
 وابن سلم قال زكوة الاربعة عشرة فان كان بالمصر وغير واحد قال
 فاعطهم ان قدرت جميعا قال نعم قال لعل من كان عنده اربعون
 درهما يحول عليها الخراج عنده ان ياتى بها فان اخذها اخذها
 حراما وما رواه الشيخ في التهذيب عن ابن ابي عمير عن الربيع
 قال سمعت ابا بقر قال كنت عند ابي بصير ما قال ما زكوة قال ان
 اصل الزكاة في الزكاة فالي من نفقته فقال الباقى قال ليس الفصل
 محمد عليه السلام قال اذا دفعتم الى شيعة نفقة وبعثتم اليها نفقا
 اني لا اعرف لها احدا فقال اسطربا سنة قال فان لم تصد لها احدا
 قال انظر لها سنين حتى يبلغ اربع سنين قال لئان لا تصيب لها احدا
 فصرها او اطعمها الى الجرفان التدرج وجرم أموالنا واموال

ادفعها

شيعتنا

شيعتنا على عدونا وما رواه الشيخ في التهذيب عن يعقوب بن شبيب
 عن العبد الصالح قال قلت لابي عبد الله اني اريد ان اكون في ارض مقلعة
 كيف اضع زكوة مالي قال اضعها في اخواتك وامهرك وامهرك فقلت فقلت
 يحضر منهم ثمانية اشد قال يبعث بها اليهم فقلت ان لا يجي من محلي
 قال بدفعها الى من لا يذهب فقلت فغيرهم قال لا غيرهم الا في الجور
 رواه الشيخ في التهذيب والصدوق وشيخ الحداد في الكافي في
 من ابي جعفر قال اذا خرج الرجل الزكاة من ماله ثم ساءها الفجر
 فضاقت او اوسلها اليهم فضاقت فله شيء عليه وما رواه
 الشيخ في الكافي والصدوق في الفقه وشيخ الحداد في الكافي
 عن الحسن بن عمار قال قلت لابي عبد الله الرجل لا يكون عنده شيء
 من الفطر الا ما يوفي غرضه من الفطر وجعلها يعطيه
 غربا او ياكل هو وعياله قال يعطيه بعض عياله ثم يعطى الاخر ثم
 يردونها فيكون خيرا جميعا فطره واحدا وما رواه الشيخ في الجور
 في الكافي عن ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال ان الزكاة
 والصدقة لا يحلها الا قريبا ولا يملكها العبد وما رواه الشيخ
 في التهذيب في الكافي عن محمد بن جابر قال سألت الصادق اذ فرغ
 من صلاة الخواص قال لا بأس بما رواه شيخ الحداد في الكافي
 عن ابي محمد الرازي عن ابي عبد الله قال سألته عن ابي ابا عن

الحمد

رجل اشترى ابنة زكوة ماله قال اشترى من رقيقته او ماله من ذلك
 ومارواه في الكافي عن عيسى بن عمار قال سأل المدايني ابا جعفر قال ان
 لنا زكوة يحجبها من اموالنا في موضعها فقال في اهل ولايتك
 فقال لي في بلدنا ليس فيها احد من اوليائك فقال ابغضها
 الى بلدكم يرفع اليهم ولا تدفعها الى قوم ان دعوتهم عندنا الى
 اموركم لم يحجبوا ولا كان والله الرجح ومارواه في الكافي عن
 ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ان شئ من اعياننا قال له
 عمر بن ابي عمير بن اعين وهو محتاج فقال اعين من اعياننا
 ان عندي من الزكوة ولكن لا اعطيك منها فقال اولم فقا
 لا في اهلك اشترى تحتها وقراف قال فما رجعت درهما فاشترى
 برادقيا وادراقتين ثم اخرجت برادقتين لمحمد قال
 فوضع ابو عبد الله يده على جبهته ساعة ثم رفع راسه ثم قال
 ان الله تبارك وتعالى ينظر في اموال الاغنياء ثم ينظر في الفقراء
 فيعمل في اموال الاغنياء ما يكتفون به ولولا انهم لم يكتفوا
 ما ياكلون من ثوب ويكتسبون ويترجون ويتصدقون ويحج ومارواه في الكافي
 عن الحكم عن عبيد الله قال قلت لابي عبد الله عجل عني الرجل
 من زكوة ماله يحجبها من اموال الزكوة فحجبه فقلت انه رجل مسلم اعطى
 رجلا مسلما فيقال ان كان محتاجا فليعطه حاجته ونفقه

الجواب

ولا يقول الحج ما يضع لهما بعد ما يشاء ومارواه في الكافي
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يحجب عنده من
 الزكوة خصالا وسماها اشترى بها نفسه ويحجبها فقال اذا
 بظلم فوما اخر من حقوقهم ثم مكث مليا ثم قال الا ان يكون
 عبد مسلم في ضرورة فبشره ويعقبه ومارواه شيخنا في الكافي
 في الكافي عن يوسف بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول
 فرض المؤمن فقهه في رجل اقرضك وان مات قبل
 احبب به من الزكوة ومارواه في الكافي عن سعد بن عمر
 عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله اني اقرضك الف درهم
 والفقير والبطح والعنت فيقسم قال لا يعطيه الا الذي اراه
 كما امواله تبارك وتعالى فانظر فاما ان بعد وروى
 الاجابيث المذكورة الدالة على جواز التفرق بنفسه والحقا
 على جواز تفرق المالك على زكوة الفطرة والاموال الباطنة
 والشرع في جواز التفرق في الاموال الظاهرة يمكن القول
 بوجوب التسليم الى القسمة حال الغيبة وعلى ان مراد
 المقسم والى التسلط والى التراج من وجوب العمل اليهم
 الموقوف اذ الموقوف المالك الحق والاستحسان الموكد
 لبعث الزهاب لعدم الجواز مع وجود هذه الاحاديث

الدار على الجوار وعظم المؤمنين في زمان الأئمة بهذه الأجر
وبعد ربانهم الى زماننا هذا ولنا على الاستحقاق الامام
بمصارفها ويدفع اليه يري الزمة لان كالمالك للمحققين
مجي قبض المحقق وكذا الفقيه حال الغيبة الحج المبرور
بقوله يعاخذ من اصولهم صدقة تظهرهم بها ولان انما كان
طالبهم بالزكوة وقابلهم عليه ولان الامام قبضها بحكم الو
لاية فلا يجوز دفعه الى المولى عليه كولي اليتيم ولما دله الشيخ
الشيخ في المديب وشيخ الحديث في الكافي والي العباس
عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله قال سالت عن الفطر
لمن في الامام قال قلت له فاجابني قال نعم من ارادت
ان تظهرهم ولما رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
قال كان اهل المدينة ياتون بالصدقة الفطر الى مسجد
رسول الله والجوارح الاقلام والابا فانقول عجوبة الامة
لانه لا شك ان المراد من الاخذ المأمور به الاخذ
ونساه للمحققين لانفسه لا تنحصر في الزمة روي انه لما
بعث النبي معاذ الى اليمن قال له اعلم ان عليهم صدقة
يؤخذ من اغنيائهم فيرد الى فقرائهم ولا تاجعت للمسلمين
على عدم جواز اخذ النبي او الائمة الزكوة بنفسه

يقول

المالك
يقول وجوب الاخذ من شغل الزمة المالك الزكوة فاذا ادى
الزكوة المستحقة وبنت ذمته كيف يجب الاخذ كما يجب تسليم
الدين الى وكيل الدين المولى الى المدين بنفسه فاذا ادى
المصاحب المال بسقط طلب الوكيل اما نايابا اذ دفع
فقراء الشيعة يصدق انه دفع اليهم واخذ شيعة كما اخذهم بل
يلحقان المواد باخذهم اخذ شيعة من ذلك عليه وما رواه
الشيخ في التهذيب عن ابي ابراهيم الاوسي عن الرضا ع قال سمعت
يقول كنت عند ابي يوم اصابه رجل فقال رجل من اهل البيت
زكوة فالي من ادفع يا فتى قال اليس قال اليس الصدقة تجزى عليكم
فقال بل اذ دفعتم الى شيعة فقد دفعتم الى ائمتنا واما انما
بان مفاد الامة وجوب الاخذ بعد الدفع والحال اليهم ولا تسليم
ان وجوب الاخذ مستلزم الوجوب الدفع اليهم وعدم جواز
دفعهم الى فقراء الشيعة فمجي الآية لم يدفع اليكم الصدقات
خذوها ولا ترونها ولا تمسوها في مصارفها ولا تباعا فان لم يكن
ان يكون المراد من الاخذ لا في جوارحهم او يكون وجوب
مقصودا في صورة الامتناع والامتناع بان يمكن ان يكون
المراد من الاخذ في الآية الاخذ بطريق الامن والى الشيعة
باعتنائهم للفقراء ويصدق ان الله المذوق عليه الاجاد

الى

الدال على امرهم لشعهم بالنفاق والرفع الى الفقراء واما
 سادس ايات الامور الاخرى في الآية للاستحباب استدل
 اكثر فقالت على استحباب الرفع الى الامام قوله عليه
 سلم ان المتبادر على الامر الوجوب في هذا الامر على الاستحباب
 للمجرب بين الآية والاحاديث المنقذة ذكرها ولما سادس
 بان حكم الآية شاملة لو كره الاموال الباطنة وكرة الفطرة
 وعدم الوجوب دفعهما اجماعا وعن الثاني ان مظنة
 الى بكره ما يلته لمنهم ولو سلموا انها المستحبة الى الفقراء
 على ان عمل اليك ليس حجة علينا بل عمل اباؤنا ومقتدا
 امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام حجة علينا و
 على جميع المسلمين ورواية كثيرة الدال على انه كلما
 انعد المصدق قال له عليك بالرفق وعدم التسلط والعنف
 وقال له ايضا ان قال المالك اخذت الزكاة وليس على فقير
 شيء من حق الله قبل مثل ما رواه الشيخ في التهذيب و
 شيخ الحديث في الكافي في الحسن عن يزيد بن محبوب العجلي
 قال سمعت ابا عبد الله يقول بعث امير المؤمنين مصدقا
 من الكوفة الى اديهما فقال له يا ابا عبد الله انطلق عليك
 بتقوى الله وحده لا شريك له ولا يوثقون دنياك على

آخره

آخره وكن حافضا على اقتناء عليه حق الله
 فاذا اقررت فانزل بالعلم من غير ان يخالط اياهم ثم مضى اليهم
 بسكنة وقاد حتى يقوم بينهم فتسلم عليهم ثم قال لهم يا ابا عبد الله
 ان سئلني اليكم ولا الله لا اخذتكم حق الله في امر الاصل الله
 في اموركم حق فعودوه الى وليه فان قال لك قال فلا يرأوه
 فان انعم لك شتم منهم فاطلق معه من غير ان تخشع او تعبد
 الا حيرا فاذا انت ماله فلا تدخله الا باذنه فالكفر لفقلت
 ليا عبد الله انا اذن في دخولك فان اذن فلا تدخل بيتا
 عليه فيه ولا غنيفة فاصدع لما اصرعني ثم جئني اليك
 شاء فالتما اخار فلا تعرض له فلا يزال كذلك حتى يفي ما فيه
 رفاء بحق الله عز وجل في ماله فاذا بقي باقضى حق الله منه
 فان استقالك فاقله ثم اخلطهم فاصنع مثل ما صنعت لولا
 حتى ياخذ حق الله في ماله فاذا قبضته فلا يوبك له انا حقا
 اينا احفظا غير معنف بشي من هذا الحديث والاحاديث المروية
 من طرق اهل البيت الدال على هذا المضمون كثيرة وعن الثالث
 بان الفقراء بالغون وشديدون سلطون على احرصهم
 واليتيم ليس كذلك فلا يقاسر حال الفقراء على حال اليتام
 وعن الرابع بان ليس المراد بنبه الفطرة الى الامام امه ماله

او مستحقه او مصرفه بالمواد ان لولا ان لا اخذ ونحن يقول
 او الموان ان ان يقسم بين مستحقه ولان بين المستحقين
 ولو فرض ان مفاد الحديث مطلب الخضم فلا يخفى ان التمسك بهذا
 الاحاديث مع ضعفه ومعارضة الاحاديث المتقدمة
 المعتمدة عليها والاصل والجماع المسلمين ما لا يجوز العقل
 الخاص به انه لا يدل على المدعي لانه ليس في الحديث انهم يحلون
 او يحلون الى النبي بل مفاده انهم كانوا يأتون الى مسجد النبي
 فيمكن ان يكون ابتغاء الى المسجد لاجتماع جميع المسلمين يوم
 الفطر في المسجد للحجج الى صلوة العدي في خروجه النبي فيكون
 المعطون والمستحقون كلهم حضروا في المسجد فيعطون هناك
 المستحقين او النبي لانه لا شك في استحباب العمل الى النبي والا
 فيعرف حصولك الظن بخلافه فيقول المالك جميع زكوة منفعة
 وجوب العمل الى الامام او نايبه او الفقيه المأمون استدل
 ان بعد طلب الامام الزكوة من مالكين ليقيم في مصادف لا
 في وجوب التسليم اليه لانه معصوم ومفترض الطاعة وهو الله
 ويعلم من مصلحة المؤمنين ما لا يعلم الناس ومن لا يطيع امر الله
 يصير كافرا وهذا القول الاصح في الفقيه المأمون في زمانه
 لان له ان يامر الناس بالطاعة الشرع النبوي واذا خازني



م
الملك حاكم
البحر



خط
1